

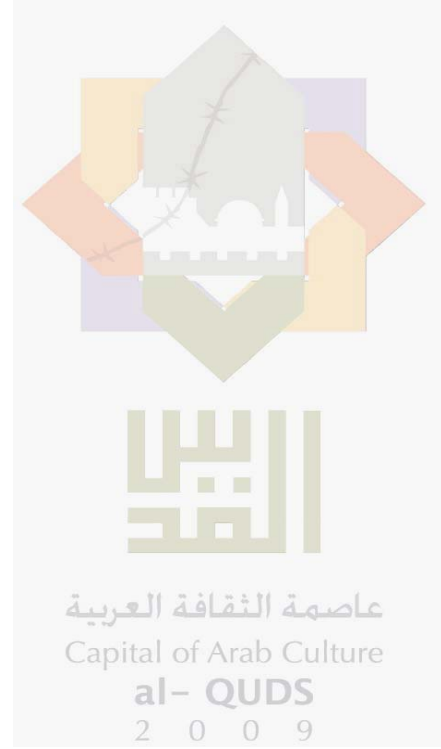
السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلسلة تقارير إحصاءات المرأة والرجل
(تقرير تحليلي رقم 3)

المرأة والرجل في فلسطين
قضايا وإحصاءات، 2008
(العدد الثالث)

كانون أول/ ديسمبر، 2008

تم إعداد هذا التقرير حسب
الإجراءات المعيارية المحددة في
ميثاق الممارسات للإحصاءات
الرسمية الفلسطينية 2006



إن الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن
رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

© محرم، 1430هـ - كانون أول، 2008.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2008 (العدد الثالث)،
رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين.

هاتف: 2 242 6340 (970/972)

فاكس: 2 242 6343 (970/972)

بريد إلكتروني : diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>



شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير إلى معهد دراسات المرأة /جامعة بيرزيت على المساهمة في إعداد فصول هذا التقرير.

لقد تم إعداد تقرير المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2008 (العدد الثالث) بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبدعم مالي مشترك بين كل من السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA) وعدد من أعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) لعام 2008 ممثلة بمكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ومكتب الممثلة الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) الذين ساهموا بالتمويل على مساهمتهم القيمة في إعداد هذا التقرير.

فريق العمل

- إعداد التقرير
 - د. اصلاح جاد
 - د. آيلين كتاب
 - د. بني جونسون
 - نداء أبو عواد
 - د. سامية البطمه
 - د. عايشة الرفاعي
 - د. هديل قزاز
- تصميم الخرائط
 - احتساب عبيدي
- تصميم جرافيك
 - أحمد سوالمه
- تدقيق معايير النشر
 - حنان جناجره
- المراجعة الأولية
 - أشرف حمدان
 - فاتن أبو قرع
 - مصطفى خواجا
 - محمد العمري
 - عناية زيدان
 - صالح الكفري
- المراجعة النهائية والإشراف العام
 - د. لؤي شبانه
 - رئيس الجهاز

تقديم

ضمن الجهد الوطني المبذول في مجال تمكين المرأة والرجل من خلال مشاركتها الكاملة في العملية التنموية، فقد تبنى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مدخل النوع الاجتماعي والتنمية في دراسة ورصد قضايا المرأة باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الفعالة المستدامة التي يسعى الجهاز إلى توفير الإطار الإحصائي لها.

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1996 بتأسيس برنامج إحصائي متخصص بقضايا النوع الاجتماعي يتمثل دوره الرئيسي في العمل كعنصر داعم لقضايا التخطيط والمراقبة في مجال النوع الاجتماعي، بما فيه تطوير الأدوات التي تساهم في عمليات قياس مؤشرات مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي بالاستناد إلى المبادرات الدولية والوطنية في هذا الإطار.

يهدف هذا التقرير إلى المساهمة في التخفيف من آثار الفجوة القائمة بين وضع كل من المرأة والرجل من خلال توفير الإطار الإحصائي الوصفي، الذي يتيح لجميع المهتمين في المجتمع الفلسطيني التدخل من خلال السياسات والمبادرات المتعلقة بتمكين المرأة وإدارة مسألة قضايا النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني. لذلك فقد سعينا إلى إصدار التقرير التحليلي حول المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات (العدد الثالث) والذي يعد وثيقة إحصائية هامة ومرجعاً أساسياً في صناعة القرار وطنياً ولأهداف المقارنة الدولية في مجال قضايا النوع الاجتماعي، ضمن منظومة القياس الدولية مثل إعلان بيجين، وقائمة مؤشرات أهداف التنمية الألفية وغيرها.

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي الثالث حول قضايا النوع الاجتماعي في فلسطين، والذي يستعرض أوضاع النوع الاجتماعي من خلال عدد من الفصول، حيث يتناول هذا التقرير ستة فصول تحتوي على المحاور التالية: الفصل الأول محور السكان، الفصل الثاني: محور التعليم، الفصل الثالث: محور الصحة، الفصل الرابع: محور سوق العمل، الفصل الخامس: الحياة العامة، أما الفصل الأخير فهو فصل العنف الأسري، بحيث يحتوي كل محور على مجموعة من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تطور أوضاع المرأة ومقارنتها بأوضاع الرجل.

يعتبر هذا التقرير الثالث من نوعه ضمن سلسلة تقارير تحليلية بدأ الجهاز بإنتاجها عام 1998 وضمن دورية خمس سنوات، حيث صدر العدد الثاني عام 2003، هذا إلى جانب ما دأب الجهاز على إصداره في تقرير سنوي إحصائي: واقع المرأة والرجل بدءاً من العام 2003.

نأمل أن يشكل هذا التقرير أداة فاعلة وقيمة مضافة في تعزيز قاعدة البيانات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة حول المرأة والرجل، لرفع مستوى الوعي والمساهمة في تزويد صانعي السياسات والمخططين والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن قضايا النوع الاجتماعي، كأداة إضافية لصنع السياسات، والتخطيط وتشكيل المجموعات الضاغطة.

د. لؤي شبانه
رئيس الجهاز

كانون أول، 2008

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
	ملخص تنفيذي
25	السكان: الفصل الأول:
25	1.1 مقدمة
26	2.1 في سياق الصراع
28	3.1 تركيبة العمر والجنس
31	4.1 التحولات الديمغرافية وتحولات أنماط الزواج
32	5.1 هل هنالك تحول ديمغرافي وتحول في معدلات الخصوبة؟
37	6.1 هل هنالك تحول في أنماط الزواج؟
42	7.1 أنماط الشركاء في الزواج: الزواج المتكافئ
43	8.1 أنماط العزوبية لدى الإناث
46	9.1 أنماط وخصائص التكوين الأسري
47	1.9.1 حجم الأسرة ورب الأسرة
49	10.1 الاستنتاجات والتوصيات
55	التعليم: الفصل الثاني:
55	1.2 مقدمة
56	2.2 نظام التعليم: المرحلة الحالية
56	3.2 مؤشرات التعليم
56	1.3.2 معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة
58	2.3.2 المؤهلات التعليمية للسكان الفلسطينيين
59	4.2 التعليم ما قبل المدرسي
59	5.2 التعليم المدرسي
60	1.5.2 الالتحاق بالمدارس
60	2.5.2 الرسوب والتسرب من المدارس
61	3.5.2 الازدحام والاحتفاظ في الصفوف
62	4.5.2 التفريغ الأكاديمي والمهني والتقني
63	6.2 المنهاج الفلسطيني
64	7.2 التعليم العالي
66	1.7.2 تدنى مشاركة النساء في مستويات التدريس العليا
68	8.2 التعليم وسوق العمل

الصفحة	الموضوع
68	9.2 الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة
69	10.2 العنف في المدارس
69	11.2 النشاطات اللامنهجية
73	الصحة
	الفصل الثالث:
73	1.3 مقدمة
74	2.3 نظرة على الصورة الديمغرافية الفلسطينية
75	3.3 وفيات الرضع والأطفال
76	4.3 الوضع التغذوي للأطفال
79	5.3 الرضاعة الطبيعية
80	6.3 تلقي المطاعيم
81	7.3 معدلات الخصوبة
82	8.3 استخدام وسائل تنظيم الأسرة
83	9.3 أماكن الولادة
85	10.3 الولادة المنزلية
86	11.3 الرعاية النفاسية
87	12.3 وفيات الأمهات
88	13.3 التشخيص المبكر للسرطان لدى الإناث
88	14.3 قضايا الصحة العامة
88	1.14.3 التدخين
89	15.3 قضايا صحة البيئة
90	16.3 الصحة وأهداف التنمية الأفية في الأراضي الفلسطينية: منظور إقليمي
93	17.3 الاستنتاجات والتوصيات
93	1.17.3 السياسات الصحية
95	2.17.3 جودة الرعاية
97	المرأة والرجل في سوق العمل
	الفصل الرابع:
97	1.4 مقدمة
97	2.4 المشاركة في القوى العاملة
99	3.4 خصائص المشاركة في القوى العاملة
101	4.4 التشغيل في الاقتصاد الرسمي
102	1.4.4 التشغيل حسب النشاط الاقتصادي
104	2.4.4 التوزيع المهني
106	5.4 الحالة العملية
107	1.5.4 التشغيل في القطاعين العام والخاص

الصفحة	الموضوع
108	6.4 الأجور
109	7.4 التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي
110	8.4 البطالة
112	9.4 النتائج والتوصيات
115	المرأة في الحياة العامة والسياسية الفصل الخامس:
115	1.5 مقدمة
115	2.5 المحددات العامة لمشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة
115	3.5 الإطار العام لمفهوم المواطنة الفلسطيني وأثره على النساء
116	1.3.5 السلطة الفلسطينية والمعالم القانونية للمواطنة الفلسطينية
117	4.5 التعبيرات الثقافية عن المواطنة الفلسطينية
119	1.4.5 تمثيل النساء مقارنة بالرجال في السفارات ومواقعهن
120	2.4.5 النساء والقضاء
121	3.4.5 النساء والسلطة التشريعية
122	4.4.5 النساء والانتخابات المحلية بمراحلها المختلفة
124	5.4.5 النساء والمشاركة السياسية غير الرسمية
124	1.5.4.5 تمثيل النساء في الأحزاب السياسية
125	2.5.4.5 الأحزاب والنقابات والجمعيات
126	3.5.4.5 النساء ومجالس الطلبة
133	العنف الأسري في فلسطين الفصل السادس:
133	1.6 مقدمة
134	2.6 العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية
135	3.6 انتشار العنف الأسري وارتباطه بالخصائص الشخصية
137	4.6 انتشار العنف الأسري حسب الحالة التعليمية
138	5.6 انتشار العنف الأسري حسب العمر
138	6.6 تكرار حدوث العنف الأسري ضد النساء المتزوجات
139	7.6 أشكال أخرى من الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة
140	8.6 قتل النساء
141	9.6 الشباب الفلسطيني والعنف
142	10.6 العنف ضد الأطفال
143	11.6 الفقر والعنف

الصفحة	الموضوع
144	12.6 العنف السياسي وأثره على العنف الأسري
146	13.6 الجهات التي تتوجه لها النساء المعنفات
147	14.6 خاتمة
148	15.6 التوصيات
151	ملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
25	جدول 1.1: مؤشرات ديموغرافية لسنوات مختارة
29	جدول 2.1: نسبة الجنس بين السكان في الأراضي الفلسطينية، 2000-2007
30	جدول 3.1: معدل الوفيات بين الرضع والأطفال بين كل ألف مولود حي خلال العامين السابقين للمسح، 2006
31	جدول 4.1: التوزيع النسبي للأفراد الذين تصل أعمارهم إلى 60 عاماً أو أكثر حسب الحالة الزوجية والجنس والفئة العمرية، 2006
32	جدول 5.1: معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية (لكل ألف امرأة) والكلية حسب بعض السنوات المختارة
33	جدول 6.1: معدلات الخصوبة العمرية (لكل ألف امرأة) ومعدلات الخصوبة الكلية حسب المنطقة للسنوات 2003، 2005
34	جدول 7.1: معدل عدد الأطفال الذين سبق انجابهم حسب سوق العمل، والحالة التعليمية، والمنطقة، لسنوات مختارة
35	جدول 8.1: التوزيع النسبي للنساء المتزوجات حالياً (15-49 سنة) اللواتي يفضلن إنجاب المزيد من الأطفال حسب الجنس المفضل للطفل والمنطقة، 2006
36	جدول 9.1: التوزيع النسبي لاتخاذ اتخاذ القرارات في الأسرة حسب إجابة الزوجة، 2005
37	جدول 10.1: نسبة النساء المتزوجات حسب فئات عمرية مختارة والمنطقة، لسنوات مختارة
40	جدول 11.1: النسب المئوية للنساء اللواتي سبق لهن الزواج (15-49) حسب درجة القرابة والمنطقة، 2004
44	جدول 12.1: نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج حسب فئات عمرية مختارة والمنطقة، لسنوات مختارة
45	جدول 13.1: نسب اللواتي لم يسبق لهن الزواج حسب المحافظة والفئة العمرية، 2006
46	جدول 14.1: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة والمنطقة لسنوات مختارة
47	جدول 15.1: التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة والمنطقة، 2004، 2006
48	جدول 16.1: التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 2006

الصفحة	الجدول
57	جدول 1.2: معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الجنس ونوع التجمع، 2003، 2007
60	جدول 2.2: نسبة الرسوب والتسرب حسب المرحلة والجنس، 2003/2002، 2007/2006
65	جدول 3.2: توزيع الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب البرنامج، 2007/2006
66	جدول 4.2: توزيع الهيئات التدريسية في المدارس ورياض الأطفال حسب الجنس، 2003/2002، 2008/2007
74	جدول 1.3: التوزيع النسبي للنساء في الفئة العمرية (15-54) حسب الحالة الزوجية لسنوات مختارة
75	جدول 2.3: معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي لفترة خمس سنوات (1982-2006)
76	جدول 3.3: معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي خلال السنتين السابقتين للمسح، 2004
77	جدول 4.3: نسبة الاطفال دون الخامسة الذين يعانون من قصر القامة حسب المنطقة ونوع التجمع والجنس والعمر بالأشهر لسنوات مختارة
78	جدول 5.3: نسبة الاطفال دون الخامسة الذين يعانون من الهزال حسب المنطقة ونوع التجمع والجنس والعمر بالأشهر لسنوات مختارة
79	جدول 6.3: نسبة الاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن حسب المنطقة ونوع التجمع والجنس والعمر بالأشهر لسنوات مختارة
80	جدول 7.3: نسبة الأطفال (9-12 شهراً) الذين استمروا في الرضاعة الطبيعية حسب المنطقة لسنوات مختارة
81	جدول 8.3: نسبة الأطفال (12-23 شهراً) الذين حصلوا على تطعيم محدد (جرعة واحدة على الأقل) حسب نوع التطعيم والمنطقة لسنوات مختارة
83	جدول 9.3: نسبة النساء المتزوجات حالياً (15-49) اللواتي يستخدمن (أو أزواجهن) أيّاً من وسائل منع الحمل حسب المنطقة لسنوات مختارة
84	جدول 10.3: نسبة الولادات التي تمت في مؤسسات صحية حسب نوع المؤسسة والمنطقة لسنوات مختارة
85	جدول 11.3: نسبة الولادات التي تمت في المنزل (آخر حالتها ولادة) حسب المنطقة لسنوات مختارة

الصفحة	الجدول
86	جدول 12.3: نسبة الولادات (آخر حالتها وولادة) التي حصلت فيها الأم على الرعاية النفاسية حسب المنطقة لسنوات مختارة
88	جدول 13.3: نسبة النساء (20-54 سنة) حسب التشخيص المبكر للأمراض السرطانية المتعلقة بالوظائف الإنجابية والمنطقة، 2004
88	جدول 14.3: نسبة الافراد (12 سنة فأكثر) المدخنين حسب المنطقة لسنوات مختارة
98	جدول 1.4: نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية والمعدلات العالمية حسب نوع التجمع، والمنطقة والجنس 2006-2007
101	جدول 2.4: معدلات العمالة من بين السكان (15 سنة فأكثر) ومعدل الإعاقة الاقتصادية، 2007
110	جدول 3.4: معدل نسبة البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة والجنس، 2003-2007
118	جدول 1.5: توزيع موظفي القطاع العام في الأراضي الفلسطينية حسب المسمى الوظيفي والمنطقة والجنس حتى شهر آب 2008
118	جدول 2.5: أعداد موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية لفترات مختلفة، 2005-2006
119	جدول 3.5: العاملون في وزارة الخارجية حسب الجنس والمنطقة، 2006
120	جدول 4.5: المحامون المزاولون للمهنة والمدعون العامون في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة 2000، 2006
121	جدول 5.5: عدد أعضاء المجلس التشريعي في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2007
123	جدول 6.5: أعداد الممرضين حسب المنطقة والجنس، 2003، 2007
123	جدول 7.5: أعداد أطباء الأسنان والصيدالة حسب المنطقة والجنس، 2003، 2007
124	جدول 8.5: عدد المهندسين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و التخصص، 2006، 2007
125	جدول 9.5: أعداد المنتسبين لنقابات العمال في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2001، 2006
126	جدول 10.5: عدد أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس، 2006

الصفحة	الجدول
136	جدول 1.6: نسبة النساء والرجال الذين تعرضوا لأحد أنواع العنف لمرة واحدة على الأقل خلال العام 2005 حسب المنطقة والجنس والحالة الزوجية للنساء ونوع العنف
137	جدول 2.6: نسبة النساء والرجال الذين تعرضوا لأحد أنواع العنف لمرة واحدة على الأقل خلال الفترة التي سبقت 2005 حسب المنطقة والجنس والحالة الزوجية للنساء ونوع العنف
138	جدول 3.6: نسبة النساء والرجال الذين تعرضوا لأحد أنواع العنف لمرة واحدة على الأقل خلال الفترة التي سبقت 2005 حسب الحالة التعليمية والجنس والحالة الزوجية للنساء ونوع العنف
142	جدول 4.6: النسبة المئوية للشباب وتعرضهم للعنف الجسدي خلال الشهر السابق للمسح حسب المنطقة والجنس للعام 2003
143	جدول 5.6: نسبة الأمهات اللواتي تعرض أحد أطفالهن لأحد أشكال العنف وفق رأي الأم حسب المنطقة ونوع التجمع وعمر الطفل خلال عام 2005
144	جدول 6.6: نسب النساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب تعرضهن لأي نوع من العنف لفقدان الزوج عمله بسبب ممارسات الاحتلال خلال عام 2005
146	جدول 7.6: التوزيع النسبي للنساء الغزيات اللواتي يعتقدن بأن العنف ضد المرأة زاد بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2005

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	الشكل
28	شكل 1.1: الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام، 2006
29	شكل 2.1: العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس، 2006
43	شكل 3.1: نسب الطلاق الخام حسب المنطقة، 2000-2007
57	شكل 1.2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الجنس، 2003-2007
58	شكل 2.2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب العمر والجنس، 2007
59	شكل 3.2: التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي والجنس، 2007
62	شكل 4.2: معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة 2007/2008
63	شكل 5.2: التوزيع النسبي لطلبة المرحلة الثانوية حسب التخصص في العام الدراسي 2007/2008
66	شكل 6.2: توزيع الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي حسب الدرجة العلمية والجنس في العام الدراسي 2005/2006
67	شكل 7.2: توزيع الهيئات التدريسية في كليات المجتمع والجامعات حسب الشهادة والجنس في العام الدراسي 2006/2007
99	شكل 1.4: نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة حسب الجنس، 1996-2007
100	شكل 2.4: نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة حسب الفئات العمرية والجنس، 2007
100	شكل 3.4: نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب سنوات الدراسة والجنس، 2007
102	شكل 4.4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2007

الصفحة	الشكل
103	شكل 5.4: نسبة العاملين الذكور في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، 2007-2003
103	شكل 6.4: نسبة العاملات الإناث في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، 2007-2003
104	شكل 7.4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمهنة، 2007
105	شكل 8.4: نسبة العاملين الذكور في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة، 2007-2003
106	شكل 9.4: نسبة العاملات الإناث في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة، 2007-2003
106	شكل 10.4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والجنس، 2007
107	شكل 11.4: نسبة المستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2007-2003
108	شكل 12.4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس ومكان العمل، 2007
108	شكل 13.4: نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب الجنس، 2007-2003
109	شكل 14.4: معدلات الأجور الاسمية اليومية والحقيقية بالشيكل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2007-2003
111	شكل 15.4: معدل البطالة للإناث من بين المشاركات في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الفئات العمرية، 2007-2003
111	شكل 16.4: معدل البطالة للذكور من بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الفئات العمرية، 2007-2003
112	شكل 17.4: معدلات البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للذكور (15 سنة فأكثر) حسب عدد سنوات الدراسة، 2007-2003

الصفحة	الشكل
112	شكل 18.4: معدلات البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للإناث (15 سنة فأكثر) حسب عدد سنوات الدراسة، 2003-2007
119	شكل 1.5: التوزيع النسبي لسفراء السلطة الوطنية الفلسطينية في الخارج حسب الجنس، 2008
139	شكل 1.6: نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف من قبل الزوج لمرة واحدة على الأقل خلال الفترة التي سبقت 2005 في الأراضي الفلسطينية وتكرار حدوث العنف
142	شكل 2.6: نسبة الشباب وتعرضهم للعنف الجسدي خلال الشهر السابق للمسح حسب الفئة العمرية والجنس للعام 2003

ملخص تنفيذي

السكان

- أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007 إلى أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية وصل إلى ما يقارب 3.76 مليون (2.34 مليون فرد في الضفة الغربية و 1.42 مليون فرد في قطاع غزة).
- أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007 إلى وجود زيادة قليلة في عدد الرجال مقارنة بعدد النساء، حيث ارتفعت نسبة الجنس من 102.2 خلال عام 2000 إلى 103.0 عام 2007.
- في عام 2006 أشار حوالي 42.7% من النساء اللواتي لديهن أربعة أطفال على قيد الحياة إلى أنهم يفضلون إنجاب المزيد من الأطفال، وأن 8.5% من النساء اللواتي لديهن طفلان لا يفضلن إنجاب المزيد من الأطفال. وكذلك أشارت 20.4% من النساء اللواتي لديهن ثلاثة أطفال أيضاً أنهم لا يفضلن إنجاب المزيد من الأطفال.

التعليم

- زادت معدلات معرفة القراءة والكتابة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ما بين 2003 و 2007 للأفراد 15 سنة فأكثر من الجنسين من 93.5% إلى 93.9%، بواقع 97.2% للرجال و 90.5% للنساء في عام 2007.
- بالرغم من توجه الجهات التعليمية لحل مشكلة الازدحام في الصفوف لما لها من تأثير على نوعية التعليم، وعلى مستوى تحصيل الطلبة ونسب رسوبهم، إلا أنه لا يزال الازدحام هو السمة الغالبة لكل من مدارس وكالة غوث اللاجئين والمدارس الحكومية، وإن كانت أكثر حدة في مدارس الوكالة، حيث زاد معدل عدد الطلبة لكل شعبة على 37 طالباً وطالبة في عام 2006/2007.
- بشكل عام تتفوق أعداد الطالبات على أعداد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي عموماً، حيث تزيد نسبة الطالبات 54.5% عن نسبة الطلاب 45.5% في الجامعات التقليدية، والتعليم المفتوح، والكليات الجامعية، في حين تتفوق نسبة الطلاب على نسبة الطالبات المسجلين في كليات المجتمع المتوسطة، بواقع (56.0% و 44.0%) على التوالي.

الصحة

- في عامي 2004 و 2005 كانت معدلات الوفيات بين حديثي الولادة والرضع والأطفال دون الخامسة حسب الجنس والمنطقة تميل لصالح الإناث والضفة الغربية، مع وجود فجوة تتراوح ما بين 4.0% و 6.0% في الفئات الثلاثة في الحاليتين.
- يتضح لنا من المسوح التي تم تنفيذها للأعوام 2000، 2004، 2006 أن الوضع التغذوي للطفل في تدهور مستمر بالرغم من التحسن الذي كشف عنه المسح الذي أجري عام 2006 خاصة فيما يتعلق بالهزال ونقص الوزن، حيث ما زال الوضع متدهوراً بالنسبة لقصر القامة، ما يجعل هذا الأخير المؤشر الأسوأ حالاً.

المرأة والرجل في سوق العمل

- تشير نتائج مسح القوى العاملة، 2007 إلى أن معدلات المشاركة في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 41.9% من السكان الذين يبلغون من العمر 15 سنة فأكثر.
- انخفاض معدلات مشاركة الرجال والنساء صغار السن (15-24) في القوى العاملة، خاصة لدى الرجال، وذلك خلال فترات زمنية مختلفة. ففي عام 2000 وصل معدل مشاركة الرجال في الفئة العمرية (15-24) إلى 52.0% وانخفض هذا المعدل إلى 44.0% عام 2003 وبقي كما هو عام 2007.
- وصلت معدلات البطالة بالنسبة للمرأة عام 2007 إلى 22.3% مقارنة بما نسبته 23.7% للرجل. أما في قطاع غزة فإن معدلات البطالة -خاصة بين النساء- أعلى من الضفة الغربية (29.7% و 17.7% على التوالي).

المرأة في الحياة العامة والسياسية

- حوالي ثلث العاملين في قطاع الحكومة العام خلال عام 2008 هن من النساء (29.3%) وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة مشاركتهن في القوى العاملة والتي لم تتخط 16.0% للعام 2007.
- لازالت معظم المناصب العليا في السلطة الوطنية بيد الرجال، بينما تتركز المناصب الدنيا في الوظائف الإدارية بين النساء.
- تزيد أعداد النساء المنتميات إلى النقابات العمالية، إلا أن نسبتهن إلى الرجال تتناقص، فبينما كانت نسبة النساء في تلك النقابات عام 2001 تبلغ 8.5% وصلت هذه النسبة في عام 2006 إلى 8.3%.
- هناك تحسن ملحوظ في تمثيل النساء في الادعاء العام، فبينما كانت نسبة تمثيل النساء في هذا المجال صفراً في عام 2000 ارتفعت إلى 12.1% للعام 2006.

العنف الأسري في فلسطين

- 61.7% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية تعرضن للعنف النفسي مرة واحدة على الأقل في العام 2005، بينما تعرض 25.6% من الرجال للعنف النفسي في نفس الفترة.
- 68.1% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعليمهن ابتدائي تعرضن للعنف النفسي، مقارنة ب 61.6% للنساء اللواتي تعليمهن ثانوي فأكثر.
- أشارت النتائج إلى أن النساء اللواتي تعرضن لثلاث مرات فأكثر من العنف الجسدي بلغت نسبتهن 40.7%، وأن أكثر من ثلثي النساء تعرضن لأكثر من ثلاث مرات لعنف نفسي من قبل الزوج خلال العام 2005، وأن 4.0% فقط من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لثلاث مرات أو أكثر من العنف الجنسي من قبل الزوج خلال العام 2005.
- تقع فلسطين ضمن الدول التي تعاني من انتشار متوسط للعنف، فواحدة من كل أربع نساء فلسطينيات سبق لهن الزواج تعرضت للعنف الجسدي.

الفصل الأول

السكان

1.1 مقدمة

يعتبر معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية من أعلى المعدلات في العالم حيث وصل عام 2007 إلى 2.8%، في حين يصل معدل النمو السكاني العالمي السنوي إلى 1.4%. وبالرغم من الانخفاض البسيط في هذا المعدل منذ عام 1997، إلا أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الفلسطينيين بعد نحو 25 عاماً في حال بقيت معدلات النمو السكاني على هذا النحو. وفي الوقت الذي يزداد فيه عدد السكان تظل الأراضي الفلسطينية محدودة جداً من حيث المساحة، بالإضافة إلى القيود المشددة على استخدامات الأراضي حيث تزداد قبضة الاحتلال الإسرائيلي وسيطرة المستوطنات الإسرائيلية على مساحات شاسعة من الضفة الغربية. ومن التحديات الناجمة عن ذلك والتي تواجه عمليات التنمية والتطوير الفلسطينية قضية ازدياد نسبة الإعالة وصغر أعمار السكان حيث أن أعمار حوالي نصف السكان الفلسطينيين هي أقل من خمسة عشر عاماً، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إيجاد فرص عمل في سوق عمل يتميز بالمحدودية الشديدة.

جدول 1.1: مؤشرات ديموغرافية لسنوات مختارة

المتغيرات	تعداد عام 1997*	تعداد عام 2007**
• السكان (الأعداد بالآلاف)	2.8	3.8
• نسبة من هم دون 5 سنوات	18.4	16.0
• نسبة من هم دون 15 سنة	47.0	44.1
• نسبة من هم فوق سن 65	3.5	2.9
• نسبة الإعالة	101.3	89.0
• متوسط حجم الأسرة الفلسطينية الأراضي الفلسطينية	6.4	5.8
الضفة الغربية	6.1	5.5
قطاع غزة	6.9	6.5
• معدل النمو السكاني	3.8	2.8
• معدلات وفيات الخام	6.1	..
• معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي

المصادر:

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997. النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين
**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت). رام الله- فلسطين
(..) البيانات غير متوفرة

تحدد معدلات الوفيات والمواليد والهجرة معدل نمو السكان بشكل مباشر¹، كما أن هنالك عوامل غير مباشرة تلعب دوراً في تحديد هذه المعدلات مثل القرارات والاستراتيجيات والممارسات التي يتبعها الرجل والمرأة الفلسطينين سعياً من أجل ضمان عيش ومستقبل عائلاتهم في ظل ظروف غير مواتية. وعند النظر في هذه العوامل، نجد أن النوع الاجتماعي يلعب دوراً رئيسياً في الربط بين السكان والتنمية. حيث أن أدوار النوع الاجتماعي التي يلعبها كل من الرجال والنساء ومسؤولياتهم تعتبر عاملاً رئيسياً في تأثير الأسر الفلسطينية على التغييرات السكانية عبر طريقتين اثنتين هما:

1. من حيث الكمية عبر القرارات المتخذة والمتعلقة بالخصوبة وأنماط الزواج والطلاق والإجراءات المتبعة أثناء الحمل، ما يؤثر على فرص الطفل في العيش.

2. من حيث النوعية عبر الاستثمار في القرارات المتعلقة بتعليم وعمل أفراد العائلة، وغرس القيم الأخلاقية والدينية والمدنية. فالعائلات هي التي تحدد وبشكل مباشر إمكانيات وقيم السكان، وباستطاعة الإمكانيات المرتبطة بالفرص أن تحول العبء السكاني الناجم عن صغر سن السكان، بالإضافة إلى الإعالة، إلى "هبة" من المواطنين الفعالين والمنتجين.

2.1 في سياق الصراع

لو نظرنا نظرة سريعة على الأحداث التي ألمت بالأراضي الفلسطينية خلال العقدين الماضيين، لوجدنا أن العائلات الفلسطينية، بما فيها من رجال ونساء وأطفال، قد مرت في ظروف طارئة أكثر مما مرت في ظروف مستقرة وتنموية. فقد شهد عام 2007 مرور أربعين عاماً على احتلال الأراضي الفلسطينية، ومرور عشرين عاماً على الانتفاضة الأولى (1987-1993)، ومرور سبعة أعوام على أوضاع هي أشبه بالحرب أكثر مما هي أشبه بالسلم، بالإضافة إلى حالة انعدام الأمن التي ألفت بظلالها خلال الانتفاضة الثانية. وفي الوقت الذي يقترب فيه عدد سكان الأراضي الفلسطينية من أربعة ملايين (2.34 مليون مواطن في الضفة الغربية و 1.42 مليون مواطن في قطاع غزة)، أصبح قطاع غزة من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في العالم حيث لا تزيد مساحته عن 365 كيلومتر مربع، كما أصبح جيل الشباب الفلسطيني الذي يقل عمره عن خمسة عشر عاماً والذي يشكل حوالي 44.1% منهم نقطة قلق حيث أن هذا الجيل قد أمضى نصف عمره على الأقل في ظروف هي أشبه بحالة من الحرب، لا السلم.

إن هذه الحالة الدائمة من "الوضع الطارئ" لتؤثر على الديناميكيات السكانية وعلى التكوين العائلي، كما تؤثر على الأدوار والممارسات والمسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة والرجل الفلسطينين، التي تلعب دوراً في تشكيل هذه الديناميكيات وتتأثر بها. يتطلب فهم هذا التأثير أخذ الإحصائيات بعين الاعتبار، ولقد اعتمدنا وبشكل كبير على الإحصاءات التي وفرتها أربعة مسوح ديمغرافية وصحية، بالإضافة إلى بيانات التعداد الأول، والتي أرشدتنا إلى

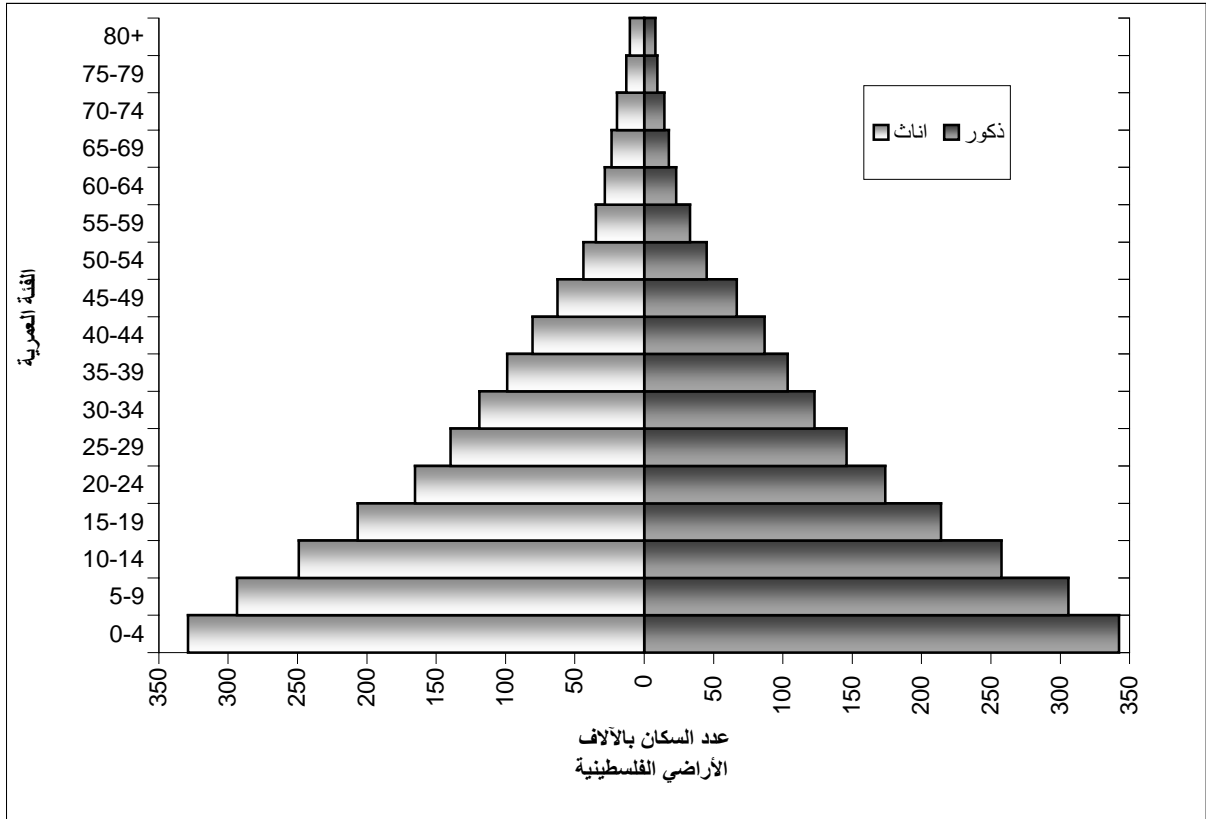
¹ لا يتطرق هذا الفصل إلى موضوع الهجرة بالرغم من أبعادها وتأثيراتها على مسألة النوع الاجتماعي. الجدير بالذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد احتسب صافي الهجرة كصفر في الإسقاطات السكانية مفترضاً بذلك تعادل الهجرة من وإلى فلسطين.

الوصول إلى وضع أنماط رئيسية، إلا أن هذه الأنماط تتطلب وجود تفسيرات وتحليلات لها. مما لا شك فيه أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحالة انعدام الأمن، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار التي واكبت هذه الظروف قد أثرت في تكوين العائلات الفلسطينية وفي أنماط الزواج والتحويلات الديمغرافية، وفي استثمارات العائلات في أطفالها وتوقعاتها من هؤلاء الأطفال، وأدوار النوع الاجتماعي والمسؤوليات ضمن العائلة وضمن المجتمع ككل. على أية حال، لا يمكن اعتبار النزاعات طويلة الأمد مثل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بمثابة الديناميكية الوحيدة المؤثرة في عملية تغير وتحول (أو ثبات) الأمور المشار إليها مسبقاً. فالمتغيرات التي يمكن اعتبارها "عادية" والتي تؤثر في عملية التحول الديمغرافي والتكوين العائلي مثل الامتداد الحضري وارتفاع مستويات التعليم، خاصة لدى النساء، وانخفاض معدل نسب الوفيات لدى الأطفال، وبرز طبقة وسطى وبرز تشكيلات اجتماعية أخرى، جميعاً تؤثر بقوة في الوضع الفلسطيني، ما يوجب أخذها بعين الاعتبار. الجدير بالذكر أن هذه الديناميكيات قد تشكلت عبر الصراع، أي أن الصراع هو الذي كوّنهما. ففقدان الدخل بشكل واسع لدى السكان والأزمات والضغوط النفسية والعنف والبطالة منذ عام 2000، خاصة لدى الذكور، كلها وضعت فرص عيش واستمرار العائلات وأدوار النوع الاجتماعي والمسؤوليات داخل وخارج العائلة تحت ضغوط لا يستهان بها. ولقد تنوعت سبل الاستجابة لهذه الضغوط حسب المناطق فنجد أن بعض المناطق على سبيل المثال قد زادت من نسب الزواج المبكر مقارنة بمناطق أخرى انخفضت هذه النسب فيها. مما يقودنا إلى طرح الأسئلة التالية:

- هل يمر المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية في تحولات ديمغرافية وتحولات طالت أنماط الزواج مشابهة لتلك التحولات في الدول العربية الأخرى، أم أن هنالك مزايا خاصة لهذه التحولات؟ ما هي نتائج تمكين ورفاهية المرأة وأدوار النوع الاجتماعي ومسؤوليات الشباب والمجتمع؟
- كيف نفسر نسب الخصوبة العالية لدى المجتمع الفلسطيني وتفضيله للعائلات الكبيرة؟
- كيف نفسر أنماط الزواج الفلسطينية الفريدة من نوعها للزواج المبكر للمرأة والتي تختلف عن المعدلات العالمية وأنماط الزواج لدى الرجل المشابهة تقريباً للأنماط العالمية؟ هل تشير نسب النساء غير المتزوجات المرتفعة نسبياً إلى ضغوط على الزواج؟
- كيف نفسر نمط الزواج الفلسطيني الذي يجمع بين الأقارب من الدرجة الأولى والأقارب الآخرين؟
- كيف تتفاعل التركيبة الأسرية النووية التي تغطي أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع الفلسطيني مع أشكال وأنماط ترتيبات العيش الأخرى التي تقوم على أساس الأقارب؟

3.1 تركيبة العمر والجنس

شكل 1.1 الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام، 2006



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الاسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، سلسلة منقحة. رام الله- فلسطين.

يعتبر العمر، لا الجنس، الخاصة الأكثر بروزاً في التركيبة السكانية الفلسطينية حيث أن نصف السكان تقريباً ينتمون إلى الفئة العمرية خمسة عشر عاماً أو أقل. وسواء كان هذا الواقع يجعل من هذه الفئة عبئاً على السكان أو هبة لهم فإن هذا يعتمد على أدوار ومسؤوليات النوع الاجتماعي والمساندة الاجتماعية للعائلات وتوفر فرص العمل. تقترن نسبة الإعاقة العالية في فلسطين بانخفاض نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل الناجمة عن محدودية سوق العمل وازدياد أعباء العمل المنزلي.

جدول 2.1: نسبة الجنس بين السكان في الأراضي الفلسطينية، 2000-2007

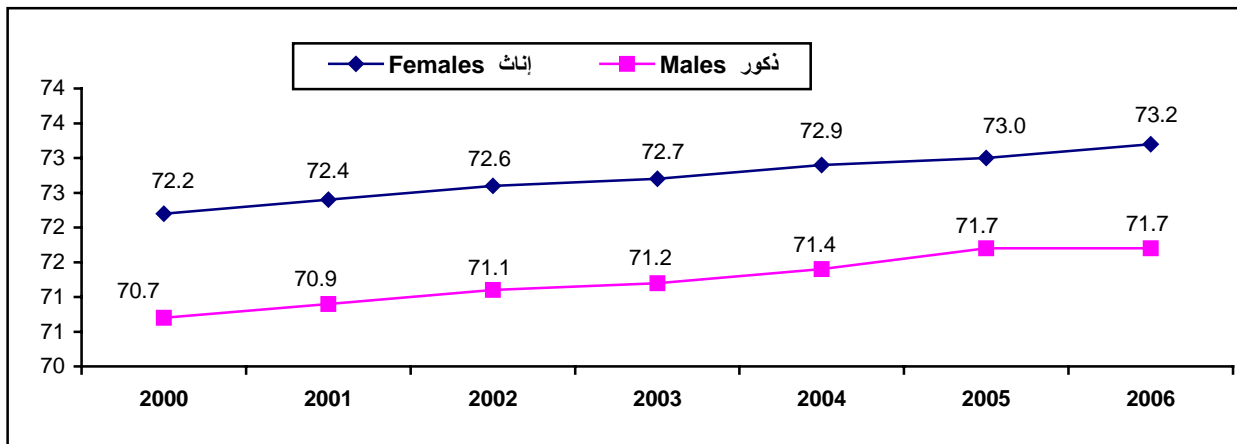
السنة	النسبة	
	رجال	نسبة الجنس نساء
2000	50.6	102.2
2001	50.6	102.3
2002	50.6	102.4
2003	50.6	102.5
2004	50.6	102.6
2005	50.7	102.7
2006	50.7	102.7
2007	50.7	103.0

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات 2007: رام الله- فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت). رام الله- فلسطين

تشير تقديرات السكان إلى وجود زيادة قليلة في عدد الرجال مقارنة بعدد النساء حيث نجد أن نسبة الذكور بين المواطنين الفلسطينيين قد وصلت إلى 50.7% عام 2007 بينما وصلت نسبة الإناث إلى 49.3% وهذا ما يتسق مع الوضع العالمي حيث نجد أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث مع ارتفاع في نسب الوفيات لدى الذكور وانخفاض العمر المتوقع لهم مقارنة بالإناث. ولقد بلغ العمر المتوقع للإناث 73.2 عاماً أما لدى الذكور فقد بلغ 71.7 عاماً وذلك عام 2006، أما في عام 1992 فقد بلغت هذه المعدلات حوالي 67.0 عاماً لدى الذكور والإناث، وقد اقترن هذا الارتفاع بانخفاض في نسب الوفيات لدى الأطفال. ويعتبر انخفاض نسب الوفيات لدى الأطفال عاملاً هاماً في النمو السكاني. ويشير كل من انخفاض نسب الوفيات لدى الأطفال وزيادة معدلات الحياة إلى وجود تغييرات تنموية في المجتمع الفلسطيني.

شكل 2.1: العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس، 2006



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات 2007: رام الله- فلسطين.

وبالرغم من الارتفاع البسيط في نسبة الذكور مقارنة بالإناث (من 101.9 عام 1997 إلى 102.7 عام 2006) وإشارة التحليلات الأولية لتعداد عام 2007 إلى أن النسبة قد وصلت إلى 103.0، فإنه لا يوجد دليل على ممارسة أي نوع من التمييز ضد الإناث (دون خمس سنوات) ما يؤدي إلى ارتفاع في معدل الوفيات لديهن كما هو الحال في بعض المجتمعات التي تميز ضد الإناث في الأكل والرعاية الصحية. الجدير ذكره أن معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة هي أعلى لدى الذكور منها لدى الإناث وفقاً لإحصاءات عام 2006. إلا أن هنالك أمر مقلق وهو أن معدل الوفيات لدى الإناث في مرحلة ما بعد الولادة قد وصلت إلى 9.2 لكل ألف مولود في حين وصلت هذه النسبة لدى الأطفال الذكور إلى 6.0 لكل ألف مولود.

جدول 3.1: معدل الوفيات بين الرضع والأطفال بين كل ألف مولود حي خلال العامين السابقين للمسح، 2006

المنطقة والجنس	الوفيات بين حديثي الولادة	الوفيات في مرحلة ما بعد حديثي الولادة	وفيات الرضع	وفيات الأطفال 1-4 سنوات	الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة
الأراضي الفلسطينية	18.1	7.5	25.3	2.9	28.2
الضفة الغربية	16.3	6.9	23.2	2.8	26.0
قطاع غزة	20.7	8.4	29.0	3.0	32.0
الجنس					
ذكور	21.3	6.0	27.3	3.0	30.3
إناث	14.5	9.2	23.7	2.7	26.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006: التقرير النهائي، رام الله - فلسطين.

وتتقارب نسب الذكور والإناث بعد سن الأربعين لتبلغ 15.5%، 16.5% على التوالي، إلا أن نسب النساء تبقى هي المهيمنة ضمن المسنين، حيث شكلت نسبة الإناث بين المواطنين الفلسطينيين من ذوي الفئة العمرية ستين أو أكثر 4.9% مقارنة بنسبة الذكور التي وصلت إلى 3.7%، وذلك عام 2006. والجدير بالذكر أن نسب إمكانية الزواج لدى الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ستين سنة (وزوجاتهم على قيد الحياة) تبلغ ضعفي نسب إمكانية زواج النساء من نفس الفئة العمرية. وبلغت نسبة الذكور من نفس الفئة العمرية الذين يعيشون مع زوجاتهم 89.7% أما بالنسبة للنساء فقد بلغت نسبة اللواتي لا يزلن يعشن مع أزواجهن 41.7%، ما يدل على أن نسبة النساء المسنات هي أعلى من نسبة الرجال المسنين، كما أنهم أقل حظاً في البقاء مع أزواجهن، ويعشن وحدهن بسبب فرق العمر عند الزواج وزيادة نسبة العزوبية لدى الإناث.

جدول 4.1: التوزيع النسبي للأفراد الذين تصل أعمارهم إلى 60 عاماً أو أكثر حسب الحالة الزوجية والجنس والفئة

العمرية، 2006

الجنس والحالة الزوجية										الفئة العمرية
منفصل		أرمل		مطلق		متزوج		لم يتزوج من قبل		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
1.4	0.0	35.9	2.6	1.7	0.6	55.4	95.5	5.6	1.3	64-60
1.0	0.0	43.9	4.5	2.0	0.0	50.2	94.7	2.9	0.8	69-65
1.3	0.0	55.7	7.5	1.2	0.4	38.8	91.4	3.0	0.7	74-70
1.1	0.0	69.5	17.6	0.2	1.7	25.6	80.3	3.6	0.4	79-75
0.3	0.2	86.5	27.6	0.4	0.9	11.1	70.2	1.7	1.2	+ 80
1.1	0.0	52.2	8.7	1.3	0.6	41.7	89.7	3.7	1.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006: التقرير النهائي، رام الله - فلسطين.

4.1 التحولات الديمغرافية وتحولات أنماط الزواج

هل يؤخر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التحولات الديمغرافية؟

عادة ما ترتبط التحولات الديمغرافية والتحولات في أنماط الزواج مع بعضها البعض. تقول السيدة هدى رشاد بأن التغيير في أنماط الزواج (تأخير الزواج وزيادة العزوبية) هو العامل الرئيسي في انحدار نسب الخصوبة في الدول العربية (رشاد 2000).

عندما قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ أول مسح ديمغرافي عام 1995 وتلاه تنفيذ أول تعداد وطني عام 1997، أشارت النتائج إلى وجود مزايا ثابتة لدى المجتمع الفلسطيني منها الخصوبة العالية خاصة في قطاع غزة والزواج المبكر لدى النساء ووجود مستويات عالية من زواج الأقارب. أما العوامل الأخرى والتي تساهم في إيجاد تحولات ديمغرافية وتحولات في أنماط الزواج مثل ارتفاع نسب تعلم المرأة وانخفاض معدل الوفيات لدى الأطفال، والتي هي من السمات البارزة لفلسطين خلال العديد من العقود، فقد بدت وكأنها عوامل غير مؤثرة. فقد سجل تعداد عام 1997 معدل خصوبة كلي لقطاع غزة بلغ 6.9 مولود مقارنة مع 5.6 مولود في الضفة الغربية، كما سجل التعداد المذكور عمراً وسيطاً للزواج الأول بلغ 18 عاماً للنساء، بالإضافة إلى أن حوالي ربع النساء قد تزوجن من أبناء أعمامهن أو أخوالهن وأن ربعهن قد تزوجن من أقرباء آخرين.

ثم قام الجهاز بتنفيذ المسح الصحي الديمغرافي عام 2004 الذي أشارت نتائجه إلى وجود انخفاض كبير في معدل الخصوبة التي وصلت إلى 4.6 بواقع 5.8 في قطاع غزة و 4.1 في الضفة الغربية. غير أن هذه المعدلات رغم انخفاضها فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى 2.8. كما أشارت النتائج إلى ارتفاع العمر الوسيط للمرأة عند الزواج إلى 19 سنة وللرجل إلى 23 سنة، أما زواج الأقارب فلم يتغير بشكل كبير.

الجدير بالذكر أنه سيكون لتعداد 2007 دوراً كبيراً في التأكيد على هذه النتائج أو رفضها. أما بالنسبة للمسح الفلسطيني لصحة الأسرة الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2006 فلم تشر نتائجه إلى تغييرات هامة بين عامي 2003 و 2006 من حيث العمر عند الزواج وزواج الأقارب ومعدلات الخصوبة، إلا أنها تنبأت بحدوث "تغيير محدود" جداً في معدلات الخصوبة خلال السنوات القادمة تبعاً للانخفاض الكبير الذي حدث بين الأعوام 1996 و 2003.

5.1 هل هنالك تحول ديمغرافي وتحول في معدلات الخصوبة؟

معدلات الخصوبة في انخفاض، إلا أنها تظل مرتفعة في قطاع غزة ويبدو أنها لن تنخفض بشكل كبير في المستقبل القريب. وقد يساهم الدور المركزي للعائلة الفلسطينية في توفير الأمن والدعم الاجتماعي في غياب أشكال الأمن الأخرى في زيادة معدلات الخصوبة، ويبقى العبء المفروض على المرأة التي تتجرب الأطفال وعلى من يوفر الرعاية لهم عبئاً كبيراً.

تشير النتائج إلى انخفاض في معدلات الخصوبة² في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث انخفضت من 6.1 مولود حي لكل امرأة عام 1994 و 6.0 مولود حي لكل امرأة حسب نتائج تعداد 1997 إلى 4.6 مولود حي لكل امرأة عام 2003. على أية حال، وكما يظهر لدينا من خلال الجدول التالي، فإن الانخفاض في معدلات الخصوبة قد حدث في الفترة الواقعة ما بين عامي 1996 و 2000، ومن المتوقع أن تبقى هذه المعدلات قريبة إلى المستويات الحالية في المستقبل القريب. ويبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين للنساء اللواتي سبق لهن الزواج 4.6 في الأراضي الفلسطينية في عام 2005.

جدول 5.1: معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية (لكل ألف امرأة) والكلية حسب بعض السنوات المختارة

الفئة العمرية	*1994	**1999	***2003	****2005
19-15	114	88	69	59
24-20	294	248	236	233
29-25	291	247	230	248
34-30	248	206	206	204
39-35	177	144	126	133
44-40	82	50	57	50
49-45	5	4	1	8
معدل الخصوبة الكلي	6.1	4.9	4.6	4.6

المصادر:

*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1996. المسح الديمغرافي، 1995. رام الله- فلسطين.

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

***الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديمغرافي، 2004: تقرير النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين.

****الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006: التقرير النهائي، رام الله - فلسطين.

² معدل الخصوبة الكلي هو متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة من النساء) خلال فترة حياتها (حياتها) الإيجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهو ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروباً في خمسة.

جدول 6.1: معدلات الخصوبة العمرية (لكل ألف امرأة) ومعدلات الخصوبة الكلية حسب المنطقة للسنوات 2003، 2005

**2005			*2003			الفئة العمرية
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
59.8	67.4	55.2	69.4	76.4	65.2	19-15
233.3	255.1	220.7	236.0	293.3	203.4	24-20
248.1	277.9	231.9	230.2	297.2	193.8	29-25
204.2	235.8	189.0	205.9	240.4	189.5	34-30
132.8	165.5	116.5	126.2	137.5	120.7	39-35
49.5	70.3	39.2	56.5	99.6	36.9	44-40
7.6	10.2	6.4	1.2	3.8	0.0	49-45
4.6	5.4	4.2	4.6	5.8	4.1	معدل الخصوبة الكلي

المصادر:

*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004: تقرير النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين.

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006: التقرير النهائي، رام الله - فلسطين.

في ظل معدلات الخصوبة المرتفعة جداً في قطاع غزة 5.4 مولود والتنبؤ بأن سكان قطاع غزة سيشكلون 40.0% من السكان الفلسطينيين عام 2015 فإن أنماط الخصوبة المرتفعة تبقى ديناميكية سكانية هامة. تقترح هدى رشاد "إعادة سرد قصة الخصوبة العربية" مشيرة إلى وجود مبالغة في الدور الثقافي، وإلى وجود تحول في الخصوبة في الدول العربية رغم أنها لا تأخذ فلسطين بالحسبان. تقول رشاد "إن الانخفاض في معدلات الخصوبة يحدث بسرعة أكبر من حدوثه في مناطق أخرى، بالرغم من تأخر حدوثه مقارنة مع معظم المناطق (باستثناء أفريقيا)". ونقول بأنه يمكن ربط الخصوبة المنخفضة بالمصاعب الاقتصادية (بدلاً من التقدم التكنولوجي)، وقد لا ينبج عن هذا الانخفاض تحسن في وضع المرأة ورفاهيتها. وتشير هدى رشاد في تحليلاتها إلى أن التغييرات في أنماط الزواج (تأخير الزواج وزيادة العزوبية) هي العامل الرئيسي في انخفاض الخصوبة في الدول العربية (رشاد، 2000). فهل ينطبق هذا الحديث على فلسطين؟ من المؤكد أن التغييرات في أنماط الزواج والحمل تؤثر على تكوين التحول الديمغرافي، على سبيل المثال، وضع مبادرات تكنوقراطية لمنع الحمل. تتمتع فلسطين بنسب عالية في استخدام وسائل منع الحمل حيث ارتفعت هذه النسب من 45.0% عام 1996 إلى 50.2% عام 2005، إلا أن المعرفة بأساليب منع الحمل لم تلعب الدور الذي كان من المتوقع أن تلعبه.

وفي الوقت الذي تلعب فيه محددات الخصوبة المباشرة مثل الزواج المبكر دوراً هاماً في توفر معدلات خصوبة عالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحتفظ المحددات غير المباشرة خاصة عدم الاستقرار السياسي والأمني بدورها في وضع السياق الذي قد يفسر الثبات غير العادي لهذه الأنماط. كما يبدو وكأن للزواج المبكر علاقة مباشرة بانعدام الأمن العام والفقير. إن الدور المركزي الذي تلعبه العائلة في ظل غياب الأمن والدولة والرعاية الاجتماعية يعني أن الرجال والنساء يتخذون قراراتهم من أجل تعزيز عائلاتهم "كونها الملجأ الآمن لهم في هذا العالم الذي يفتقر إلى الرحمة" كما أن ضعف فرص عمل المرأة بسبب محدودية سوق العمل والتمييز القائم على النوع الاجتماعي فيه قد تساهم في ارتفاع

الخصوبة (خواجه 2000). قد تعتبر العائلات الأطفال، خاصة الذكور، كتمكين لقدرات العائلة وكدعم اجتماعي، وقد يتأثر الأزواج بأسرهم الممتدة، خاصة أقرباء المرأة، عند اتخاذ القرارات المتعلقة بإنجاب الأطفال. كما يؤثر التعليم والمشاركة في القوى العاملة في الخصوبة، حيث نجد أن النساء المنخرطات في سوق العمل والنساء اللواتي حصلن على تعليم ثانوي أو أعلى لديهن عدد أقل من الأطفال مقارنة بالنساء الأقل تعليماً. تشير نتائج المقارنة بين المسح الديمغرافي الصحي لعام 2000 والمسح الصحي الديمغرافي لعام 2004 إلى تقارب الفروق في هذا المجال حيث سجلت النساء الحاصلات على تعليم أقل من المستوى الثانوي انخفاضاً في عدد الأطفال بشكل واضح مقارنة بين عام 2000 و 2006. أما فيما يتعلق بالمشاركة في سوق العمل فتشير إحدى الدراسات إلى أن المشاركة في سوق العمل ترتبط بنسبة بقاء الأطفال على قيد الحياة بالرغم من أن هذا لا ينطبق على النساء العاملات في الزراعة والوظائف الدونية (صندوق الأمم المتحدة للسكان 2000).

جدول 7.1: معدل عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم حسب سوق العمل والحالة التعليمية والمنطقة، لسنوات مختارة

2006	2004	2000	المؤشرات
5.1	4.9	4.5	معدل عدد الأطفال من زواج أبناء العم أو الخال أو الأقرباء
4.4	4.2	3.9	معدل عدد الأطفال من زواج غير الأقارب
			معدل عدد الأطفال لدى:
4.1	3.7	3.7	النساء المنخرطات في سوق العمل
4.8	4.6	4.6	النساء غير المنخرطات في سوق العمل
			معدل عدد الأطفال لنساء تعليمهن:
4.9	4.8	6.6	دون الثانوي
4.6	4.5	5.4	ثانوي
4.1	4.6	4.1	أعلى من ثانوي
			نسبة النساء المتزوجات اللواتي لديهن 8 أطفال أو أكثر
22.3	22.2	23.7	قطاع غزة
17.4	13.6	15.7	الضفة الغربية

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004: تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.

الأنماط: أكد معظم الأزواج والزوجات على أنهم يتخذون القرارات المتعلقة بإنجاب الأطفال معاً وأن معظمهم يفضل العائلات الكبيرة، مع أن الكفة بهذا الخصوص ترجح لصالح الرجال أكثر من النساء، بالإضافة إلى أن الشباب أيضاً يميلون نحو تفضيل العائلات الكبيرة.

تشير بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004 إلى أن النساء يفضلن العائلات الكبيرة، وهن يتفقن مع الرجال في هذا التفضيل إلا أن الرجال يفضلون العائلات الأكبر. ففي المسح الديمغرافي عام 1995 أبدى أكثر من ربع النساء اللواتي تمت مقابلهن تفضيلهن للعائلات المكونة من ستة أطفال أو أكثر، وأن الحجم المثالي للعائلة بالنسبة للمرأة هو الحجم الكبير حيث أن 63.0% من النساء فضلن العائلات المكونة من أربعة أو ستة أطفال، وأن 32.0% من النساء

المتزوجات في غزة و 27.0% من النساء المتزوجات في الضفة فضلن العائلات المكونة من أكثر من ستة أطفال كعائلة مثالية³. كما اتضح هنالك تفضيل الأولاد على البنات، الأمر الذي يرفع من معدلات الخصوبة. وقد ثبت على المستوى الوطني تفضيل معدل ثلاثة أولاد مقابل ابنتين اثنتين. إلا أن حجم العائلة المثالي قد تراجع بعض الشيء (من الملاحظ عدم تطابق الأسئلة في المسوح كي يكون هنالك مقارنة جازمة). ففي عام 2006 أشار حوالي 42.7% من النساء اللواتي لديهن أربعة أطفال على قيد الحياة أنهم يفضلون إنجاب المزيد من الأطفال، وأن 8.5% فقط من النساء اللواتي لديهن طفلان و 20.4% من النساء اللواتي لديهن ثلاثة أطفال أنهم لا يفضلون إنجاب المزيد من الأطفال (انظر الجدول التالي).

جدول 8.1: التوزيع النسبي للنساء المتزوجات حالياً (15-49 سنة) اللواتي يفضلن إنجاب المزيد من الأطفال حسب الجنس المفضل للطفل والمنطقة، 2006

الجنس المفضل للطفل التالي	الأراضي الفلسطينية	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
ولد	36.4	36.6	35.8
بنت	15.2	16.6	13.1
لا يهم	32.2	33.4	30.6
القرار ليس بيدي/ أخرى	16.2	13.4	20.5
المجموع	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.

أشارت 36.4% من النساء اللواتي يفضلن أن ينجبن طفلاً آخر أنهم يفضلون إنجاب ولد مقابل 15.2% من النساء اللواتي يفضلن إنجاب بنت، وأن حوالي ثلث النساء (32.2%) لا ينظرن نظرة تفضيل إلى جنس المولود القادم. إن تفضيل الولد على البنت يؤدي إلى إيجاد عائلات كبيرة تظل المرأة تنجب فيها حتى تحصل العائلة على عدد الذكور المفضل لها. ويبدو أن دور الولد في مساندة الوالدين عندما يصبحان مسنين هو الدافع الذي يكمن وراء تفضيل الأولاد على البنات. إلا أن هذا التفضيل ليس بالأمر السهل، وأن إمكانية تغيير الرجال أو النساء لآرائهم حول ما يفضلونه من عدد الأطفال هي إمكانية غير واردة. الجدير بالذكر أن هذا التفضيل لا يتحول إلى ممارسة في جميع الأوقات، حيث أن إنجاب الأطفال يتطلب الكثير من العوامل التي يتوقف بعضها على بعض. فقد أشارت نتائج مسح الشباب 2003 الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن العدد المثالي للأطفال بين الشباب غير المتزوجين (12-19) سنة هو أقل بقليل من العدد المثالي لأبائهم، حيث كان تفضيل الذكور يميل إلى إنشاء عائلات كبيرة يصل حجمها إلى 4.5 مقابل 3.9 لدى الإناث. كما أشارت الإناث إلى أنهم يفضلون الأولاد والبنات بشكل متساوٍ بينما أشار الذكور إلى أنهم يفضلون الحصول على 2.6 أولاد مقابل 1.9 بنات.

³ انظر إلى المسح الديمغرافي، 1995.

جدول 9.1: التوزيع النسبي لاتخاذ القرارات في الأسرة حسب إجابة الزوجة، 2005

من يقرر			المسألة
الزوجة	الزوج والزوجة	الزوج	
القرارات المتعلقة بالأطفال			
5.2	82.4	12.4	إنجاب الأطفال
5.8	80.8	13.4	عدد الأطفال
7.5	75.0	17.5	اختيار مدرسة الطفل
القرارات المتعلقة بعمل الزوجة			
6.3	38.1	55.6	الحق في العمل خارج المنزل
7.8	38.5	53.7	نوع العمل المدفوع خارج البيت
33.3	53.2	13.5	التحكم براتب الزوجة
القرارات الاقتصادية			
2.5	65.8	31.7	شراء منزل
17.4	64.4	18.2	تجديد المنزل
7.9	55.9	36.2	إدارة الشؤون الاقتصادية للمنزل

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006) النتائج الأساسية، رام الله -فلسطين

أشار ما نسبته 82.4% من النساء في مسح العنف الأسري إلى أن اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب يكون مشتركاً بين الزوج والزوجة، كما أشار 80.8% من النساء إلى أن القرار مشترك أيضاً فيما يتعلق بعدد الأطفال. كما أشارت الغالبية إلى أن قرارات الأمور الاقتصادية للمنزل هي قرارات مشتركة. أما الملفت للانتباه في قضية عمل المرأة خارج المنزل فهو أن الرجل هو الذي يقرر فيها في غالب الأحيان، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على التحكم براتب الزوجة.

ويعتبر فهم هذه الأنماط من أنماط الشراكة والتعاون مسألة هامة جداً عند تحليل أدوار ومسؤوليات النوع الاجتماعي في العائلات الفلسطينية. وفي مسح صحة الأسرة، 2006، نجد أن 61.0% من النساء قد أشرن إلى وجود نقاشات مشتركة حول عدد الأطفال، وإن حوالي الثلث 30.9% أشرن إلى أن أزواجهن يفضلون عدداً أكبر من الأطفال مقارنة بما يفضلن أنفسهن. وفي الوقت الذي تعكس فيه الإجابات المتعلقة بوجود عملية اتخاذ قرارات مشتركة تفضيلاً لا ممارسةً فإن الشراكة المثالية في مثل هذه العملية من عمليات اتخاذ القرارات لتتأكد في مسوح أخرى.

6.1 هل هنالك تحول في أنماط الزواج؟

أنماط العمر عند الزواج: بالرغم من أن غالبية المواطنين الفلسطينيين يعارضون الزواج المبكر إلا أن النساء الفلسطينيات يتزوجن في عمر يسبق مثيلتهن من النساء العربيات، ويظل العمر 18 سنة هو الوسيط الغالب في زواج المرأة الفلسطينية، وقد ارتفع هذا المعدل إلى 19 سنة عام 2004 ثم عاد إلى الهبوط إلى 18 سنة عام 2006. أما بالنسبة للعمر الوسيط للزواج الأول لدى الرجال فقد ارتفع من 23 سنة عام 1997 إلى 24.2 عام 2003. وقد أشار استفتاء أجرته وزارة التخطيط حول الآراء المتعلقة بالزواج إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع الرجال والنساء يعارضون زواج المرأة قبل بلوغها الثامنة عشرة من العمر، وأن ثلثيهم يؤيدون تغيير التشريعات ليصبح أكثر صرامة فيما يتعلق بالزواج المبكر (مع أن الكفة هنا ترجح لصالح النساء منها إلى الرجال). وتتسق هذه النتائج مع نتائج العديد من الاستفتاءات الأخرى التي أجريت خلال العقد الماضي. وتشير النتائج حول ثبات ممارسات الزواج المبكر إلى وجود فجوة بين الرأي والممارسة على أرض الواقع ما يدعو إلى البحث عن تفسير لهذا الأمر. ففي عام 2004، أظهرت النتائج أن 14.0% من النساء الفلسطينيات اللواتي يبلغن من العمر (15-19) سنة كن متزوجات مقارنة بواحد في المائة في ليبيا و 5.0% في الكويت من النساء في نفس الفئة العمرية. وأن 27.0% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج قد تزوجن وهن في العمر الواقع بين الخامسة عشرة أو السادسة عشرة، كما أن 27.0% منهن تزوجن وهن في سن يقع بين 17 و 21 سنة. على أية حال، نرى في الجدول التالي أن نسبة النساء الشابات المتزوجات، حسب نتائج عام 2004، اللواتي يبلغن من العمر (15-19) سنة قد انخفضت بنسبة كبيرة خاصة في قطاع غزة. كما نرى أن هنالك تأخيراً للزواج لدى الرجال، ما قد يشير إلى وجود تحول في أنماط الزواج مرتبط بالظروف الاقتصادية الصعبة بالإضافة إلى عوامل أخرى.

جدول 10.1: نسبة النساء المتزوجات حسب فئات عمرية مختارة والمنطقة، لسنوات مختارة

الفئات العمرية	1996		2000		2004		2006	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
19-15	21.1	30.2	17.7	18.0	12.5	15.0	7.5	11.0
24-20	60.0	72.4	58.3	60.2	55.9	64.2	45.1	50.1
29-25	77.0	85.8	77.6	84.3	76.2	82.1	75.7	77.5

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997. المسح الصحي، 1996. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004: تقرير النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006) النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين

قد يكون التحول عرضة لعوامل الصراع وانعدام الأمن، وهذا ما نراه خلال الانتفاضة الأولى التي شهدت انخفاضاً في العمر عند الزواج الأول عند النساء (خوارجاً، 2000)، حيث بدأ هذا التحول وكأنه مرتبط بشكل واضح بانعدام الأمن في تلك الفترة الزمنية، بالإضافة إلى فترات الإغلاق الطويلة للمؤسسات التعليمية على يد السلطات العسكرية وبسبب فترات منع التجول الطويلة خلال حرب الخليج.

أما في الوقت الحاضر فنجد أن مستويات التعليم المنخفضة ومعدلات الفقر تساهم في التأثير على ظاهرة الزواج المبكر، حيث نجد انخفاض أعمار النساء عند الزواج لدى اللواتي حصلن على تعليم إعدادي أو أدنى. كما أن الفتيات اللواتي ينتمين إلى عائلات فقيرة وكبيرة هن أكثر عرضة للزواج في سن مبكر. قد يكون للوالدين آراء مختلفة حول زواج بناتهم المبكر إلا أن الضروريات الاقتصادية تفرض عليهم واقعاً آخر. وتشير المقابلات المحدودة التي أجريت مع الآباء والأمهات بهذا الخصوص إلى أن الأمهات، اللواتي غالباً ما يكون لهن الدور القيادي في ترتيب الزواج، يرجعن الأمر إلى الفقر والازدحام في المنازل وانعدام الأمن كأسباب لتزويج البنات في سن مبكر.

لا يوجد فارق كبير في متوسط العمر عند الزواج لدى النساء اللواتي يعشن في التجمعات الحضرية والريفية وفي المخيمات، إلا أن هنالك فروقاً بين مناطق الضفة الغربية وبين الأراضي الفلسطينية. فبالنظر إلى سجلات الزواج، نجد أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد توصل إلى وجود متوسط عمر أعلى قليلاً (19 سنة أو أكثر) عند الزواج الأول عام 2001 في شمال الضفة الغربية، باستثناء قلقيلية، ومحافظة رام الله، مقارنة بمحافظتي الخليل والقدس حيث وصل العمر الوسيط عند الزواج الأول في هاتين المحافظتين إلى 18.8 سنة. كما وجد الجهاز أن العمر الوسيط عند الزواج الأول في جنوب قطاع غزة كان أعلى حيث وصل إلى حوالي 19.4 سنة مقارنة بشمال غزة ومدينة غزة حيث وصل هذا الوسيط إلى 18.2 سنة⁴.

أما بالنسبة للعمر الوسيط عند إنجاب الطفل الأول فبقي كما هو خلال الفترة الواقعة ما بين 2000 و 2004 وهو 20.0 سنة (19 سنة في قطاع غزة و 20 سنة في الضفة الغربية)، إلا أنه كان هنالك انخفاض في نسبة النساء الحوامل أو الأمهات في سن المراهقة (15-19 سنة)، إذ بلغت نسبة الامهات 8.6% ونسبة الحوامل بالمولود الأول 4.4% من إجمالي النساء في الفئة العمرية (15-19)، مقارنة مع 7.2% أمهات و 2.7% حوامل عام 2004 من إجمالي النساء في نفس الفئة العمرية.

ومن الجدير بالذكر أن فلسطين سجلت أعلى نسب الحمل بين النساء في سن المراهقة في المنطقة، حيث أن حوالي ربع هؤلاء النساء المتزوجات البالغات من العمر 19 عاماً كن أمهات، ما يؤثر على معدلات الخصوبة وصحة ورفاهية الأم والطفل. وقد أشار عدد من استفتاءات الرأي في فلسطين إلى وجود معارضة واسعة للزواج المبكر، وإلى دعم مسألة رفع سن الزواج إلى 18 سنة. وينص القانون الأردني المعمول به إلى أن العمر الأدنى عند الزواج في الضفة الغربية هو 15 سنة للإناث و 16 سنة للذكور. لقد قامت عدد من المؤسسات النسوية والمؤسسات الأهلية بالدفاع عن قضية رفع السن عند الزواج الأول، مستخدمة في دفاعها آراء تنمية مركزة على التأثيرات السلبية على العائلة والمجتمع وعلى صحة ورفاهية المرأة والطفل.

⁴ تقرير الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية، 2003.

أنماط الزواج المرتب: يواجه الشباب الفلسطيني مشكلة تكاليف الزواج الباهظة، وقد يشكل تأخير الزواج، لا التبكير فيه، مشكلة، ونجد أن الأمهات والأقارب من النساء، في ظل هذه المصاعب، هن اللواتي يلعبن الدور الهام في الزواج المرتب، كما تعمل القيود الإسرائيلية على إعاقة أنماط زواج الفلسطينيين الذي يربط بين أزواج من دول مختلفة.

بالرغم من النمط الغالب خلال السنوات الثلاثين الماضية الذي يقضي بدفع مهر منخفض مقارنة بالمتأخر، إلا أن تكاليف الزواج، بما في ذلك حفل الزفاف وتأثيث المنزل، في ارتفاع مستمر ما يؤخر الزواج لدى الشباب الذين يتحملون وعائلاتهم معظم مصاريفه. كما يواجه الشباب البطالة. إن عدم القدرة على الزواج تؤدي إلى شعور الشباب بالإحباط وانعزالهم عن المجتمع.

يقول سينغريمان إن أعباء الزواج في مصر على الشباب وعائلاتهم قد أدت إلى تأخير الزواج بشكل ملحوظ، خاصة لدى الفقراء من الطبقة العاملة. على سبيل المثال، "على الآباء، وأبنائهم الذين يريدون الزواج، أن يوفرُوا كامل أجورهم لمدة تصل إلى 88 شهراً أو أكثر من سبع سنوات" لكي يتمكنوا من دفع تكاليف الزواج التي هي في ارتفاع يصل معدله إلى أحد عشر ضعف ما تنفقه الأسرة سنوياً (سينغريمان 2007، سينغريمان وإبراهيم 2001). ويقول سينغريمان إن "قائدة تأخير الزواج التي تعود على معدلات الخصوبة قد ذهبت بسبب التكلفة الاجتماعية والأخلاقية والجنسية والاقتصادية الناجمة عن المراهقة المتأخرة عند الرجال والنساء" (سينغريمان 2007، 8).

تعتبر هذه القضية هامة بالنسبة لفهم الوضع في فلسطين حيث تقترن النسبة العالية من الشباب باضمحلال الفرص الاقتصادية وفرص العمل في ظل ظروف الصراع والإغلاق خاصة في قطاع غزة. كما تهدد القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة، بالإضافة إلى الإغلاق والحصار والسيطرة على الحدود، أنماط الزواج الفلسطينية والعلاقات الاجتماعية. ويعتبر جدار الفصل الذي يخترق أعماق أراضي الضفة الغربية أحد هذه القيود والمعوقات، حيث أشار أحد المسوح الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003 على التجمعات المتضررة من بناء الجدار أن 38.5% من الأسر قد تم فصلها عن بعضها وأن 65.8% من الأسر تواجه معوقات في الزيارة. وتعتبر القيود التي تفرضها القوانين الإسرائيلية بمثابة جدار فصل آخر حيث تحظر الزواج بين الفلسطينيين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة والفلسطينيين الذين يعيشون داخل الخط الأخضر بالرغم من الروابط الاجتماعية والعائلية التي تجمعهم، كما أن هذه القيود التي تعيق فرص الزواج البعيد ساهم في تعزيز فرص الزواج بين الأقارب، ونجد أيضاً أن السياسات الإسرائيلية التي تعبر عن نفسها في الحصار والإغلاق قد تساهم ولو بشكل جزئي في تفسير قضية انخفاض عدد عقود الزواج في الضفة الغربية خلال العامين الأولين من الانتفاضة الثانية (2000-2001).

أنماط الشركاء في الزواج: بالرغم من المعارضة الواسعة لظاهرة زواج الأقارب إلا أن هذه الظاهرة تمثل نمطاً سائداً لدى المجتمع الفلسطيني، فهي تعبر عن مصلحة الزوجين ومصلحة العائلة. تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الزواج بين أبناء العم أو الخال أو العمّة أو الخالة في الأراضي الفلسطينية، ولا يوجد ما يشير إلى تغير في هذه النسبة التي سادت خلال العديد من العقود الماضية (ستوك 2002، 81-83).

تشير النتائج أيضاً إلى أن حوالي ربع النساء اللواتي سبق لهن الزواج (15-49) سنة متزوجات من أبناء أعمامهن أو أخوالهن أو عماتهن أو خالاتهن. ويشير المسح الصحي الديمغرافي 2004 إلى أن 27.5% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج (15-49 سنة) متزوجات من أبناء أعمامهن أو أخوالهن أو عماتهن أو خالاتهن (24.7% في الضفة الغربية و 32.2% في قطاع غزة)، وتتشابه هذه النسب مع النسب التي توصل إليها المسح الصحي الديمغرافي عام 2000 و عام 1995.

جدول 11.1: النسب المئوية للنساء اللواتي سبق لهن الزواج (15-49) سنة حسب درجة القرابة والمنطقة، 2004

2006		2003			الفئة العمرية	
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة		الضفة الغربية
28.1	32.0	26.0	27.5	32.2	24.7	أبناء عم، خال، عمّة، أو خالة
17.3	17.3	17.4	17.8	22.1	17.2	من نفس العائلة
54.6	50.7	56.6	54.8	49.0	58.1	من غير الأقارب

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديمغرافي، 2004: تقرير النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006) النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين

المثير للاهتمام في هذه القضية ضمن السياق الفلسطيني هو الآراء المتعلقة بظاهرة زواج الأقارب. على أية حال، علينا أن لا ننسى أن غالبية الحالات الزوجية لا تربط بين الأقارب، وأن هذه الحالات والشكل الذي تأخذها تقتصر إلى الدراسة الكافية في الحاضر كما افترقت إليها في الماضي. وقد أظهر مسح عام 2000 ومسح عام 2004 أن 18-20% من النساء متزوجات من أقارب بعيدين، بالتالي، فإن حوالي نصف النساء متزوجات من أقاربهن، الجدير بالذكر أن هذه النسبة كانت أعلى عام 1995 وفقاً لنتائج المسح الديمغرافي لذلك العام، وقد يعود السبب في ذلك إلى استخدام فئات مختلفة قليلاً في مسح عام 1995. لذلك، علينا ملاحظة أن مصطلح "قرابة" هو مصطلح غير ثابت وأن "زواج الأقارب" يأخذ أشكالاً متعددة. كما أشار مسح 1995 إلى وجود فروق بارزة بين محافظات الضفة الغربية، حيث سجلت محافظة الخليل نسباً عالية من زواج الأقارب (جونسون 2006، 73)، وأن النساء الريفيات هن أكثر عرضة للزواج من أقاربهن، على عكس النساء القاطنات في المخيمات اللواتي يعتبرن أقل عرضة لزواج الأقارب.

يقول حمامي إنه حتى لو بقيت النماذج المهيمنة على النسب الكمية لأنماط الزواج مستقرة، فإن الزواج المرتب في الأراضي الفلسطينية متنوع، ويختلف عما كان عليه في الماضي. " (حمامي 1993، 286). وتستنتج جونسون من دراستها للعادات الفلسطينية في الزواج بين الأقارب، أن القضايا المالية مثل الأرض والمهر لم تعد كافية لتفسير هذه

الظاهرة بسبب الانخفاض الملاحظ في ملكية الأراضي وانخفاض المهر المعجل، وعلاقة هذين الأمرين بمصاريف الزواج الأخرى. ونجد في المقابل أن ردود الأفعال على الأزمة السياسية التي طال أمدها، والتهديدات التي تواجهها الهوية الفلسطينية، والنزوح من الأرض والديار توفر تفسيرات أفضل لبيان العادات الفلسطينية المتعلقة بزواج الأقارب، التي تستخدم كوسائل تعزيز للروابط العائلية والهوية في ظل التهديد الذي تتعرض له، ولتوفير المساندة المستمرة للأباء والأزواج حديثي الزواج (جونسون 2006)، كما يبدو أن هذه الأسباب تقف أيضاً وراء تفضيل الأمهات زواج أبنائهن وبناتهن من الأقارب أكثر من الآباء (جقمان وجونسون 2002).

ويبقى السؤال هنا، بعد أن تبين لنا أن النمط السائد في الزواج هو زواج الأقارب، كيف نفسر نتائج المسح الذي نفذته وزارة التخطيط عام 2005، والتي أشارت إلى أن 60% من الرجال والنساء يعارضون زواج الأقارب؟ على أية حال، الفجوة لا تبدو كبيرة بين الأربعين بالمائة تقريباً الذين يؤيدون زواج الأقارب والخمسين بالمائة الذين يمارسون هذا النوع من الزواج. إلا أن نتائج مسح وزارة التخطيط تشير إلى وجود رفض اجتماعي واضح لقضية تمارس من قبل غالبية المواطنين. أحد الأسباب الممكنة الكامنة وراء عدم تفضيل زواج الأقارب والتي قد تساهم في تفسير النتائج التي توصلت إليها وزارة التخطيط هي زيادة الوعي المتعلق بالأمراض الخلقية الوراثية الناجمة عن زواج الأقارب، إلا أن هذا السبب يظل ضعيف التأثير بسبب الانتشار الواسع لهذه الظاهرة.

كما أن أحد الأسباب وراء الرفض الواسع لفكرة زواج الأقارب، قد يكون في رفض المستجوبين الظهور وكأنهم يؤيدون فكرة قديمة بالية مثل فكرة زواج الأقارب. فإذا كان الأمر كذلك، فإن الجدل الفلسطيني التتموي، بما في ذلك الجدل الذي تطرحه الوزارات الفلسطينية، والذي يقوم على أساس اعتبار الزواج المبكر والزواج بين الأقارب ممارسات متخلفة، قد فشل في تحقيق هدفه، حيث أنه لا يستند إلى تقييم حقيقي للزواج بين الأقارب من أبناء الأعمام والأخوال والعمات والخالات، والزواج القائم على الارتباط بالأقارب الأبعد، كجزء من أنماط الزواج المرتب المعاصر، الذي يستند إلى أسباب معاصرة ولا يمكن اعتباره مجرد أثر لممارسات كانت في الماضي. لا يوجد حالياً أي تحليلات شاملة للمشاكل الجينية في المجتمع الفلسطيني، ولا يوجد هناك مراكز استشارية تقدم الإرشاد في هذا المجال لتحديد المشاكل الجينية التي قد يتسبب بها الزواج من قريب (أو من بعيد). ويؤثر زواج الأقارب على رفاهية وتمكين المرأة من عدة نواح منها أنه يوفر الدعم والمساندة لعائلاتهم، ويعزز من علاقتهن بأزواجهن. في المقابل، قد يكون زواج الأقارب ناجماً عن ضغط عائلي في وقت تفتقر فيه العائلة إلى الخيارات الأخرى التي تتوفر في حال الزواج من غير الأقارب.

7.1 أنماط الشركاء في الزواج: الزواج المتكافئ

ازدياد عدد النساء الحاصلات على تعليم يفوق تعليم أزواجهن

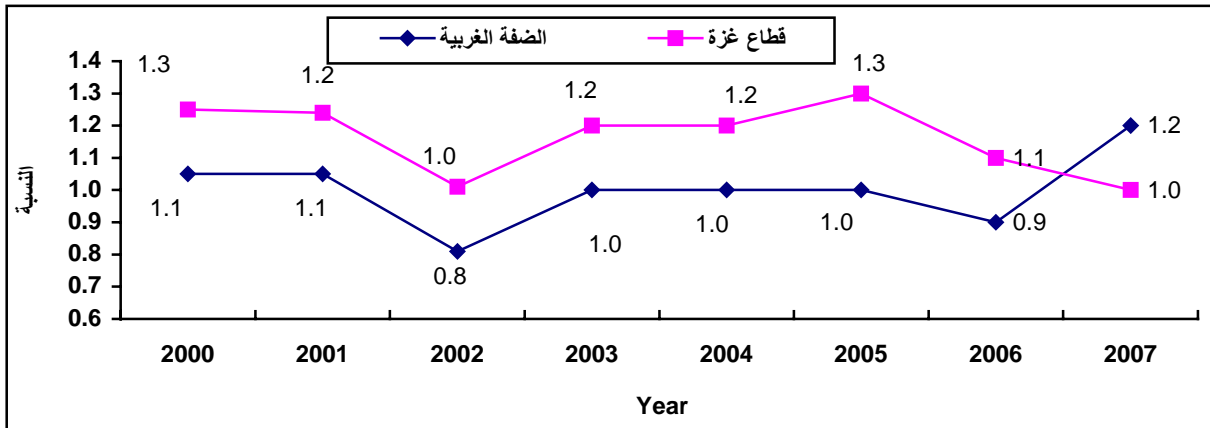
تعود جذور تفضيل تكافؤ الأزواج إلى قانون العائلة الإسلامي والقيم الاجتماعية الفلسطينية، إلا أن مفهوم التكافؤ، سواء كان تكافؤاً اجتماعياً أو اقتصادياً أو عائلياً، يتغير مع الزمن. تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف حالات الزواج الأخيرة تربط بين نساء متعلّقات بنفس مستوى تعليم أزواجهن أو يفقنهم تعليماً. وتشير النتائج أيضاً أن نسبة النساء اللواتي يفقن أزواجهن تعليماً في اطراد حيث أن أكثر من ثلث حالات الزواج الأخيرة (التي كان قد مرّ عليها خمس سنوات أو أقل عام 2004) تربط نساء برجال يفقنهم في مستويات التعليم مقارنة بما نسبته 23.0% من حالات الزواج التي مرّ عليها زمن أطول (رشاد 2005، 4-5).

قد يعود السبب في هذا إلى انخفاض نسب تعليم الرجال وإلى اختلاف فرص العمل حيث تحتاج المرأة إلى تعليم أكثر من الرجل لكي تجد عملاً مناسباً لها. كما أن ظروف الانتفاضة الثانية قد أدت إلى انخفاض فرص تعليم الذكور في بعض التجمعات السكانية حيث تسرب الأولاد من المدارس من أجل البحث عن عمل. وتشير نتائج عام 2000 إلى أن حوالي 7.0% من النساء المتزوجات (15-49) سنة متزوجات من رجال هم أقل منهن تعليماً.

أنماط الطلاق: تنخفض معدلات الطلاق نسبياً في المجتمع الفلسطيني، وترتفع نسب زواج الرجال المطلقين مقارنة بالنساء المطلقات. كما أن نصف حالات الطلاق تحدث خلال العامين الأولين من الزواج

تشير النتائج التي تم التوصل إليها عام 2006 إلى ثبات نسبة الطلاق بين السكان المتزوجين (الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة) إلى 1.2% بين الإناث مقارنة مع 1.2% عام 2004 وانخفاض النسبة بين الذكور لتبلغ 0.3% مقارنة مع 0.2% خلال عام 2004، إلا أننا لا نستطيع تجاهل هذه الظاهرة.

شكل 3.1: نسب الطلاق الخام حسب المنطقة، 2000-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. النساء والرجال في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2007: رام الله، فلسطين.

الجدير بالذكر أنه خلال الفترة الواقعة ما بين 1997 و 2007 كان هناك ما بين 3400 و 4000 حالة طلاق سنوياً (صالحه 2005) وأنه كان هناك ما بين 23400 و 32685 حالة زواج سنوياً خلال الفترة نفسها. ترتفع نسب الطلاق في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة وسط غزة مقارنة بالمحافظات الأخرى. من الملاحظ أن نصف حالات الطلاق، على مستوى الوطن، تحدث خلال العامين الأولين من الزواج وأن ثلث حالات الطلاق تحدث خلال السنة الأولى من الزواج.

كما تشير الدلائل المتوفرة إلى أن بعض حالات الطلاق تحدث بعد توقيع عقد الزواج ولكن قبل أن يبدأ الزوجان حياتهما الزوجية (ويلشمان 1999)، ما يشير إلى وجود خلافات بين العائلات حول ترتيبات الزواج، بالإضافة إلى انعدام الوفاق بين الأطراف المعنية.

8.1 أنماط العزوبية لدى الإناث

في الوقت الذي يتزوج فيه معظم الرجال نجد أن عدداً لا يستهان به من النساء لا يتزوجن

من الملفت للانتباه أن لدى سكان الضفة الغربية من الفلسطينيين نمط زواج فريد من نوعه يتميز بالزواج المبكر بين النساء، حيث تتزوج المرأة وتحمل في سن مبكر. أما الرجل فلا يتزوج في سن مبكر، إلا أن هناك عدداً كبيراً من النساء اللواتي يبقيهن من غير زواج. كما أن هنالك فروقاً هامة بين الأراضي الفلسطينية في هذا المجال، بالإضافة إلى أنه قد يكون هنالك فروق أيضاً بين محافظات الضفة الغربية.

جدول 12.1: نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج حسب فئات عمرية مختارة والمنطقة، لسنوات مختارة

2006		2004		2000		الفئة العمرية
قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
11.2	13.9	9.3	16.1	8.5	14.8	34-30
9.4	11.2	8.7	13.2	8.5	16.1	39-35
6.0	10.2	3.5	11.7	6.4	12.3	44-40

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004: تقرير النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين.
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.

من الملاحظ أن النمط الديموغرافي السائد في الدول العربية ينطبق على الرجل الفلسطيني، إلا أنه لا ينطبق على المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث أنه في عام 2000 كان هناك عدد كبير من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج، حيث وصلت نسبة هذا العدد إلى 35.0% من النساء الواقعات في الفئة العمرية (15-19) سنة، وإلى 12.0%-14.0% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (35-39) سنة. أي أن هنالك امرأة بين كل عشر نساء فلسطينيات من اللواتي تزيد أعمارهن عن أربعين عاماً لم يسبق لها الزواج، في الوقت الذي تصل فيه هذه النسبة (نسبة النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن أربعين عاماً ولم يسبق لهن الزواج) إلى 1.5% في مصر و 4.0% في الأردن. البلاد العربية الوحيدة التي تفوق فلسطين في نسب النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج هي لبنان وتونس والجزائر. يتطلب هذا الواقع الديموغرافي إجراء دراسات وأبحاث وطرح الأسئلة حول تركيبة وديناميكية واقع الزواج في الأراضي الفلسطينية. وقد أثبت فيليب فارغوس، العالم بالديمغرافيا، أن انخفاض نسب الطلاق خلال القرن العشرين وما رافق ذلك من ثبات نسبي لأعمار الأزواج (زواج النساء من رجال أكبر منهن سناً) في مصر وربما في العالم العربي بشكل عام، قد أوجد نوعاً من عدم التوازن في سوق الزواج، وقد يؤدي عدم التوازن هذا إلى، ولأول مرة، وجود عدد كبير من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج (فارغوس 2001). أما في الوضع الفلسطيني فإن واقع الزواج تأثر بعوامل أخرى مثل هجرة الذكور وزواجهم من نساء غير اللواتي يسكن في الأراضي الفلسطينية (خاصة أقاربهم من الأردن حيث تنخفض تكلفة الزواج)، والمسؤوليات المناطة بالبنات مثل رعاية آبائهن المسنين أو المرضى، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

صنفت السياسات الاجتماعية الفلسطينية المرأة غير المتزوجة على أنها مستقلة، ولقد لعبت المرأة الفلسطينية غير المتزوجة دوراً ديناميكياً في المجتمع الفلسطيني خاصة في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية والقضايا المدنية في الحاضر والماضي (جونسون 2007). الجدير بالذكر أن معظم النساء غير المتزوجات هن من ذوات التعليم الذي يفوق مرحلة التعليم الثانوية.

جدول 13.1: نسب اللواتي لم يسبق لهن الزواج حسب المحافظة والفئة العمرية، 2006

المحافظة	سنة 34-30	سنة 39-35
جنين	18.8	12.3
طوباس	12.9	4.2
طولكرم	12.8	19.1
نابلس	11.2	11.1
قلقيلية	20.3	6.4
سلفيت	11.8	3.2
رام الله والبيرة	16.1	9.6
أريحا والأغوار	14.7	24.0
القدس	14.0	12.7
بيت لحم	15.7	14.6
الخليل	11.3	7.9
شمال غزة	8.4	7.2
غزة	12.9	9.0
دير البلح	11.5	11.5
خانيونس	10.5	10.8
رفح	11.9	8.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. قاعدة بيانات غير منشورة المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.

نساء بدون أزواج: النساء المطلقات وغير المتزوجات والأرامل: نسبة عالية من النساء يمضين جزءاً أو معظم سنوات البلوغ من دون زوج

بالرغم من التقدير العالي الذي تحظى به الحياة العائلية في المجتمع الفلسطيني إلا أن هنالك نساءً يمضين جزءاً كبيراً من حياتهن دون زوج بسبب الترميل، أو بسبب العزوبية أو الطلاق. حوالي ثلث النساء في الفئة العمرية (55-60) سنة وحوالي نصف النساء في الفئة العمرية (60-65) سنة يعشن دون زوج، بينما تصل نسبة الرجال الذين ينتمون إلى نفس الفئات العمرية ويعيشون من غير زوجات إلى 3.0%. تساهم الفجوة العمرية عند الزواج في هذا النمط، كما تساهم ظاهرة زواج الرجال مرة ثانية به. وتعمل برامج المساعدات الاجتماعية الرسمية على تركيز المساعدة على فئة النساء اللواتي يعشن من غير أزواج حيث أنهن قد فقدن أزواجهن الذين يعتبرون مورد رزق لهن.

9.1 أنماط وخصائص التكوين الأسري

أنماط الأسر النووية والأسر الممتدة: تشير نتائج المسح الصحي الديموغرافي 2006 إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية النووية بلغت 78.1%، ما شكل ارتفاعاً مقارنة بنتائج عام 1997. إلا أن الأنماط القوية القائمة على ترتيبات العيش مع الأقارب قد تعني أن الأسر النووية في الظاهر تقوم بوظيفة الأسرة الممتدة في الباطن. تتكون حوالي 4.1% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية من شخص واحد مقارنة بما نسبته 2.4% في قطاع غزة.

جدول 14.1: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة والمنطقة، لسنوات مختارة

الأراضي الفلسطينية			قطاع غزة			الضفة الغربية			نوع الأسرة
2006	2004	1997	2006	2004	1997	2006	2004	1997	
3.5	4.3	3.3	2.4	3.0	2.6	4.1	5.0	3.7	شخص واحد
78.1	83.0	73.2	73.0	83.5	71.8	80.7	82.7	74.0	نووية
18.3	12.6	23.0	24.5	13.4	25.3	15.0	12.2	21.7	ممتدة
0.1	0.1	0.5	0.1	0.1	0.3	0.2	0.1	0.6	مركبة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004: تقرير النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.

يغلب طابع الأسرة النووية المكونة من الأم والأب والأبناء على المجتمع الفلسطيني بالرغم من أن الأزواج الشابة، خاصة في المخيمات في قطاع غزة، يمضون سنوات زواجهم الأولى في بيت أهل الزوج حتى يتمكنوا من شراء بيتهم الخاص.

ويشير العديد من الدراسات إلى أن الأسر النووية لا تزال ترتبط بعلاقات قوية مع الأقارب. وقد أشارت نتائج دراسة هايبرغ وأوفنسن عام 1993 إلى أن هنالك ما يقارب ثلاثة أرباع الأسر الفلسطينية تعيش في بيوت يقطنها العديد من الأسر، حيث ترتبط هذه الأسر بصلة القرابة (هايبرغ و أوفنسن، 1993، 93)، وأن 91.0% من الأسر تقطن شققاً أو بيوتاً متصلة في محافظة الخليل جنوبي الضفة الغربية، وأن 81.0% من الأسر في قطاع غزة تتقاسم الشقق مع أقارب لها (جقمان وجونسون، 2002). ويبدو أن نمط زواج الأقارب يقتضي العيش معهم، ولكن علينا أن لا ننسى الفروق الواضحة بين المحافظات الفلسطينية المحتلة. وتبقى هذه النتائج بحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث.

1.9.1 حجم الأسرة ورب الأسرة

ارتفع حجم الأسرة بشكل بسيط خلال الفترة الواقعة بين 1997 و 2006 حيث وصل معدل حجم الأسرة عام 1997 إلى 6.9 فرداً في قطاع غزة، مقارنة مع 7.0 فرداً عام 2006، أما بالنسبة للضفة الغربية فقد وصل حجم الأسرة فيها عام 1997 إلى 6.1 ثم انخفض إلى 5.9 عام 2006، ما قد يوضح انخفاض معدلات الخصوبة المشار إليها أعلاه، بالإضافة إلى الزيادة في نسب الأسر النووية. وتشير النتائج الأولية لتعداد 2007 إلى أن معدل حجم الأسرة قد وصل إلى 5.8، ومقارنة مع عام 1997 و 2006 نجد أن حجم الأسرة قد انخفض. (جدول رقم 1.1)

بالرغم من انخفاض حجم الأسرة الفلسطينية إلا أنها تظل كبيرة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى حيث يصل معدل حجم الأسرة في الدول النامية إلى خمسة أفراد وإلى 3.7 في الدول الصناعية. ويبقى عدد الأسر الكبيرة عالياً حيث أن أكثر من ثلث الأسر في قطاع غزة عام 2006 وصل عدد أفرادها إلى ثمانية أفراد أو أكثر مقارنة بحوالي ربع (24.9%) الأسر في الضفة الغربية التي تكونت من نفس العدد من الأفراد. تعتبر هذه الأسر الكبيرة عرضة للفقر. وقد بين مسح الفقر على مستوى الوطن الذي نفذ عام 1998 ارتفاعاً كبيراً في مستويات الفقر لدى الأسر المكونة من 7 إلى 8 أفراد. أما بالنسبة للأسر المكونة من عشرة أفراد أو أكثر فقد بلغت مستويات الفقر فيها ضعف ما بلغته لدى الأسر المكونة من خمسة أفراد أو أقل (باستثناء الأسر المكونة من شخص واحد) (الهيئة الوطنية لتخفيف حدة الفقر 1998، جدول 6، 54). وقد وصلت نسبة الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن عشرة أفراد في قطاع غزة إلى 19.2% عام 2006. وهنا يجب أن لا ننسى أن زيادة حجم الأسرة الكبيرة يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة، كما أن هنالك أدلة تشير إلى وجود علاقة بين الأسر الكبيرة والزواج المبكر.

كما أن الأسرة الكبيرة تلقي بأعبائها على أفرادها الإناث حيث تعتني الإناث بتربية الأولاد والرعاية الجسدية بينما يقوم الرجال بالمساعدة في بعض الأعمال المنزلية (2.0% فقط من الرجال يساهم في الرعاية الجسدية)، وبينما يقوم الذكور بمساعدة الأطفال في واجباتهم المدرسية، تقوم البنات (10-14) سنة بالأعمال المنزلية بمعدل يزيد عن ثلاثة أضعاف ما يقوم به الأولاد في نفس الفئة العمرية (جونسون 2002).

جدول 15.1: التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة والمنطقة 2004، 2006

2006			2004			حجم الأسرة
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
3.2	2.2	3.7	3.8	2.8	4.3	1
14.0	11.4	15.2	18.4	17.2	18.9	3-2
24.1	18.7	26.5	25.8	21.2	28.3	5-4
28.6	26.0	29.7	26.0	25.3	26.5	7-6
19.0	22.4	17.4	17.0	19.8	15.6	9-8
11.2	19.2	7.5	9.0	13.8	6.4	+10
6.3	7.0	5.9	5.7	6.2	5.5	معدل حجم الأسرة

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004: تقرير النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.

رب الأسرة: هنالك أسرة واحدة بين كل عشر أسر فلسطينية تترأسها امرأة، وتصل نسبة الأسر التي تترأسها أرملة من هذه الأسر إلى 60.0%، وقد انخفضت نسبة الأسر التي تترأسها امرأة عام 2000

بلغت نسبة الأسر التي تترأسها امرأة في الضفة الغربية 9.1% وفي قطاع غزة 7.0%. والأسر التي تترأسها امرأة هي أصغر حجماً من الأسر التي يترأسها رجل، حيث وصل عدد أفراد حوالي ثلث الأسر (36.0%) التي تترأسها امرأة إلى شخص واحد فقط عام 2004 بينما الأسر التي يترأسها رجل إلى أقل من 1.0%. وقد ازدادت نسبة الأسر التي تترأسها امرأة في الفترة الواقعة ما بين عامي 1996 و 2000 إلا أنها عادت وانخفضت عامي 2004 و 2006، وقد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع مستويات الفقر حيث لم تتمكن المرأة التي تترأس الأسرة من مسانبتها وانتقلت للعيش مع أقاربها.

جدول 16.1: التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 2006

الجنس	المنطقة		
	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية
ذكر	93.0	90.9	91.5
أنثى	7.0	9.1	8.5
المجموع	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006: التقرير النهائي، رام الله - فلسطين.

تبين هذه النتائج أن العلاقة بين الأسر التي تترأسها امرأة ومستويات الفقر هي علاقة معقدة نسبياً. حيث يشير تقرير الفقر الفلسطيني لسنة 1998 إلى أن الأسر التي تترأسها أنثى خاصة الأرمال المسنات هي أفقر من الأسر التي يترأسها ذكر، بينما تحصل الأسر التي تترأسها أنثى على مساعدات اجتماعية أكثر من الأسر التي يترأسها رجل (الهيئة الوطنية لتخفيف حدة الفقر 1998). والجدير بالذكر أن الأسر التي تترأسها أنثى متزوجة من رجل مهاجر هي أفضل حال من الأسر الأخرى بسبب التعويضات أو الحوالات المالية، بينما الفقر المتفاقم يدفع الإناث اللواتي يترأسن أسراً إلى ترك بيوتهن والعيش في ظروف أصعب مع الفقر. كما نجد أن الفقر الشديد وازدياد عدد النساء الفقيرات والمساهمات المقدمة للحد من شدة الفقر متوفرة في الأسر الكبيرة التي يترأسها رجل. وتعتبر النساء المتزوجات من معتقلين يمضون فترات طويلة في المعتقل من الأمثلة على الأسر المكونة من أم فقط، وقد تعيش هذه الأسر بشكل منفصل أو بشكل الأسرة الممتدة.

10.1 الاستنتاجات والتوصيات

تبقى معدلات الخصوبة العالية هي التي تقود ديناميكيات السكان الفلسطينيين، إلا أنه يبقى هنالك فروق بارزة بين معدلات الوفيات المنخفضة وأنماط الهجرة المعقدة والعائلات الفلسطينية والنساء والرجال والأطفال والحجم المثالي للعائلة الفلسطينية وأعمار البنات عند الزواج. قد تهيمن ردود الفعل على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وانعدام الأمن على إستراتيجيات العائلات في الزواج والإنجاب والاستثمار في التعليم وعمل الأطفال الذكور والإناث. ربما تمر فلسطين في بدايات مرحلة تحول في أنماط الزواج حيث هنالك تأخير للزواج وزيادة في نسبة العزوبية، خاصة بين النساء. يتأثر هذا الوضع بشدة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبمستويات الفقر المتفاقمة التي تؤدي إلى تأخير الزواج لدى الرجال.

- سجلت فلسطين أعلى نسب حمل بين الزوجات اللواتي هن في سن المراهقة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، وهذا يؤثر طبيعياً الحال على معدلات الخصوبة. هنالك فجوة بين التفضيل والممارسة العملية فيما يتعلق بالعمر عند الزواج. لا يقتصر التأثير على قضية الزواج المبكر عبر التشريعات والقوانين بالرغم من أن القوانين تلعب دوراً هاماً في زيادة العمر عند الزواج الأول، وهذا ما يتفق مع رأي وإرادة الغالبية من المواطنين.
- يجب علينا عند النظر إلى قضية الزواج المبكر لدى النساء أن ننظر في نفس الوقت إلى مسألة القلق العام حول مشاكل الشباب في توفير الأموال الكافية للزواج. المعوقات التي تعيق الزواج بين الفلسطينيين من دول مختلفة هي انتهاكات لحق الإنسان العالمي في الزواج وإنشاء أسرة ويجب الاعتراض عليها.
- توفر مسألة تكافؤ الأزواج حجر أساس لزواج صحي وأسر صحية، وهي ليست مجرد تنظيم للوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- هنالك انتشار واسع لظاهرة الزواج بين الأقارب. يساعد تقديم الإرشاد الجيني الأزواج في اتخاذ قرارات تستند إلى معرفة المخاطر الصحية الكامنة في الزواج الذي يقتصر على مجموعة واحدة.
- تقوم البرامج الاجتماعية بتقديم المساعدات لنسبة لا يستهان بها من النساء المسنات الأرمال، إلا أنه لم يتم النظر في مسألة إعادة تأهيل هؤلاء النساء للانخراط في المجتمع والحياة العامة. يجب النظر إلى المرأة غير المتزوجة على أنها قادرة على المساهمة في المجتمع وأن لها احتياجاتها واهتماماتها الخاصة.
- يجب إجراء المزيد من البحث لفهم تأثيرات ظاهرة تعدد الزوجات على ديناميكيات السكان والمساواة بين الرجل والمرأة والتنمية الفلسطينية.
- يجب توخي الحذر عند دراسة بيانات المسح المتعلقة بالعدد المفضل من الأطفال بالرغم من صغر الفجوة بين عدد الأطفال الذي يفضله الرجال مقارنة بما تفضله النساء. وقد يشير هذا الأمر إلى أن استخدام وسائل منع الحمل في المبادأة بين الولادات هو أهم من إبطاء النمو السكاني، وتبقى مسألة الحصول على وسائل منع الحمل مسألة هامة.

ويعتبر تأخير الزواج (خاصة خلال زيادة مستويات التعليم لدى المرأة) مسألة بارزة وربما تكون في اتجاهها نحو الزيادة. وقد تساهم قضية إيجاد المزيد من فرص عمل المرأة في تغيير قضايا التفضيل والممارسة فيما يتعلق بعدد الأطفال. فالسياسات التي تعفي العائلات من عبء الضمان الاجتماعي والأمن وتوفر بيئة من الفرص والاستقرار، قد تسمح للآباء والأمهات بأن يتجهوا نحو الاستثمار إلى أقصى الحدود في عدد أقل من الأطفال.

- أحد النتائج الرئيسية الناجمة عن التوجه نحو الأسر النووية هو زيادة الحاجة والطلب على المساكن التي تقع ضمن القدرة الشرائية للمواطن، والتي تترافق مع الزيادة في الطلب على المساكن الناجمة عن النمو السكاني. هنالك ما يدل على أن ضغط الأقارب، خاصة الإناث، يدفع باتجاه زيادة معدلات الخصوبة في الأسر الممتدة. كما يعمل الأقارب على التأثير على قرارات الأزواج الذين يكونون أسراً نووية في هذا المجال، بالرغم من قدرة هؤلاء الأزواج على اتخاذ قرارات مستقلة.

- يرفع النمو السكاني وصغر حجم الأسر الطلب على المساكن. ويجب النظر في أوضاع الأسر الكبيرة المعرضة للفقير أكثر من غيرها من خلال إنشاء برامج اجتماعية واقتصادية.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007. مسح صحة الأسرة الفلسطينية 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006. مسح العنف الأسري 2006/2005. النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح الشباب، 2003. النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996-2001)، دراسة مقارنة. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002. العمل المنزلي والعناية بالأطفال وخدمات المجتمع، 2002. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1996. المسح الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية، 1995 تقرير أولي. رام الله- فلسطين.
- Palestinian Single Women, 2007: Agency, Choice, Responsibility. Review of Women's Studies 4. Birzeit: Institute of Women's Studies, Birzeit University.
- Singerman, Diane 2007. The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East. Wolfensohn Centre for Development, Working Paper No. 6, September 2007.
- "Living Together in a Nation in Fragments: Dynamics of Kin, Place and Nation," in Lisa Taraki ed. Living Palestine: Family survival, Resistance and Mobility under Occupation, 2006, pp. 51-102. Syracuse: Syracuse University Press.
- Conte, Eduoard. 2005. "The Other Wall: Banned Marriages and Fragmented Citizenships in Israel and Palestine" Review of Women's Studies, 3, pp. 30-51. . Institute of Women's Studies, Birzeit University. Birzeit, Palestine.
- Ministry of Planning 2005. Survey of Attitudes and Perceptions of Palestinian Women and Men, unpublished. Ramallah: Ministry of Planning.
- Salaha, Raed. 2005. Family Formation in Palestine. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah, Palastine, in Arabic.
- Rashad, Hoda, Osman, Magued and Fahimi, Farzaneh Roudi. 2005. Marriage in the Arab World. Washington: Population Reference Bureau.

- Dalen, Kristin and Pederson, John. 2004. *The Future Size of the Palestinian Population of the West Bank and Gaza Strip*. Oslo: Fafo.
- Hammami, Rema 2004. "Attitudes towards legal reform of personal status law in Palestine," in Lynn Welchman, ed. *Women's Rights and Islamic Family Law: Perspectives on Reform*. London: Zed Press.
- Saxena, Prem, Andrzej Kulczycki and Rozzet Jurdi 2004. "Nuptiality Transition and Marriage Squeeze in Lebanon: Consequences of Sixteen Years of Civil War," *Journal of Comparative Family Studies*
- Palestinian Central Bureau of Statistics 2004, *Demographic and Social Consequences of the Separation Barrier on the West Bank*, April 2004.
- United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 1 October 2004. "Gaza on the Edge: A Report on the Deteriorating Humanitarian Situation in the Gaza Strip. Jerusalem: OCHA.
- Rashad, H. and Osman, M. 2003. "Nuptiality in Arab Countries: Changes and implications." In N.S. Hopkins (ed.), *Cairo Papers in Social Science: The New Arab Family* (pp.20-50). Cairo: The American University in Cairo Press.
- Sholkamy, Hania. 2003. Rationales for kin marriages in rural Upper Egypt. In *The new Arab family*, edited by Nicholas Hopkins. Cairo: American University of Cairo Press.
- Stokke, Liv. 2002. "Marriage Patterns," in Jon Pederson, Sara Randall and Marwan Khawaja eds. *Growing fast: The Palestinian population in the West Bank and Gaza Strip*. Fafo Report 353: 71-96. Oslo: Fafo Institute for Applied Social Sciences.
- Palestinian Central Bureau of Statistics 2002. *Family formation in the Palestinian territory*. Ramallah, Palestine.
- *Women, Gender and Poverty in Palestine: 2002. Learning about Family Crisis, Survival and Development from Poor Women, Men and Children*. Palestinian Participatory Poverty Assessment Project. Ramallah: Ministry of Planning.
- Giacaman, Rita, and Penny, Johnson. 2002. *Inside Palestinian households: Initial analysis of a community-based household survey, Vol.1*. Birzeit University. Birzeit, Palestine.
- Fargues, Phillipe. 2001. "Terminating Marriage," in Nicolas Hopkins,ed. *The New Arab Family*, *Cairo Papers in Social Science*, Volume 24. No.1 and 2, pp: 247-273. Cairo: American University of Cairo Press.
- Khawaja, Marwan. 2001. "Family and Household," in Jon Pederson, Sara Randall and Marwan Khawaja eds. *Growing Fast: The Palestinian Population in the West Bank and Gaza*. Fafo Report 353: 39-70. Oslo: Fafo Institute for Applied Social Sciences.
- Khawaja, Marwan. 2000. "The recent rise in Palestinian fertility: Permanent or transient." *Population Studies* 54: 331-346.

- UNFPA 2000. Country Population Assessment, unpublished. Jerusalem: UNFPA.
- Women in Palestinian society. 1993. In Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A survey of living conditions, edited by Marianne Heiberg and Geir Ovensen. Oslo: Fafo Institute for Applied Social Sciences.
- National Commission for Poverty Alleviation 1998. Palestine Poverty Report 1998. Ramallah: Palestinian National Authority.
- Rashad, Hoda 2000. Demographic transition in Arab countries: a new perspective. Journal of Population Research. 5/1/2000. Accessed from <http://www.encyclopedia.com/printable.aspx?id-1G1:105657344>
- Welchman, Lynn 1989. Islamic Family Law: Text and Practice in Palestine. Jerusalem: Women's Centre for Legal Aid and Counselling.

الفصل الثاني

التعليم

1.2 مقدمة

يتناول هذا الفصل التمايزات بين الجنسين في قطاع التعليم ما بين عام 2003 حتى 2007 مرتكزا على عرض وتحليل أبرز المؤشرات التي تمكننا من قياس وفهم الفجوة بين الجنسين، ودرجة التحسن أو التراجع لبعضها في ظل الحالة الفلسطينية الراهنة، والتي يواجه فيها نظام التعليم تحديات كثيرة أهمها الأزمة المالية وما تعكسه من سلبيات وإشكاليات النظام التعليمي عامة والنوع الاجتماعي خاصة. ولكن بالرغم من الظروف والتحديات غير المواتية، فإن فرص تعليم الفلسطينيين والتحاقهم بالمدارس يزداد بسبب أهميته ونظرة المجتمع له، كوسيلة أساسية للحراك الاجتماعي والاقتصادي، وكسلعة متقلبة يحملها الفلسطيني معه أينما ذهب.

بعض المؤشرات التي يعالجها هذا الفصل، مثل الإلمام بالقراءة والكتابة، والمؤهلات العلمية للجنسين، والتفريع الأكاديمي والمهني، والتعليم المدرسي، والتعليم العالي سيتم عرضها وتحليلها لفهم تأثيراتها وأبعادها على الجنسين، وفحص مستوى الفجوة التي تعيق إمكانية خلق فرص متكافئة بينهما.

ومع أهمية هذه المؤشرات الكمية التي يسهل قياسها، إلا أنها لا يمكن أن تعبر عن الصورة الشاملة لنظام التعليم ومضمونه، ونوعيته وتأثيراته على الجنسين. فهناك حاجة إلى دراسات نوعية متعمقة من قبل باحثين، تمكن وزارة التربية والتعليم من فهم واقع التعليم وتحدياته، بهدف وضع استنتاجات وتوصيات واقعية لتحسين النظام التعليمي وتقليص الهوة بين الجنسين.

كما هو معروف، تأثر نظام التعليم خلال الأربعين عاما من الاحتلال الإسرائيلي بتأثيرات سلبية على المستوى البنوي والمفاهيمي، مما جعل من إعادة ترميم وبناء نظام التعليم عملية صعبة وتدرجية. فمنذ أن تسلمت السلطة الفلسطينية الصلاحيات الخاصة بنظام التعليم في 1994 قامت الوزارتان، وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي بإعادة بناء نظام التعليم الذي أصابه ضررٌ كبيرٌ نتيجة الاحتلال الإسرائيلي من خلال بلورة خطط خمسية ارتكزت على مبادئ أساسية منها " التعليم حق إنساني " و"التعليم للجميع"، واعتبرت التعليم أساسا للمواطنة وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة لنشر الديمقراطية. (أبو عواد، 2005:5)

ومع أن وزارة التربية والتعليم أخذت إلى حد ما بعد النوع الاجتماعي في سياساتها من خلال تشكيل لجنة النوع الاجتماعي في الوزارة منذ عام 1997، ووضع خطة خمسية (1999-2003) لإنجاز دمج النوع الاجتماعي في سياساتها وخططها، إلا أنه يمكن القول أن غالبية التطبيقات جاءت محايدة للنوع الاجتماعي مما أبقى الفجوة بين الجنسين قائمة.

2.2 نظام التعليم: المرحلة الحالية

يواجه النظام التعليمي في المرحلة الحالية، وبالأخص في السنوات الخمس الماضية تحديات وظروف صعبة مختلفة، منها نتيجة سياسات الاحتلال من حواجز وإغلاقات وحصار واعتقال لعدد من الطلبة والمعلمين، وأخرى نتيجة الوضع السياسي الداخلي وعدم الاستقرار الأمني والتدهور الاقتصادي. ولكن رغم هذه التحديات فإن نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي تتلاءم مع المستويات العالمية، ونسبة الالتحاق للمرحلة الثانوية زادت عن 80.0% واستمر ازدياد نسبة الالتحاق في التعليم العالي مقارنة مع المنطقة العربية المجاورة (يونسكو، 2007). فيمكن القول إن فرص الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي أصبح متساويا على أساس النوع الاجتماعي، والموقع الجغرافي، ودخل الأسرة وحالة اللجوء (البنك الدولي، 2006). ومع أن المؤشرات الكمية تشير إلى تحسن ملحوظ إلا أن التحليل يجب أن يأخذ أبعاداً أخرى تتجاوز نسبة الالتحاق لتتضمن نوعية التعليم وأبعاده على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه التعليم في إرساء فرص متكافئة بين الجنسين، فإن التعامل مع نظام التعليم كعامل للتغيير يتطلب على المستوى المفاهيمي تبني فلسفة تعليمية تشمل النوع الاجتماعي، وتستند إلى مبادئ التفكير الحر والمستقل، والتفكير النقدي لمنح الطلبة من الجنسين القدرة على إعادة تفسير واقعهم وتغييره. (غالي، 1998:10).

3.2 مؤشرات التعليم

مع أن جميع المؤشرات تدل على تحسن في وضع الطالبات إلا أنه ما زال هنالك فجوة على أساس النوع الاجتماعي لا يمكن تفسير أسبابها إلا من خلال تحليل ترابط وتداخل عوامل مختلفة، منها ثقافية وأخرى تتعلق بسياسات الوزارة وقدرتها على تحقيق استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في تنفيذ الخطط، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي الذي يؤثر سلباً على نظام التعليم عامة. وأبرز المؤشرات التي تم التركيز عليها هي:

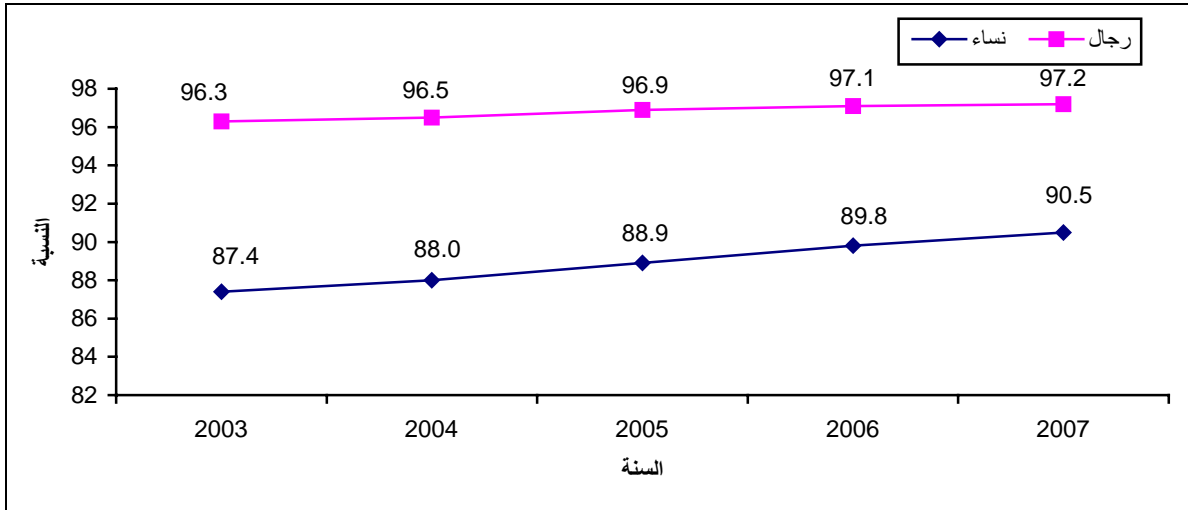
1.3.2 معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

توسع انتشار التعليم في العالم العربي في العقود الأخيرة، وارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، فيما تراجع نسب الأمية بصورة عامة. ومع ذلك تأتي المنطقة العربية في المرتبة الثالثة في العالم من حيث انخفاض معدلات التعليم، واستمرار ارتفاع معدلات الأمية خاصة في صفوف النساء، حيث يصل معدل الأمية في صفوفهن إلى النصف، مقابل الثلث فقط في صفوف الذكور (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005)¹.

أما على صعيد الأراضي الفلسطينية فتشير الإحصاءات إلى استمرار زيادة انتشار التعليم وانخفاض نسبة الأمية، وقد تمكنت فلسطين من تحقيق نتائج مقاربة لتلك التي حققتها بعض الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة. فقد زادت معدلات معرفة القراءة والكتابة خلال الفترة ما بين 2003 و2007 للأفراد 15 سنة فأكثر من الجنسين من 93.5% إلى 93.9%، وواقع 97.2% للرجال و 90.5% للنساء في عام 2007، ويلاحظ استمرار فجوة النوع الاجتماعي، إلا أنها أقل اتساعاً مما كانت عليه في السابق (شكل 1.2) والملحق (جدول 1).

¹ بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 15 عاماً فأكثر في المنطقة العربية عام 2003 حوالي 64%، متفوقة فقط على كل من منطقة جنوب آسيا (58.9%)، وإفريقيا جنوب الصحراء (61.2%)، فيما وصلت هذه النسبة إلى 99.2% في وسط أوروبا وشرقها.

شكل 1.2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الجنس، 2003-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة. رام الله - فلسطين.

تحسنت معدلات معرفة القراءة والكتابة في مختلف التجمعات السكانية من حضر وريف ومخيم في الأراضي الفلسطينية في عام 2007 مقارنة بعام 2003 لكل من النساء والرجال على حد سواء، ولكن لا تزال معدلات معرفة القراءة والكتابة في المناطق الحضرية أعلى منها في القرى والمخيمات. ويلاحظ من (جدول 1.2) أدناه أن الرجال في المخيمات قد تمكنوا من اللحاق برجال الحضر وتحقيق معدلات أعلى في معرفة القراءة والكتابة في عام 2007 مقارنة بعام 2003. كما يلاحظ أن النساء سجلت نسبا أدنى من الرجال في معدلات معرفة القراءة والكتابة في جميع التجمعات السكانية، وقد سجلت أدنى نسبها بين نساء الريف، وإن كانت الفجوة بين نساء الريف وباقي التجمعات تتجه إلى التلاشي في الأعوام الأخيرة. ويعكس هذا التطور التحسن في الخدمات التعليمية في المناطق الريفية، إضافة لزيادة الوعي بأهمية التعليم عموماً، وأهمية تعليم النساء على وجه الخصوص.

جدول 1.2: معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الجنس ونوع التجمع، 2003، 2007

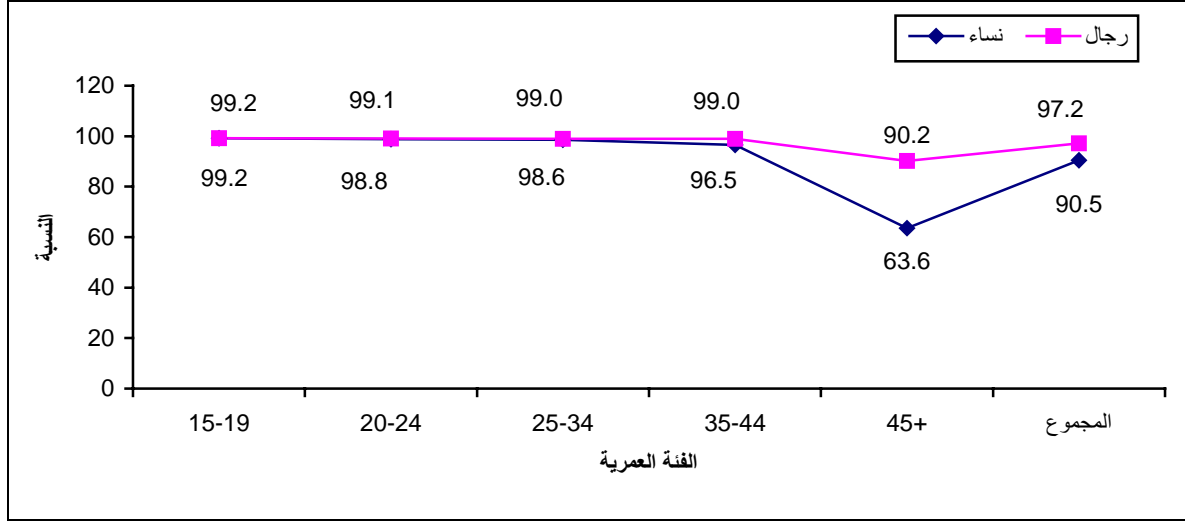
الجنس	2003			2007		
	حضر	ريف	مخيم	حضر	ريف	مخيم
ذكور	96.7	95.8	95.8	97.5	96.5	97.5
إناث	89.7	83.1	87.2	91.9	87.1	91.2
كلا الجنسين	93.3	89.5	91.4	94.8	91.9	94.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة. رام الله - فلسطين.

ومع أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة الإجمالي في الضفة الغربية تنخفض عنها في قطاع غزة لكلا الجنسين، لكنها تتباين وفقاً للمراحل العمرية المختلفة انظر (ملحق جدول 2)، إذ تشير البيانات إلى أن معدلات معرفة القراءة والكتابة للنساء (15-34) سنة في الضفة الغربية أعلى منها للنساء في قطاع غزة. وربما يعود ذلك لتحسن بنية التعليم في الضفة الغربية عما كانت عليه في السابق، إضافة لانخفاض نسب الأمية في صفوف النساء الريفيات في الضفة الغربية أقل من 35 عاماً مقارنة مع قرينتهن واللواتي يبلغن من العمر 35 عاماً فأكثر. وعلى الرغم من استمرار فجوة ما بين النساء والرجال، وارتفاع نسبة الأمية للنساء التي وصلت إلى 9.5% مقابل 2.8% بين الرجال، إلا أن البيانات تشير

إلى ثلاثيها بين جيل الشباب، بينما تزداد اتساعاً مع كبر العمر، إذ تبلغ حدتها في الفئة العمرية 45 سنة فما فوق، لترتفع نسبة الأمية بين أفراد هذه الفئة إلى حوالي النصف بين النساء مقابل أقل من الربع بين الرجال.

شكل 2.2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب العمر والجنس، 2007



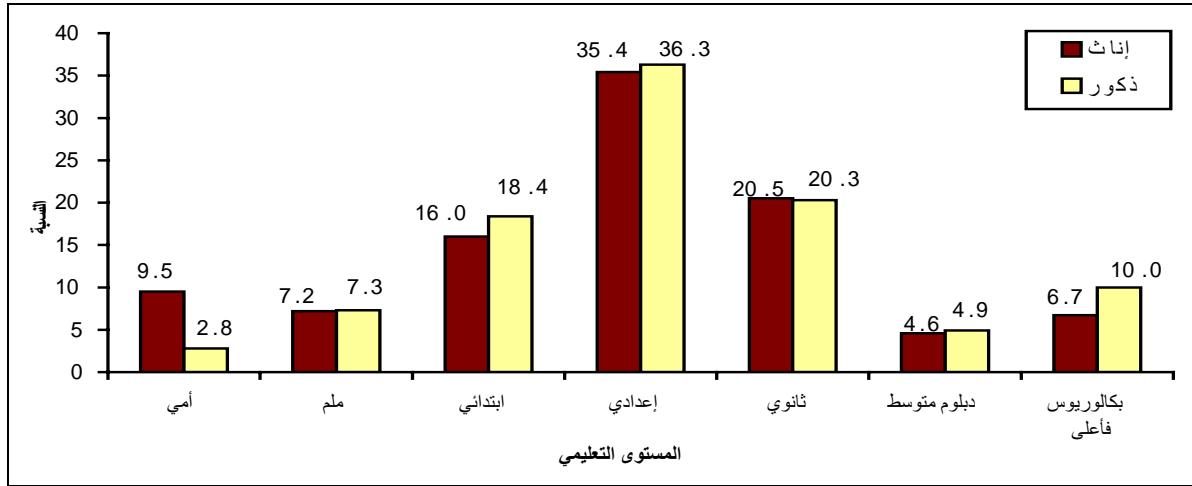
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2007. رام الله - فلسطين.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن زيادة انتشار التعليم وانخفاض معدلات الأمية في الأراضي الفلسطينية، لا يعني بالضرورة تحسن نوعية التعليم المتحصل أو مستوى المعرفة المكتسبة، وتطور القدرة الإبداعية لدى الطلبة. من هنا تبرز الحاجة لعمل دراسة لفحص التغيير الحاصل على مستوى التعليم ونوعيته.

2.3.2 المؤهلات التعليمية لسكان الفلسطينيين

تشير الإحصاءات إلى أن تحسناً طفيفاً قد طرأ على الحالة التعليمية للفلسطينيين بعمر 15 سنة فأكثر في الفترة ما بين عام 2003 و2007، حيث ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى من 7.1% إلى 8.4% لكلا الجنسين، فيما انخفضت نسبة الأميين من 8.1% إلى 6.1% لنفس الفترة. ويوضح (شكل 2.2) استمرار انتشار الأمية في صفوف النساء بصورة أكبر منها لدى الرجال بواقع 9.5% للنساء و2.8% للرجال في عام 2007. وتتلاشى الفجوة بين النوعين تقريباً في مستويات التعليم المدرسي، وإن كانت تميل لصالح الرجال ممن أنهوا التعليم الأساسي، ولصالح النساء لحملة الشهادة الثانوية. إلا أن الفجوة تتضاعف في مرحلة التعليم العالي بكالوريوس فأعلى، حيث بلغت نسبة الرجال من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى 10.0%، فيما لم تتجاوز 6.7% في صفوف النساء عام 2007، وإن كانت الفجوة بينهما أقل مما هي عليه في السنوات السابقة.

شكل 3.2: التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي والجنس، 2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2007. رام الله - فلسطين.

4.2 التعليم ما قبل المدرسي

يعتبر التعليم ما قبل المدرسي واحداً من أهم المراحل التأسيسية في حياة الأطفال، وفي تنمية قدراتهم، وتهيئتهم للدخول للمدرسة. والتعليم ما قبل المدرسي جزء من النظام التعليمي يتوجب على الدولة تحمل أعباءه ورعايته، ومع ذلك لم يدرج بعد ضمن سلم أولويات وزارة التربية والتعليم الفلسطيني نظراً لارتفاع تكلفته. وقد تولى القطاع الخاص والأهلي وفي فترة ما قبل وما بعد دخول السلطة الفلسطينية مسؤولية توفير خدمات التعليم ما قبل المدرسي، فيما اقتصر دور وزارة التربية والتعليم لاحقاً على دور الإشراف على رياض الأطفال². تخلي وزارة التربية والتعليم عن مسؤولياتها تجاه توفير خدمات التعليم ما قبل المدرسي وغياب الخطط ونقص الموازنات اللازمة لتطوير هذا القطاع، يسهم في حرمان الأطفال الأكثر فقراً في المجتمع، من فرصة الالتحاق برياض الأطفال نظراً لارتفاع تكلفة الدراسة فيها. إضافة لذلك، يسهم غياب دور الدولة في تعزيز الفجوة في الخدمات ما بين المناطق، ويزيد من حرمان أطفال المناطق السكنية المهمشة الصغيرة والبعيدة التي لا تصل لها خدمات القطاع الخاص والأهلي. ففي عام 2007 بلغ عدد أطفال رياض الأطفال 78951 طفلاً وطفلة موزعين على 945 روضة، وهي أعلى عما كانت عليه في عام 2003 ولكنها أقل بكثير مما يتطلبه الواقع الفعلي.

5.2 التعليم المدرسي

ينقسم التعليم المدرسي في الأراضي الفلسطينية إلى مرحلتين هما التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. توفر وزارة التربية والتعليم، وكذلك المدارس الخاصة الخدمات التعليمية لكلا المرحلتين، فيما تقتصر خدمات وكالة الغوث الدولية على التعليم الأساسي. في العام 2008/2007 وصل عدد المدارس إلى 2,430 مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يزال الفصل بين الجنسين في التعليم المدرسي هو السمة السائدة في الأراضي الفلسطينية، حيث يتوزع الطلبة على 878 مدرسة خاصة بالذكور فقط، و837 مدرسة خاصة بالإناث و715 مدرسة مختلطة. وتشرف وزارة التربية والتعليم على ما يقارب ثلاثة أرباع هذه المدارس، فيما تتقاسم كل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والقطاع الخاص والأهلي ما تبقى من المدارس.

² افتتحت وزارة التربية والتعليم منذ تأسيسها 4 رياض أطفال، اثنتان منها في الضفة الغربية واثنتان أخريات في قطاع غزة، وذلك لظروف استثنائية وخاصة.

1.5.2 الالتحاق بالمدارس

تشير إحصاءات التعليم إلى الزيادة المستمرة في أعداد طلبة المرحلتين الأساسية والثانوية، فقد ارتفع عدد الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي من 891,799 عام 2003/2002 إلى 957,831 عام 2008/2007، شكلت الطالبات حوالي 49.4% من مجموع الطلبة وهي نسبة موازية تقريبا لنسبة النساء من مجموع السكان لهذه الفئة العمرية (ملحق جدول 3).

وكذلك شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في عدد طلبة المرحلة الثانوية من 92,309 عام 2002/2001 إلى 140,126 في عام 2008/2007، إذ ازدادت أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم الثانوي نسبة لمجموع طلبة التعليم المدرسي في الأعوام الأخيرة، فقد بلغت نسبة طلبة المرحلة الثانوية حوالي 9.4% من مجموع الطلبة في العام الدراسي 2003/2002، ارتفعت إلى 12.8% عام 2008/2007، وقد يعود السبب إلى تنامي إقبال الطالبات على التعليم الثانوي حيث بتن يشكلن 53.1% من مجموع طلبة هذه المرحلة في عام 2008/2007 مقابل 52.1% عام 2003/2002 (ملحق جدول 3).

2.5.2 الرسوب والتسرب من المدارس

بالرغم من تراجع نسبة الرسوب والتسرب للطلبة في السنوات الأخيرة إلا أن تغيرا قد طرأ عليها خلال العام الدراسي 2007/2006.

جدول 2.2: نسبة الرسوب والتسرب حسب المرحلة والجنس، 2003/2002، 2007/2006

2007/2006			2003/2002			المرحلة
المجموع	طالبة	طالب	المجموع	طالبة	طالب	
						المرحلة الأساسية
-	-	-	1.4	1.2	1.5	الرسوب
0.9	0.5	1.3	0.7	0.6	0.9	التسرب
						المرحلة الثانوية
0.9	0.7	1.0	1.3	1.1	1.4	الرسوب
3.4	3.8	3.0	3.7	4.8	2.6	التسرب

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح التعليم - وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين.
(-): لا تتوفر بيانات.

أما فيما يتعلق بالتسرب من المدارس، فيبدو أن هناك تزايدا في نسبة الطلاب المتسربين من التعليم بمرحلتيه الأساسية والثانوية، فيما تتناقص هذه النسبة في صفوف الطالبات في العام الأخير مقارنة مع الأعوام السابقة. لقد ارتفعت نسبة الطلاب المتسربين من التعليم الأساسي من 0.9% عام 2003/2002 إلى 1.3% في عام 2007، وكذلك الحال بين الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي فارتفعت من 2.6% إلى 3.0% لنفس الفترة. أما الطالبات فقد تراجعت نسبة التسرب في صفوفهن في مرحلة التعليم الأساسي من 0.6% في عام 2003/2002 إلى 0.5% عام 2007، ومن 4.8% إلى 3.8% في مرحلة التعليم الثانوي في نفس الفترة.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي تتخفف فيه نسبة الطالبات المتسربات من مرحلة التعليم الأساسي مقارنة مع الطلاب في عام 2007 تبقى نسبة التسرب في صفوف الطالبات أعلى منها بين الطلاب في المرحلة الثانوية. وإن تراجعت فجوة النوع الاجتماعي في عام 2007 كما كانت عليه في العام 2002/2003.

ومرة أخرى تؤكد الأرقام تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في قطاع غزة على مستوى تحصيل الطلبة واستمرار التحاقهم بالتعليم، إذ يشير الملحق (جدول 4) أن نسب التسرب في قطاع غزة لكلا المرحلتين أعلى من الضفة الغربية، باستثناء طالبات المرحلة الأساسية. وتوضح البيانات أن نسبة تسرب طالبات المرحلة الثانوية في قطاع غزة تفوق مثيلاتها في الضفة الغربية، فكانت 5.0% في القطاع مقابل 2.9% في الضفة الغربية. وقد يؤشر ذلك إلى أن تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على الطالبات أكثر حدة في الفئات العمرية الأكبر، حيث يتركز مقاعد الدراسة بعد الحصول على مؤهل تعليمي أساسي، أو ربما للزواج المبكر.

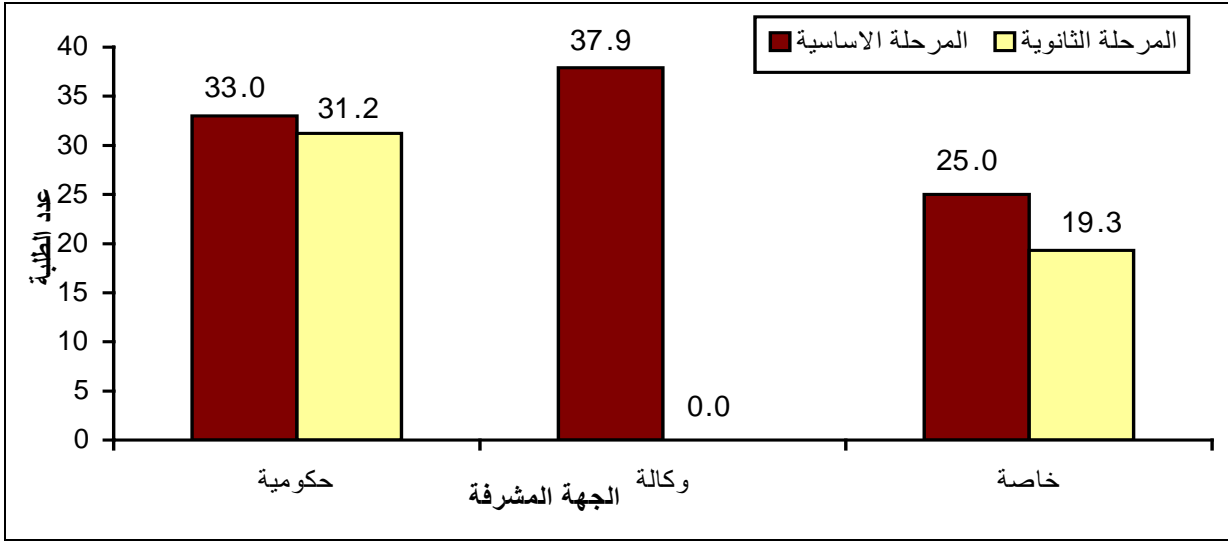
وعموماً يبدو أن سياسات وزارة التربية والتعليم، والتغيير في رؤية المجتمع لأهمية تعليم الفتيات قد ساهمت في الحد من تسرب الفتيات، ولكنها لم تؤد لجسر الفجوة بينهما تماماً. وفي الوقت ذاته كان لعوامل أخرى كال فقر والحاجة لمصادر الدخل دوراً مؤثراً في زيادة تسرب الطلاب من المدارس خاصة الثانوية منها. ويتعزز ذلك بإمكانية توفر فرص عمل أوسع للأولاد في هذا العمر مقارنة مع البنات، الأمر الذي يتطلب اتخاذ سياسات وطنية قادرة على حل المشاكل الاقتصادية وتخفيف الضغوط التي تجبر الطلبة على التسرب من المدارس لدعم أسرهم اقتصادياً.

وتضيف تقارير وزارة التربية والتعليم المتعلقة برصد مواقف الطلاب والطالبات لعام 2006 إلى أن أسباب التسرب من المدارس تتعلق إما بالطلاب أو بالطلبة، أو بالعائلة، أو بالوضع الأمني. وإلى أن الأسباب متفاوتة بين الذكور والإناث، حيث كانت أولوية الأسباب للذكور هي عدم الاهتمام بالتعليم، والثانية عدم القدرة على الدراسة والإنجاز، والثالثة كانت لالتحاق بالعمل. أما بالنسبة للإناث، فكان السبب الأول للتسرب هو الزواج، يليه عدم القدرة على الإنجاز ثم عدم الإلمام بالتعليم. تعبر هذه الأسباب عن تمايز بين الجنسين يعبر عنها في ترتيب الأسباب مما تحمل معاني اجتماعية بالإضافة إلى الأكاديمية (اليونسكو، 2007). ولكن لا توضح الوزارة الأسباب الكامنة وراء عدم اهتمام الطلبة بالتعليم، وعدم قدرتهم على الدراسة والإنجاز والذي يمكن أن نعزبه لخلل في النظام والبيئة التعليمية، أو لأسباب أمنية تتعلق بالأهل أو بالطلاب نفسه، أو بحالة الفقر الذي تعيشه الأسرة.

3.5.2 الازدحام والامتطاء في الصفوف

يرى التربويون أن الازدحام في الصفوف عامل مؤثر على نوعية التعليم، وعلى مستوى تحصيل الطلبة ونسب رسوبهم وربما تسربهم من النظام التعليمي، وبالرغم من توجه الجهات التعليمية لحل هذه المشكلة فلا يزال الازدحام هو السمة الغالبة لكل من مدارس وكالة الغوث للاجئين، وكذلك المدارس الحكومية، وإن كانت أكثر حدة في مدارس الوكالة، حيث زاد معدل عدد الطلبة لكل شعبة على 37 طالباً وطالبة في عام 2007/2006. وانخفض معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مرحلة التعليم الثانوي عنها في التعليم الأساسي، وكانت أقل ما يمكن في المدارس الخاصة الثانوية بواقع 19.3 طالباً وطالبة. ولا بد من الإشارة إلى أن انخفاضاً ملحوظاً قد جرى على معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية في الفترة ما بين الأعوام 2002/2001 و2008/2007، حيث انخفض المعدل من 45.6 طالباً وطالبة إلى 37.9 على التوالي. وربما يعود هذا الانخفاض لسياسات وكالة الغوث بزيادة المدارس والشعب الصفية، علماً بأن حصة مدارس الوكالة من مجموع طلبة المدارس في فلسطين قد تراجعت عما كانت عليه في الأعوام السابقة.

شكل 4.2: معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة 2008/2007



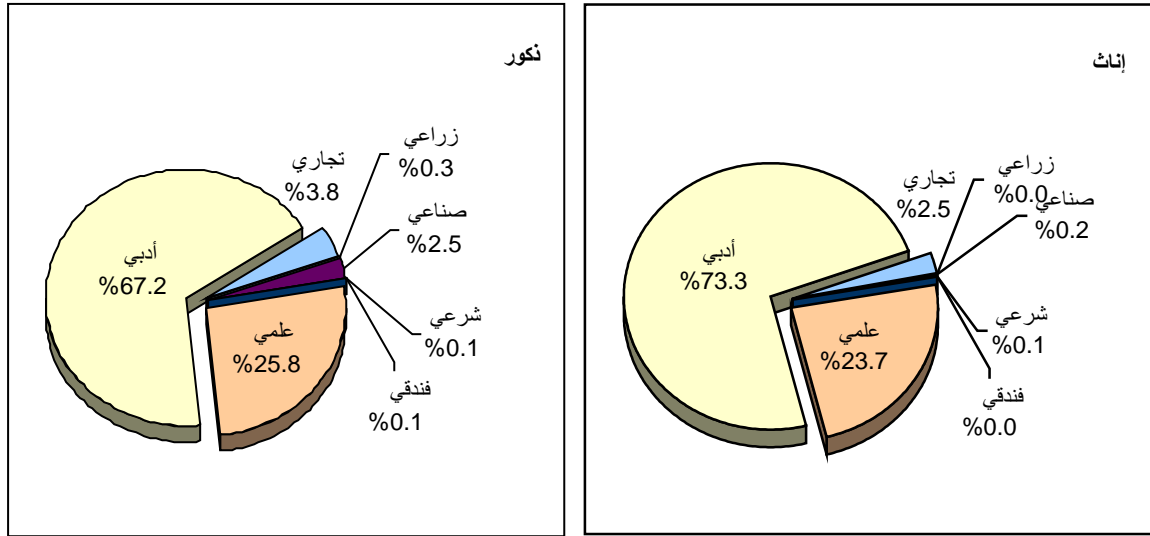
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح التعليم - وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين.

تشير البيانات في الشكل أعلاه إلى ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية في مدارس الوكالة بنسبة 37.9 مقابل 33.0 في المدارس الحكومية، في حين بلغ معدل عدد الطلبة في المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية 39.7 طالباً وطالبة، مقارنة مع 26.3 طالباً وطالبة في الضفة الغربية وذلك بسبب اكتظاظ الطلبة في المدارس الحكومية في قطاع غزة وبصورة خاصة في المرحلة الثانوية. إضافة للاكتظاظ الطلابي في مدارس الوكالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان أعلى قليلاً في قطاع غزة. وقد يساهم ذلك في تفسير بعض أسباب ارتفاع نسب الرسوب والتسرب من المدارس في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية. ويتطلب ذلك تدخل حكومي لزيادة عدد المدارس والشعب الدراسية في القطاع. وتفنقر البيانات السابقة لأية معلومات حول الاختلاف في معدلات عدد الطلبة في مدارس الإناث مقارنة مع مدارس الذكور.

4.5.2 التفرع الأكاديمي والمهني والتقني

يستحوذ التعليم الأكاديمي على ما يزيد على 92.0% من طلبة وطالبات التعليم العام في العام 2008/2007، ولا يزال الفرع الأدبي هو الأكثر استقطاباً للطلبة، حيث يستوعب 67.2% من الطلاب و 73.3% من الطالبات، مما يترك الطلبة أمام خيارات محدودة للتخصصات في التعليم العالي، أو حتى في فرص العمل المتاحة أمامهم. ويلتحق حوالي ربع الطلبة من الذكور والإناث في الفرع العلمي وهي أقل مما كانت عليه في عام 2003/2002 بواقع 25.8% للطلاب و 23.7% للطالبات، كما هو واضح في الشكل 5.2 أدناه. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الطلبة الملتحقين في التعليم المهني قد بقيت على حالها منذ عام 2003/2002 حتى عام 2008/2007. ويلاحظ استمرار انخفاض نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني، حيث لم تتجاوز 4.4% من مجموع طلبة المرحلة الثانوية، وهي أعلى في صفوف الطلاب حيث بلغت 9.0%، فيما لم تتجاوز 3.0% للطالبات. ويؤشر ذلك لخلل في سياسات التعليم له انعكاسات سلبية على التوافق مع متطلبات سوق العمل في المستقبل، وإلى تكديس الطلبة في فروع التعليم الأكاديمي، علماً بأن التوجه العالمي في الدول المتقدمة والصناعية يميل لصالح التخصصات المهنية لتلبية احتياجات سوق العمل المتنامية على هذا الصعيد.

شكل 5.2: التوزيع النسبي لطلبة المرحلة الثانوية حسب التخصص في العام الدراسي 2007/2008



من جهة أخرى، يعكس توزيع الطلبة في تخصصات التعليم المهني استمرار ارتباطها بالتقسيم على أساس الجنس، إذ تلتحق معظم طالبات التعليم المهني في الفرع التجاري بواقع 2.5% من مجموع طالبات المرحلة الثانوية لاكتساب مهارات في السكرتاريا والمحاسبة، وبنسبة تكاد لا تلاحظ في التعليم الشرعي 0.1%، والتعليم الصناعي 0.2%. أما الذكور فهم يهيمنون على الفرع التجاري 3.8% والفرع الصناعي 2.5%، وكذلك الزراعي 0.3%، مما يمنحهم الفرصة للخيار بين عدد أكبر من المهارات ويُنِيح أمامهم فرصاً أوسع للعمل بعد التخرج. ومرة أخرى، تؤكد البيانات السابقة أن التعليم المهني ما زال دون مستوى متطلبات بناء نظام تعليمي متوازن ما بين التعليم الأكاديمي والمهني ويتمشى مع متطلبات سوق العمل المتغيرة بصورة متسارعة نتيجة التغيرات الإنتاجية والاقتصادية العالمية. ويعود التباطؤ في تطوير التعليم المهني في بعض أسبابه إلى انخفاض الميزانية التطويرية المخصصة لوزارة التربية والتعليم من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وبالتالي عدم توفر الميزانية اللازمة لتطوير البنية التحتية للتعليم المهني من مدارس، ومختبرات، وورش عمل وتجهيزات، وغير ذلك. وكذلك تراجع مكانة التعليم المهني على سلم أولويات وزارة التربية والتعليم. وبالرغم من إشارة إدارات الوزارة إلى الرغبة في إلحاق 15.0% من الطلبة الثانويين في التعليم المهني، ومع ذلك فإن الواقع والإحصائيات تشير إلى ضعف الإنجاز في هذا المجال، إذ لم تتجاوز النسبة 4.4% كما ذكر سابقاً. الأمر الذي يقودنا إلى الاستنتاج بأن النظام التعليمي الفلسطيني موجه لتلبية سوق العمل الخارجي وليس الداخلي.

6.2 المنهاج الفلسطيني

هنالك صعوبة في تقييم المنهاج الفلسطيني برؤية نوع اجتماعية نظراً لنقص الدراسات النوعية حول هذا الموضوع. إلا أنه يمكن القول بأن المنهاج الفلسطيني والذي بدأ تطبيقه في عام 2000 عكس تطوراً نوعياً وملحوظاً في مضمونه وأهمه تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول، وإدخال مواضيع حديثة مثل التكنولوجيا، والبيئة، والصحة كمساقات اختيارية، بالإضافة إلى قضايا راهنة مثل الاقتصاد والإدارة في صفوف الحادي عشر والثاني عشر.

بالرغم من هذه التحسينات، إلا أن هنالك انتقادات على المنهاج بشكل عام سجلها تقرير التنمية البشرية لعام 2002 يشير إلى ضعف بعد النوع الاجتماعي فيه. تشير بعض التحليل لبعض الكتب المدرسية إلى أن أداة التحليل للنوع الاجتماعي

تستخدم بشكل جزئي وموسمي وليس بنوي شامل، يؤثر على الخطاب والمضمون عامة مما يشير إلى تمييز بين الجنسين في الخطاب والمضمون. فمثلاً تستخدم المصطلحات الذكورية أكثر من الأنثوية، أو تستخدم البيانات والرسومات والتمارين بأسماء أو صور ذكورية. بالإضافة إلى كثير من القصص التي تمثل الذكر البطل وتعبر عنه بالرجل القوي، والذكي، أما النساء فيعبر عنهن بأدوار ثانوية تمضي وقتها بالبيت، أو تصور بصورة تقليدية كالمرأة العاطفية والذكر بالمنطقي والعلمي. وبالتالي، تستمر الصور النمطية لأدوار المرأة وتعزز بالمنهاج بدلاً من أن يتم تغييرها لتتماشى مع الصورة الحديثة للواقع الجديد. (يونسكو، 2007)

7.2 التعليم العالي

التحق طلبة التعليم العالي في العام الدراسي 2007/2006 بـ 43 مؤسسة تعليمية موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها: 10 جامعات تقليدية، وجامعة التعليم المفتوح، و13 كلية جامعية و19 كلية مجتمع. ويُعطى التعليم الجامعي الأولوية في خيارات الطلبة، حيث تستوعب الجامعات التقليدية تقريباً نصف الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي 55.5%. ويلاحظ أن التعليم المفتوح يشكل خياراً مهماً للطلبة 33.8%، خاصة أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على معدلات مرتفعة في امتحان الشهادة الثانوية، وبسبب المرونة في الدوام الدراسي اليومي والذي يشكل حلاً لهم، ولانتشار فروع الجامعة في المحافظات المختلفة مما يسهل على الطلبة إمكانية البقاء في مناطق سكنهم، وكذلك انخفاض الأقساط مقارنة بالأقساط الجامعية، وعدم محدودية المقاعد الدراسية كما هو واقع الحال في الجامعات التقليدية. ويلتحق 4.2% من الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في الكليات الجامعية، وتقل حصة كليات المجتمع عن 7.0% من الطلبة المسجلين في التعليم العالي، مما يعكس ضعف اهتمام الجهات المعنية بالتعليم المتوسط، خاصة التقني منه على الرغم من أهميته في تأهيل الكفاءات المتوسطة.

وتشير البيانات في (ملحق جدول 5) إلى تفوق عدد الطالبات على عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي عموماً، حيث تزيد نسبة الطالبات 54.5% عن نسبة الطلاب 45.5% في الجامعات التقليدية، والتعليم المفتوح، والكليات الجامعية، فيما تتفوق نسبة الطلاب على نسبة الطالبات المسجلين في كليات المجتمع المتوسطة، بواقع (56.0% و44.0%) على التوالي، وذلك على العكس مما كان عليه الوضع في عام 1999. ويتضح من الأرقام السابقة، الزيادة المستمرة في نسبة الطالبات في التعليم الجامعي خلال العقد الماضي، وقد يعود ذلك لانخفاض نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي واتجاههم للانخراط في سوق العمل للمساهمة في التخفيف من سوء أوضاع أسرهم المعيشية. وفي الوقت ذاته تنتج الطالبات للتعليم الجامعي لارتباط فرص العمل المتاحة أمامهن بمجال الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بالحصول على شهادة جامعية. من ناحية أخرى، حصول الطالبات خلال الأعوام الماضية على معدلات أعلى من الذكور في امتحان الشهادة الثانوية، وفر لهن فرصاً أفضل للالتحاق في التعليم الجامعي. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن هذه الأرقام تتعلق بالتعليم العالي داخل الأراضي الفلسطينية فقط، إذ يتوقع أن يزيد عدد الطلاب الدارسين في الخارج على عدد الطالبات بسبب القيود الاجتماعية التي تفرض على سفر الإناث، وكذلك نتيجة لارتفاع تكاليف التعليم في الخارج، فإن الأهل يميلون لتحمل هذه النفقات لتعليم الذكور على حساب الإناث كنوع من الاستثمار المستقبلي.

وتشير البيانات في (ملحق جدول 5) وجود تباين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بتوزيع الطلبة، إذ يرتفع عدد الطلبة المسجلين في الجامعات التقليدية في قطاع غزة عن أقرانهم في الضفة الغربية، فيما يزيد عدد الطلبة المسجلين في جامعة القدس المفتوحة في الضفة الغربية عن أولئك في قطاع غزة.

جدول 3.2: توزيع الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب البرنامج، 2007/2006

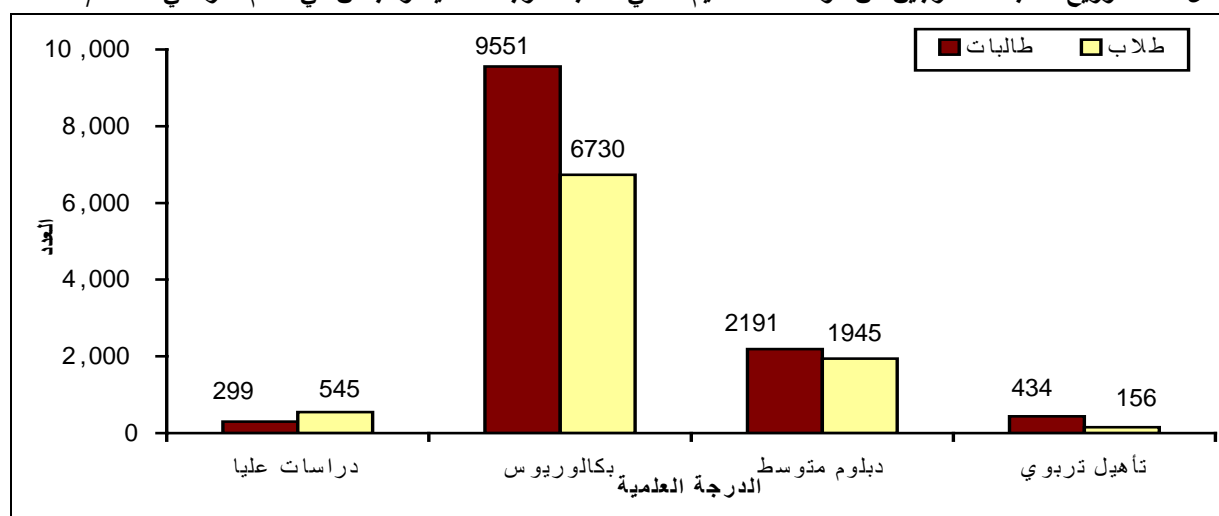
البرنامج العام	نسبة الطلاب	نسبة الطالبات	نسبة الطالبات من مجموع الطلبة
تربية	22.6	44.8	69.7
الدراسات الإنسانية والفنون	7.9	13.0	65.6
العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون	41.3	23.6	39.9
العلوم	11.1	8.2	46.3
الهندسة والتصنيع والبناء	10.0	3.6	29.6
الزراعة	1.0	0.2	17.8
الصحة والخدمات الاجتماعية	5.7	6.4	57.0
الخدمات وأخرى	0.4	0.2	32.7
المجموع	100	100	53.7

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2007. الدليل الإحصائي السنوي 2007/2006 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، رام الله- فلسطين.

كما هو واقع الحال في التعليم المدرسي، واستمرارا للخلل في نظام التقريع الأكاديمي والمهني المدرسي، يوضح الجدول السابق اختلال توزيع الطلبة بين التخصصات المختلفة، إذ يتركز ما يقارب ثلثي الطلبة في البرامج الإنسانية والاجتماعية، مثل برنامج التربية والعلوم الاجتماعية، فيما تنخفض حصة التخصصات التقنية والعلمية مثل الهندسة والتصنيع والبناء وكذلك العلوم والزراعة بنسبة كبيرة مقارنة مع التخصصات السابقة. ويؤدي هذا الاختلال إلى انتشار البطالة في صفوف الخريجين الجدد، لعدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، حيث يفوق عدد الخريجين المتخصصين في برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية حاجات السوق، فيما يفتقد سوق العمل إلى الكوادر البشرية المتخصصة في المجالات التقنية والمهنية.

ويتمتع اختلال توزيع الطلبة بين التخصصات عند تحليلها من منظور النوع الاجتماعي، ففي الوقت الذي تتكدس فيه الطالبات في برنامج التربية، يتواجد الطلاب في العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون، وبالتحديد الأعمال التجارية والقانون. ويلاحظ من الجدول السابق أن الطالبات يشكلن أكثر من ثلثي مجموع طلبة برنامج التربية وكذلك الدراسات الإنسانية والفنون، تليها الصحة والخدمات الاجتماعية بواقع 57.0% من مجموع طلبة هذا البرنامج. وكما أشار العديد من الدراسات في السابق، فإن ذلك يعود لتوافق هذه التخصصات مع الدور التقليدي للمرأة المتوقع والمقبول اجتماعيا للعمل المستقبلي في مجال التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية. فيما يهيمن الطلاب على التخصصات التقنية، حيث تشكل الطالبات أقل من ثلث مجموع طلبة الهندسة والتصنيع والبناء (29.6%)، وأقل من خمس (17.8%) طلبة البرنامج الزراعي، مع العلم أن النسبة الأكبر من النساء المشاركات في سوق العمل يعملن في الزراعة. وتراجع كذلك نسبة الطالبات مقارنة مع الطلاب في برامج الأعمال التجارية والقانون. ويؤثر كل ذلك سلبا على فرص الخريجات المستقبلية في العمل، حيث تحتد المنافسة بين الخريجات على عدد محدود من فرص العمل في مجال العلوم الإنسانية، في المقابل تتسع فرص الخريجين الذكور في الحصول على عمل، نظرا لتنوع تخصصاتهم وبالتحديد في المجالات التقنية والمهنية المرتفعة الأجر مقارنة بغيرها من التخصصات. ربما لا يكون التحليل السابق كافيا لتفسير الاختلال في توزيع الطلبة على أساس النوع الاجتماعي في البرامج التعليمية، فهناك حاجة لفحص متعمق لأسباب استمرار هذا الاختلال، خاصة وان الطالبات يحصلن على معدلات أعلى من الطلبة في امتحان الثانوية تؤهلن لالتحاق بالتخصصات غير التقليدية.

شكل 6.2: توزيع الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي حسب الدرجة العلمية والجنس في العام الدراسي 2006/2005



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2007. الدليل الإحصائي السنوي 2007/2006 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، رام الله- فلسطين

يعكس (شكل 6.2) الأولوية المعطاة للحصول على الدرجات العلمية العليا المتمثلة في البكالوريوس مقارنة مع التعليم المتوسط. ويوضح الشكل السابق استمرار فجوة النوع الاجتماعي في تحصيل الدرجات العلمية وذلك بالرغم من ارتفاع عدد الطالبات في مؤسسات التعليم العالي مقارنة مع الطلاب. ويبين أن نسبة الطالبات الخريجات في العام الدراسي 2006/2005 كانت تتناقص مقارنة مع الطلاب مع ارتفاع الدرجة العلمية باستثناء الدبلوم المتوسط، فقد شكلن 73.0% من حملة شهادة التأهيل التربوي، و58.5% من الخريجين الحاصلين على شهادة البكالوريوس، و فقط 35.0% من الحاصلين على درجة الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه.

1.7.2 تدني مشاركة النساء في مستويات التدريس العليا

تستواجد النساء بصورة شبه مطلقة في التعليم ما قبل المدرسي، حيث شكل الرجال أقل من 2.0% من مجموع أعضاء الهيئة التدريسية في العام الدراسي 2003/2002. وتشير الإحصاءات إلى تناقص نسبة تمثيل النساء مع ارتفاع مستوى النظام التعليمي، وذلك بالرغم من تحسُّنها مقارنة مع الأعوام السابقة، إذ مثلت حوالي 52.8% من مجموع أعضاء الهيئات التدريسية في المدارس عام 2003/2002، ووصلت إلى 55.4% عام 2008/2007. وربما تعكس هذه الزيادة توجه الوزارة لتأنيث التعليم وعلى الأخص الأساسي منه كما هو واضح في إحصاءات عام 2002/2001، حيث شكلت 54.0% من مجموع مدرسي المرحلة الابتدائية وحوالي 37.0% فقط من مجموع مدرسي المرحلة الثانوية.³

جدول 4.2: توزيع الهيئات التدريسية في المدارس ورياض الأطفال حسب الجنس، 2003/2002، 2008/2007

2008/2007		2003/2002		المرحلة
نساء	رجال	نساء	رجال	
3265	20	2319	37	رياض الأطفال
24,129	19,430	18,566	16,721	مدارس

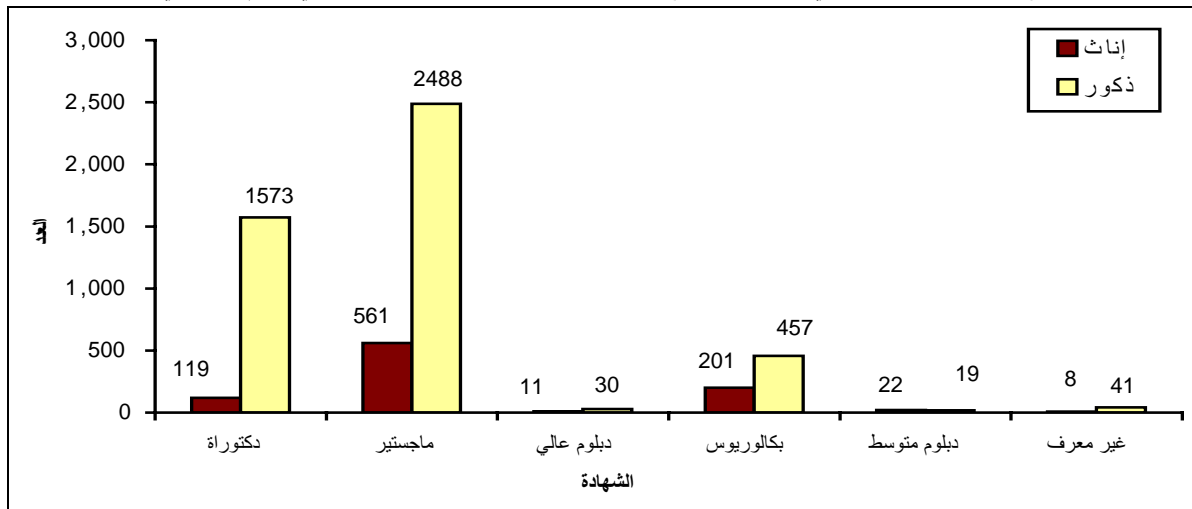
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح التعليم - وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين.

³ لم تتوفر بيانات مفصلة حول عدد المدرسين في كل من مرحلة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي للعام الدراسي 2007/2006.

أما في مؤسسات التعليم العالي فيلاحظ أنه وعلى الرغم من زيادة نسبة تمثيل النساء في الهيئات التدريسية في كليات المجتمع والجامعات في عام 2007/2006 مقارنة مع عام 2001/2000، إلا أنها تبقى أقل كثيرا عن مثيلاتها في النظام التعليمي المدرسي. فقد شكلت النساء حوالي 27.0% من أعضاء الهيئات التدريسية في كليات المجتمع في عام 2000/2001، وانخفضت النسبة إلى 11.3% من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والكليات الجامعية. أما في عام 2006/2007 فقد وصلت نسبة النساء إلى 23.8% من مجموع الأكاديميين التعليميين في كليات المجتمع، وهي أقل من مثيلتها في عام 2001/2000، وقد يعزى ذلك إلى زيادة عدد الطلاب في كليات المجتمع الذي ترافق مع زيادة عدد الهيئات التدريسية من الرجال.

وفي المقابل بلغت نسبة النساء 15.9% من مجموع الأكاديميين التعليميين في الجامعات والكليات الجامعية. وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف على نسبة النساء الحاصلات على درجة الدكتوراه من مجموع أعضاء الهيئات التدريسية الحاصلين على هذه الدرجة، حيث ارتفعت من 5.2% عام 2001/2002 إلى 7.0% في عام 2006/2007. ويوضح الشكل 7 استمرار اتساع الفجوة بين أعضاء الهيئات التدريسية في عام 2006/2007 في مؤسسات التعليم العالي من الرجال والنساء من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير، حيث لم تتجاوز نسبة الحاصلات منهن على درجة الدكتوراه 7.0% من مجموع حملة هذه الدرجة في مؤسسات التعليم العالي. ويعود ذلك بصورة أساسية لقلة عدد النساء اللواتي يتمكن من إكمال تعليمهن الجامعي، نظرا لعدم توفر هذا النوع من التعليم في الأراضي الفلسطينية. من هنا تجد المرأة نفسها مضطرة للتغلب على العديد من العقبات مثل القدرة على تغطية التكاليف الباهظة للدراسة العليا في الخارج، إضافة لصعوبة الموازنة بين متطلبات أسرتها كزوجة وأم وطالبة، وكذلك القدرة على مواجهة القيود الاجتماعية المفروضة أحيانا على سفر النساء لاستكمال دراستهن في الخارج.

شكل 7.2: توزيع الهيئات التدريسية في كليات المجتمع والجامعات حسب الشهادة والجنس في العام الدراسي 2007/2006



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي. 2007. الدليل الإحصائي السنوي 2007/2006 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، رام الله - فلسطين

ويستدعي الأمر تدخل الهيئات المعنية في وزارة التعليم العالي والمؤسسات التعليمية لوضع سياسات تساهم في زيادة المنح الدراسية المخصصة للنساء للدراسة في الخارج، خاصة تلك المتعلقة بالحصول على درجة الماجستير والدكتوراه. وكذلك العمل على توفير الحوافز التي تشجع النساء بما فيها المتزوجات والأمهات منهن على السفر والدراسة لنيل هذه الدرجات.

8.2 التعليم وسوق العمل

كما هو معروف فإن المستوى التعليمي للشعب الفلسطيني هو واحدٌ من أعلى مستويات التعليم في المنطقة العربية ولكن كما في الدول العربية المجاورة، لا يوجد علاقة عضوية بين التعليم وسوق العمل أو بين مستوى تعليم القوة العاملة والإنتاجية الاقتصادية وخصوصاً إذا ما قمنا بتحليل هذه العلاقة على أساس النوع الاجتماعي. وتعتبر نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل من أدنى النسب في المنطقة إذ لم تتجاوز 16% للعام 2007 مع أن معدل التحاق المرأة في التعليم العالي تجاوز 50%.

من أهم العوامل التي تسبب هذه الفجوة هي التفرغ الأكاديمي في التعليم العالي والمهني والذي يحدد النساء في قطاعات معينة تتمثل بمحدودية في سوق العمل. بالإضافة إلى أن الطلب على مثل هذه التخصصات الأكاديمية والمهنية ضعيف جداً مما ينتج فائضاً من مهن معينة تزيد من نسبة البطالة. تتركز هذه الفجوة أساساً على سوق عمل مبني على الفصل بين الجنسين على مستوى عمودي وأفقي بالرغم من المؤهلات العالية للنساء. (يونسكو، 2007)

ومن الجدير بالذكر هنا أن النساء في سوق العمل هن أكثر تأهيلاً من الرجال لأنهن يتنافسن على العمل في قطاعات محدودة، وبالتالي هذه المنافسة تتطلب تأهيلاً أعلى للنساء بسبب الثقافة الذكورية التي عرفت تاريخياً دور الرجل كمعيل أساسي.

9.2 الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

تعرف وزارة التربية والتعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة بالطلبة "العاجزين" أو غير القادرين أو "الموهوبين" وهي تصنيفات تدل على الطلبة الخارجين عن المعتاد. وعبرت عن أشكال مختلفة من العجز منها العجز العقلي، والعجز في الرؤية، والعجز في الكلام، والعجز في السمع، والعجز العاطفي، والعجز في الحركة، والعجز في التعلم.

مع أن هنالك موقفاً إيجابياً من الوزارة المعنية في تمكين هؤلاء الطلبة وإعطائهم فرصاً متكافئة، إلا أن هنالك معوقات كثيرة تعجز عن تحقيق هذا. فحسب استطلاع وزارة التربية والتعليم لمواقف الطلبة من قضايا مختلفة والذي تم في عام 2006/2005 عبر الطلبة عن مجموعة من المعوقات بعضها مرتبط بالأهل أنفسهم، وخصوصاً إذا كان العجز للإناث ففي بعض الأحيان وبسبب الخجل الاجتماعي لا يتم التحاقهن بالمدرسة. وهنالك عوامل مصدرها المدرسون أنفسهم والذين عبروا عن عدم قدرتهم للتعامل مع هؤلاء الطلبة بسبب الأعباء التدريسية وظروف العمل، أما العامل الآخر والذي يشكل أحيانا عاملاً مهماً فهو الطلبة أنفسهم وثقافتهم السلبية نحو العجز. أما بالنسبة للعامل البنيوي الناتج عن عدم توفر البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لتوفير الاحتياجات اللازمة، فتشير معلومات الوزارة إلى أنه تم في عام 1998 وحسب قرار الوزارة إنجاز تحسينات على البنية التحتية لحوالي 523 مدرسة من بين 1577 مدرسة ما بين عام 2004-2005 ولم تتمكن من تغطية جميع المدارس المحتاجة للتحسين بسبب نقص في الميزانيات. ومن الجدير بالذكر هنا أن الوزارة ركزت على العجز الجسدي كأولوية للتعامل معه، ولم تلتفت إلى العجز الذهني والنفسي لما يتطلب من جهد متخصص لم تستطع تأديته.

10.2 العنف في المدارس

يشكل العنف في المدارس ظاهرة واسعة وتشير معلومات إحصائية من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي لعام 2005 أن حوالي نصف الطلبة يتعرضون للعنف أحياناً أو باستمرار. وبيّنت المسوحات أن العنف ينتشر أكثر في مدارس الذكور ويليه المدارس المختلطة وأقل نسبة في مدارس الإناث.

يشكل العنف الجسدي ظاهرة ذكورية أكثر منه ظاهرة أنثوية. ويمكن أن نعزي هذا إلى العنف الاحتلالي الذي يتعرض له الطلبة الذكور أكثر من الإناث، والضغط الاقتصادي والذي يصبح المشكلة الرئيسية للذكر مما ينفس عنه بأشكال مختلفة منها العنف.

أما بالنسبة للعنف النفسي فتشير المعلومات إلى أن حوالي ثلث الطلبة يتعرضون لمثل هذا العنف ومن الملاحظ أن الإناث يتعرضون للعنف النفسي أكثر من الذكور، وذلك لأسباب ثقافية وخصوصاً أن العنف النفسي لا يترك تشوهات مرئية. وبالتالي مع أن هذا النوع من العنف لا يترك آثاراً مرئية إلا أنه يترك آثاراً نفسية عميقة تؤثر سلباً على هوية الطلبة الاجتماعية وفي بعض الأحيان على إنجازها الأكاديمي. (وزارة التربية والتعليم 2005) (يونسكو: 2007)

11.2 النشاطات اللامنهجية

هنالك جهد نوعي من وزارة التربية والتعليم لتوسيع برنامج هذه النشاطات وفتح فرص متكافئة للجنسين للمشاركة فيها، ولكن نتيجة عدم وجود معلومات على أساس النوع الاجتماعي من قبل الوزارة بهذا الشأن فإنه من الصعب تقييم الفجوة بين الجنسين بشكل علمي. إلا أن هنالك ملاحظات تم تسجيلها في تقارير أخرى تتحدث عن المعوقات أمام تطوير هذه النشاطات، منها المتطلبات المالية المطلوبة لتطويرها، مثل تحسين المرافق كبناء ملاعب داخلية تسمح للطلبات المشاركة في نشاطات في أكثر حرية. أو رفع مستوى نوعية النشاطات أو نقلة المختصين لرفع المستوى الثقافي والفني للطلبة، أو لعدم وجود المساحة المتاحة والظروف الملائمة في البرامج المدرسية لاحتفاظها في الحصص الأكاديمية لإنهاء المنهاج الذي يفتقر إلى مثل هذه البرامج (يونسكو: 2007). هنالك حاجة لإجراء دراسة معمقة حول مدى فعالية هذه النشاطات ومستوى تأثيرها على بناء قدرات الطلبة وتوسيع مداركهم.

خاتمة

من الواضح أن المؤشرات الإحصائية لقطاع التعليم تشير إلى تحسن وتطور واقع التعليم في مجالات مختلفة، إلا أن هنالك نقصا كبيرا في الدراسات التحليلية النوعية التي تسهم في الكشف عن واقع الفجوة بين الجنسين وأسبابها من حيث مضمون التعليم، وتأثيراته على بلورة شخصية فلسطينية، بالإضافة إلى مؤشرات نوعية بدأ الالتفات إليها حديثا مثل العنف، أو النشاطات اللامنهجية والتي يمكن أن تقوم بتطوير شخصية حديثة تتماشى مع الواقع الجديد ومتطلباته، وتقلص من الفجوة بين الجنسين، إلا أنها غير كافية لتحديث قفزة نوعية على هذا المستوى.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح التعليم - وزارة التربية والتعليم العالي 2003/2002 - 2008/2007. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2007. رام الله - فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2007. الدليل الإحصائي السنوي 2007/2006 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني. رام الله - فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي 2005. الإدارة العامة للتخطيط.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-المكتب الإقليمي العربي 2004. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005.
- أبو عواد، نداء 2003 التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية 1994-1999 معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2003. المرأة والرجل في فلسطين " اتجاهات وإحصاءات" (العدد الثاني) 2003. رام الله - فلسطين.
- UNESCO، 2007. "Key Strategies for Scaling up Girl's Education in the West Bank and Gaza Strip. A report produced by a team of experts including Eileen Kuttab، Samia Botmeh، Ibrahim Shakaki and Salah Soubani.

الفصل الثالث

الصحة

1.3 مقدمة

وَلَدَ تَأْزَمُ الوَضْعُ فِي الأَرْضِي، وَإِرْهَاصَاتِهِ الأَجْتِمَاعِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ بَعِيدَةِ المَدَى حَالَةً مِنَ التَّرَاجُعِ فِي التَّنْمِيَّةِ، وَذَلِكَ كَمَا تُبَيِّنُهُ الإِحْصَاءَاتُ الأَجْتِمَاعِيَّةِ الأَقْتِصَادِيَّةِ الصَّادِرَةَ عَنِ مَكْتَبِ المَنْسَقِ الخَاصِّ لِلأُمَمِ المِتْحَدَةِ وَالجِهَازِ المَرْكَزِيِّ لِلإِحْصَاءِ الفِلَسْطِينِيِّ وَالبَنْكِ الدَوْلِيِّ، بِالإِضَافَةِ إِلَى إِحْصَاءَاتِ مَصَادِرٍ عَدِيدَةٍ أُخْرَى (الأُمَمِ المِتْحَدَةِ 2003)، كَمَا أَنَّ الوَضْعَ مَتَجَهُ نَحْوِ فِرْضِ المَزِيدِ مِنَ القِيُودِ، وَزِيَادَةِ عِزْلِ قِطَاعِ غَزَةَ، وَالإِبْقَاءِ عَلَى التَّشْرُذِ الجِغْرَافِيِّ، وَضَرْبِ اللِّحْمَةِ دَاخِلَ الأُسْرَةِ بِتَعْمِيقِ التَّدَهُّورِ الأَجْتِمَاعِيِّ الأَقْتِصَادِيِّ فِي الضَّفَةِ الغَرْبِيَّةِ. وَتَعِيشُ غَالِبِيَّةً مِنَ المَوَاطِنِ الفِلَسْطِينِيِّينَ 58.0% تَحْتَ خَطِّ الفَقْرِ، وَ30.0% يَعْيشُونَ فِي فَقْرٍ مَدْقَعٍ. وَفِي قِطَاعِ غَزَةَ تَحْدِيدًا يَعْيشُ 70.0% مِنَ الأُسْرِ تَحْتَ خَطِّ الفَقْرِ، مَقَارَنَةً بِمَا نَسَبْتَهُ 56.0% مِنَ الأُسْرِ فِي الضَّفَةِ الغَرْبِيَّةِ وَ19.0% مِنَ الأُسْرِ فِي القُدْسِ الشَّرْقِيَّةِ (بِرِوَايَةِ الأُمَمِ المِتْحَدَةِ الإِنْمَائِيِّ 2007).¹ مَا يَعْني أَنَّهُ حَتَّى فِي حَالَةِ إِجْجَادِ حُلٍّ قَرِيبٍ لِلصَّرَاحِ، فَإِنَّ وَقْفَ تَفَاقُمِ الفَقْرِ سِيحْتَاجُ إِلَى مَعْدَلِ نَمُو عَالٍ. أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ، فَقَدْ أَدَّتْ أَمْرَةُ التَّمْوِيلِ الَّتِي تَوَاجَهَهَا السُّلْطَةُ الفِلَسْطِينِيَّةُ مِنْذُ بَدَايَةِ عَامِ 2006 إِلَى تَدَهُّورِ جُودَةِ وَأَدَاءِ الخِدْمَاتِ الَّتِي تَقْدِمُهَا وَزَارَاتُ وَمُؤَسَّسَاتُ السُّلْطَةِ لِلْمَوَاطِنِ الفِلَسْطِينِيِّينَ بِمَا فِي ذَلِكَ الخِدْمَاتِ الصَّحِيَّةِ، مَا أَثَّرَ سَلْبًا وَبِشْكَالٍ خَاصًّا عَلَى المَرْأَةِ وَالطِّفْلِ وَزَادَ مِنَ مَعَانَتِهِمَا وَحَرْمَانِهِمَا.

وَلَعَلَّهُ مِنَ المَفَارِقَةِ أَنَّ مِنْ بَيْنِ أَهْدَافِ الأَلْفِيَّةِ الثَّمَانِيَّةِ لِلتَّنْمِيَّةِ، وَالَّتِي تُشَكِّلُ غَايَاتٍ وَأَهْدَافَ مَرَاقِبَةٍ وَمَتَابَعَةٍ التَّنْمِيَّةِ الإِنْسَانِيَّةِ، تُخْتَصُّ ثَلَاثَةٌ أَهْدَافٍ مَتَابَعَةٍ حَصْرِيًّا بِصِحَّةِ الإِنْسَانِ، وَهِيَ: خَفْضُ نِسْبَةِ وفياتِ الأَطْفَالِ، وَتَحْسِينُ صِحَّةِ الأَمْهَاتِ، وَمُكَافَحَةُ مَرَضِ نَقْصِ المُنَاعَةِ المَكْتَسَبِ/الإِيْدِزِ وَالمَلَارِيَا وَالأَمْرَاضِ الأُخْرَى. كَمَا يَتَنَاولُ الهَدَفُ الثَّلَاثُ فِي مَجْمَلِهِ تَعْزِيزَ المَسَاوَاةِ النُّوعِ الأَجْتِمَاعِيِّ وَتَمَكِينِ المَرْأَةِ. يَسْجَلُ هَذَا النُّقْرِيرُ الإِنْجَازَاتِ عَلَى صَعِيدِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَّةِ الأَلْفِيَّةِ فِي مَجَالَاتِ الصِّحَّةِ اسْتِنَادًا إِلَى مَوْشَرَاتٍ صَحِيَّةٍ مَنْتَقَاةٍ مَأْخُودَةٍ فِي غَالِبِيَّتِهَا عَنِ المَسْوَحِ الدِيمِغْرَافِيَّةِ الصَّحِيَّةِ الَّتِي نَفَّذَهَا الجِهَازُ المَرْكَزِيُّ لِلإِحْصَاءِ الفِلَسْطِينِيِّ، بِالإِضَافَةِ إِلَى مَصَادِرٍ أُخْرَى مَوْثُوقَةٍ، عِنْدَ الحَاجَةِ. وَلِهَذَا العَرَضُ، فَإِنَّ هَذَا النُّقْرِيرَ يَسْعَى إِلَى الوُصُولِ إِلَى إِجَابَاتٍ عَلَى الأَسْئَلَةِ الرِّئِيسِيَّةِ التَّالِيَةِ:

- كَيْفَ يَمَكُنُنَا فَهْمُ الوَضْعِ الصَّحِيِّ الفِلَسْطِينِيِّ الحَالِيِّ المَتَدَهُّورِ؟
- مَا هِيَ القُوَى الَّتِي تَتَفَاعَلُ وَتَسْهَمُ فِي صِيَاغَةِ وَتَشْكِيلِ الوَضْعِ الصَّحِيِّ لِلْمَرْأَةِ وَالطِّفْلِ بِشْكَالٍ خَاصِّ؟
- بِالمَقَارَنَةِ مَعَ الدَوْلِ العَرَبِيَّةِ المَجَاوِرَةِ أَيْنَ نَقَعُ فِلَسْطِينِ مِنَ حَيْثُ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَّةِ الأَلْفِيَّةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنَ تَدَهُّورِ الأَوْضَاعِ فِيهَا؟
- مَا الَّذِي يَمَكُنُ عَمَلَهُ؟

¹ يَشَارُ إِلَى أَنَّ بَيَانَاتِ الفَقْرِ مِنَ الجِهَازِ المَرْكَزِيِّ لِلإِحْصَاءِ الفِلَسْطِينِيِّ 2007، تُشِيرُ إِلَى أَنَّ 57.3% مِنَ الأُسْرِ الفِلَسْطِينِيَّةِ تَعِيشُ تَحْتَ خَطِّ الفَقْرِ، وَفِي قِطَاعِ غَزَةَ يَعْيشُ 77.0% مِنَ الأُسْرِ تَحْتَ خَطِّ الفَقْرِ، مَقَارَنَةً بِمَا نَسَبْتَهُ 47.2% فِي الضَّفَةِ الغَرْبِيَّةِ. وَ48.0% مِنَ الأُسْرِ الفِلَسْطِينِيَّةِ تَعِيشُ فِي فَقْرٍ مَدْقَعٍ.

2.3 نظرة على الصورة الديمغرافية الفلسطينية

يتميز المجتمع الفلسطيني بأنه فتي، يشكل فيه من هم في سن الخامسة عشرة أو دون ذلك حوالي 50% من المواطنين. وتقع مسؤولية رعاية وصون هذه النسبة العالية من صغار السن على كاهل النساء، سيما وأنهن تحملن العبء الأكبر في الحفاظ على استقرار الأسرة وسلامة ورفاهية العائلة. ويصبح هذا العبء أشد وطأة في أوقات الصراع، كما هو الحال الآن في فلسطين، حيث معدلات الخصوبة العالية وتفاقم البطالة والفقر. كما أن المرأة تجد نفسها مضطرة لدفع أثمان باهظة، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، إزاء الأوضاع التي تمر بها الأسرة وأفرادها من عدم استقرار وهشاشة وتعرض للمخاطر.

وبالنظر إلى قضية الزواج في فلسطين، وبالرغم من الاحترام الكبير الذي يوليه المجتمع الفلسطيني للزواج وإنشاء عائلة، إلا أن العزوبية بين النساء الفلسطينيات هي توجه أخذ في التنامي والانتعاش حالياً، كما هو مبين في (جدول 1.3). وبالرغم من الاعتقاد أن هذا النمط ناجم عن اتساع الفجوة العمريه بين الأزواج، حيث تتزوج النساء من رجال يكبروهن بفارق عمري واضح، قد يكون لهذا التحول الديمغرافي، ضمن السياق الفلسطيني، أسبابه الفريدة والتي هي عبارة عن منظومة فكرية اجتماعية وسياسية مركبة. فالتحضر المرتبط بدرجة عالية نسبياً من الانفتاح في مدن مثل رام الله والقدس إلى جانب سوق عمل مفتوح إلى حد ما في هذه المدن، قد أسهما في إحداث تحولات فكرية بين صفوف الشابات الفلسطينيات أصبحت فيها العزوبية خيارات زواجية مقبولة لديهن، كما هو الحال في لبنان وتونس. وما يثبت صحة هذا الطرح هو بلوغ معدلات النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية (30-34) سنة، في محافظة رام الله والقدس 21.2% لكل منهما. بالمقابل نجد أن الصورة تختلف كلياً في محافظات شمال الضفة الغربية حيث وصلت معدلات النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج من نفس الفئة العمرية إلى 24.7% في جنين و 20.1% في طولكرم و 22.2% في نابلس. إلا أن الحال هنا مختلف، فالأسباب الرئيسة الكامنة وراء هذه المعدلات تعود في الغالب إلى الهجرة الداخلية للشبان من مناطق شمال الضفة الغربية إلى أوساطها بحثاً عن فرص العمل في الوزارات والمؤسسات الدولية التي تتخذ من وسط الضفة الغربية مركزاً لها، ومن ثم فهم يتزوجون من نساء من المناطق التي يهاجرون إليها. كما أن زج الشبان في المعتقلات، وظاهرة التزويج المبكر السائدة والتي تترك فيها النساء الأكبر سناً واللواتي ما زلن في سن الزواج دون زواج، لتساهم هذه العوامل مجتمعة في رفع معدلات النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في هذه المناطق المحافظة والتي تتعرض لتقلبات سياسية أكثر تأججاً من غيرها من الأراضي الفلسطينية.

جدول 1.3: التوزيع النسبي للنساء في الفئة العمرية (15-54) حسب الحالة الزوجية لسنوات مختارة

الحالة الزوجية	2000	2004	2006
لم تتزوج من قبل	35.0	33.0	36.0
متزوجة حالياً	62.2	64.0	60.8
مطلقة	1.4	1.2	1.1
أرملة	1.4	1.5	1.8
منفصلة	-	0.3	0.3
المجموع	100	100	100

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

3.3 وفيات الرضع والأطفال

تراجعت معدلات الوفيات بين فئات حديثي الولادة والرضع والأطفال دون الخامسة بشكل ثابت خلال الفترة الواقعة ما بين 1982 و 2001 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها سجلت ارتفاعاً مفاجئاً في جميع فئاتها خلال سنوات 2002 إلى 2006، بمعنى أن هذا الارتفاع بدأ بالظهور بعد عامين من بدء الانتفاضة الثانية. وقد سجلت معدلات وفيات حديثي الولادة أعلى ارتفاع بين الفئات الثلاثة خاصة في غزة التي سجلت معدلات أعلى من الضفة الغربية. يبين جدول 2 أدناه أن معدلات وفيات الأطفال والرضع في الضفة الغربية كانت في الغالب أفضل من معدلات قطاع غزة في الفترة الواقعة ما بين 2002 و 2006، وهذا مرده إلى القيود على حركة الأشخاص والبضائع التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث لا يسمح للمرضى أو مقدمي الخدمات الصحية بالوصول إلى أماكن تقديم الرعاية الصحية، وحتى في حال وصولهم إليها فإنهم لا يجدون الأدوية والمعدات الطبية اللازمة، وتقف هذه القيود عائقاً أمام تقديم الرعاية الصحية وتضرب جودتها ومخرجاتها في الصميم.

جدول 2.3: معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي لفترة خمس سنوات (1982-2006)

المنطقة	وفيات حديثي الولادة	وفيات الرضع	وفيات الأطفال دون الخامسة
الأراضي الفلسطينية			
1986-1982	23.4	51.0	58.3
1991-1987	22.0	37.7	43.5
1996-1992	19.0	33.0	37.5
2001-1997	16.0	24.1	29.7
2006-2002	20.0	27.6	31.6
الضفة الغربية			
1986-1982	24.9	51.2	57.5
1991-1987	20.8	34.4	39.9
1996-1992	18.8	31.2	34.8
2001-1997	15.5	22.8	27.4
2006-2002	18.6	25.5	29.5
قطاع غزة			
1986-1982	20.8	50.7	60.0
1991-1987	24.1	43.2	49.3
1996-1992	19.5	35.8	41.6
2001-1997	16.9	26.4	33.6
2006-2002	22.1	30.7	34.9

يشير جدول 3.3 أدناه إلى أنه في عامي 2004 كانت معدلات الوفيات بين حديثي الولادة والرضع والأطفال دون الخامسة حسب الجنس والمنطقة تميل لصالح الإناث والضفة الغربية، مع وجود فجوة تتراوح ما بين 4 لكل ألف و 6/ألف في الفئات الثلاثة في الحاليتين. كما يبين الجدول أن معدلات الوفيات تزداد بازدياد العمر. حيث من الملاحظ أن العدد الأعلى من الأطفال المتوفين يقع بين الفئات العمرية الأكبر، ما يتناقض مع فكرة أن النمو عملية تقوية وتمكين

جسدي للفرد، وهذا ينطبق على الذكور والإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر الذي يشير إلى الإجراءات الإحتلالية المعيقة كأدوات مساس وانكشاف تلعب دوراً محورياً في صياغة هذه الأرقام.

جدول 3.3: معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي خلال السنتين السابقتين للمسح، 2004

المنطقة والجنس	وفيات حديثي الولادة	وفيات الرضع	وفيات الأطفال دون الخامسة
الجنس			
ذكور	21.3	27.3	30.3
إناث	14.5	23.7	26.3
الأراضي الفلسطينية			
الضفة الغربية	16.3	23.2	26.0
قطاع غزة	20.7	29.0	32.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

4.3 الوضع التغذوي للأطفال

حسب صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسف) فإن "أوضاع الأطفال الفلسطينيين نادراً ما كانت أسوأ مما هي عليه الآن"، حيث يعاني طفل من بين كل عشرة أطفال من قصر القامة نتيجة للوضع الصحي السيئ وفق النظام الغذائي، كما يعاني 50% من الأطفال الفلسطينيين من فقر الدم ويعاني 75% من الأطفال دون سن الخامسة من نقص فيتامين أ. وبالنظر إلى ما توصلت إليه المسوح الثلاثة المتتالية، التي أجريت في الأعوام 2000 و 2004 و 2006، يتضح لنا أن الوضع التغذوي للطفل في تدهور مستمر بالرغم من التحسن الذي كشف عنه المسح الذي أجري عام 2006 خاصة فيما يتعلق بالهزال ونقص الوزن، حيث ما زال الوضع متدهوراً بالنسبة لقصر القامة ما يجعل هذا الأخير المؤشر الأسوأ حالاً. ويأتي هذا التدهور نتيجة لسوء الوضع في قطاع غزة بشكل خاص، كما هو موضح في البيانات التي يعرضها جدول 4.3 أدناه. وقد سجلت نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة في الضفة الغربية 7.0% عام 2000، ثم ارتفعت إلى 8.8% عام 2004، وعادت لتسجل انخفاضاً عام 2006 لتصل إلى 7.9%. في المقابل، وبشكل مطرد، سجل قطاع غزة ارتفاعاً بمقدار 2.0% على الأقل في المسوح الثلاثة لتصل نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة إلى 13.2%، وهي قيمة تدق ناقوس الخطر باعتبارها مؤشراً على التأثيرات التراكمية لقصور تغذوي و/أو صحي طويل الأمد. وكمؤشر خطي للنمو، فإن هذه النسبة تبين أن هؤلاء الأطفال قد عجزوا عن بلوغ المستوى الأفضل من النمو الذي تتيحه تركيباتهم الجينية، وذلك بسبب التفاعلات سلبية الأثر لفقرهم التغذوي وإصابتهم بالمرض.

وخلافاً لما هو متوقع، فقد كانت أعلى هذه النسب في التجمعات الحضرية فالريفية فمخيمات اللاجئين، على التوالي. كما أنه من الملاحظ أن الارتفاع في النسب كان أكثر حدة في التجمعات الحضرية والمخيمات ما بين الأعوام 2000 و 2004 مقارنة بالأعوام 2004 و 2006.

بالمقابل، سجلت التجمعات الريفية ارتفاعاً لا يكاد يذكر خلال كافة الفترات التي غطتها المسوح. وقد كانت الفجوة النوع اجتماعية بين هذه النسب محدودة جداً، كما أنها كانت تضيق تدريجياً بين مسح وآخر، حيث بدأت لصالح الذكور خلال المسحين الأولين (2000، 2004) ثم انعكست لتصبح لصالح الإناث في المسح التالي الذي أجري عام 2006.

جدول 4.3: نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من قصر القامة حسب المنطقة ونوع التجمع والجنس والعمر بالأشهر
لسنوات مختارة

أطفال يعانون من قصر القامة	2000	2004	2006
الأراضي الفلسطينية	7.5	9.9	10.2
الضفة الغربية	7.0	8.8	7.9
قطاع غزة	8.3	11.4	13.2
نوع التجمع			
الحضر	7.6	10.7	11.1
الريف	8.1	8.4	8.6
المخيمات	6.2	9.9	10.0
الجنس			
ذكور	7.0	9.3	10.4
إناث	8.1	10.5	10.0
فئات العمر			
أقل من 6 أشهر	3.4	5.3	2.4
6-11	3.5	5.7	5.5
12-23	10.5	15.6	15.9
24-35	7.4	9.1	9.5
36-47	8.3	11.1	10.5
48-59	8.1	7.6	10.1

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

يبين توزيع النسب على الأعمار بالأشهر التأثير التراكمي للقصور التغذوي و/أو الصحي ما أدى إلى قصر القامة بين الأطفال، حيث نرى بلوغ نسبة قصيري القامة من الأطفال إلى ما يقارب 16% عام 2006 وذلك بين أولئك الواقعين ضمن الفئة العمرية 12-23 شهراً حيث يصبح الطفل قادراً على الحركة والتفاعل اجتماعياً، ما يعرضه إلى المخاطر البيئية بما فيها الإصابات بالجروح والتعرض لعدوى المرض. كما أن السنة الثانية من العمر هي السنة التي يصبح فيها الطفل قادراً على تناول أنواع مختلفة من أطعمة الكبار. وتقليدياً، فبدءاً من هذا العمر يُعطى الأطفال الكثير من الأطعمة السريعة وغير المتوازنة غذائياً مثل الحلويات والساكر والنشويات على اعتبار أنها رخيصة الثمن وتولد لدى من يتناولها شعوراً بالامتلاء، كما أنها تعتبر شكلاً من أشكال التعبير عن الحب تجاه الصغار من المنظور الاجتماعي. أما بالنسبة للحوم والفاكهة والخضار الطازجة فهي تقدم للأطفال في مراحل لاحقة وبكميات محدودة في الغالب، خصوصاً مع الفقر المتفاقم والأوضاع الاقتصادية الصعبة، حيث الموارد التي تمتلكها العائلة وتستطيع تقديمها للأطفال في تناقص مستمر.

جدول 5.3: نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من الهزال حسب المنطقة ونوع التجمع والجنس والعمر بالأشهر لسنوات مختارة

2006	2004	2000	أطفال يعانون من الهزال
1.4	2.8	1.4	الأراضي الفلسطينية
1.7	3.4	1.5	الضفة الغربية
1.2	1.8	1.4	قطاع غزة
			نوع التجمع
1.3	2.7	1.6	الحضر
1.3	2.8	1.4	الريف
2.1	3.0	1.1	المخيمات
			الجنس
1.4	3.0	1.6	ذكور
1.5	2.6	1.3	إناث
			فئات العمر
1.5	5.3	1.9	أقل من 6 أشهر
2.5	6.0	4.1	11-6
1.6	3.2	2.0	23-12
1.3	1.4	0.7	35-24
1.2	1.7	0.3	47-36
1.1	1.9	1.0	59-48

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

وحوال الهزال بين الأطفال دون الخامسة فالصورة أقل حدة، حيث يشير المسح الذي أجري عام 2004 إلى أن الارتفاع الذي سجله المسح في نسبة هؤلاء حينئذ عادت وانخفضت في المسح التالي الذي نُفذ في العام 2006. وبما أن الإصابة بالهزال ناجمة عن فقدان الشديدي في الوزن الناتج بدوره عن الجوع الشديدي، أو الأمراض الحادة، أو القصور الغذائي المزمن، فإنه لا بد من التعامل مع الأرقام المبينة في جدول 5 أعلاه بعناية شديدة، والدعوة إلى تدخلات غذائية وطنية تتضمن تحسين إتاحة المواد الغذائية والخدمات الصحية بشكل أفضل.

وتعود الصورة ذاتها في الظهور بالنسبة للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، كما هو مبين في جدول 6.3 أدناه. فنقص الوزن الذي هو قيمة مركبة قوامها قصر القامة والهزال يتأثر بالقيمة الفردية لكل منهما، وهو يشير إلى قلة في الوزن يصف قلة الوزن مقارنة بالعمر تحديداً. ففي المسح الذي أجري عام 2000، تبين أن نسبة الأطفال المصابين بنقص الوزن لم تتعد 2.6% وكانت أعلى في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. أما في المسح الذي أجري عام 2004، فقد ارتفعت النسبة لتصل إلى حوالي 5% وكانت أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية (4.9% و 4.8% على التوالي). وفي المسح الذي أجري عام 2006، تبين أن النسبة قد انخفضت بقيمة 2% وأن هذا الانخفاض كان أعلى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة (3.2% و 2.5% على التوالي).

جدول 6.3: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن حسب المنطقة ونوع التجمع والجنس والعمر بالأشهر لسنوات مختارة

2006	2004	2000	أطفال يعانون من نقص الوزن
2.9	4.9	2.5	الأراضي الفلسطينية
3.2	4.8	2.6	الضفة الغربية
2.5	4.9	2.4	قطاع غزة
			نوع التجمع
2.7	4.9	2.4	الحضر
3.5	4.2	3.3	الريف
2.5	6.0	1.3	المخيمات
			الجنس
2.7	4.7	2.2	ذكور
3.1	5.1	2.8	إناث
			فئات العمر
0.3	3.2	1.9	أقل من 6 أشهر
1.9	7.9	3.0	11-6
3.7	5.4	2.9	23-12
3.3	4.6	2.6	35-24
2.9	4.9	2.0	47-36
2.7	3.7	2.4	59-48

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

5.3 الرضاعة الطبيعية

هنالك مشاهدتان هامتان يمكن تسجيلهما حول الرضاعة الطبيعية خلال الفترة الزمنية التي تغطيها المسوح الأربعة ابتداءً من 1996 وحتى 2006 وهما: أولاً، شهدت ممارسة الرضاعة الطبيعية ارتفاعاً ملحوظاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ثانياً، أن هذه النسبة كانت دائماً أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية. يبين جدول 7.3 أدناه وتظهر النتائج ان المسحين الأولين الذين أجريا في 1996 و 2000 تقدماً في ممارسة الرضاعة الطبيعية تفوق التقدم المسجل في المسحين الذين أجريا لاحقاً في الأعوام 2004 و 2006 خاصة في الضفة الغربية التي سجلت ارتفاعاً بمقدار 2.0% فقط مقارنة بزيادة بلغت 7.3% في قطاع غزة. أما التقدم الحاصل في مجال الرضاعة الطبيعية خلال الفترة بين المسحين الأول والثاني فقد بمقدار 10.5% في الضفة الغربية و 11.0% في قطاع غزة. وتتسجم هذه القراءة مع التاريخ ذي الصلة، حيث حاز الترويج لممارسة الرضاعة الطبيعية على اهتمام وتشجيع كبيرين من قبل مقدمي الرعاية الصحية والأطراف المعنية المختلفة الذين احتلت هذه المسألة موقعا متقدما على أجندة عملهم وقتئذٍ. إلا أنه ومع بروز أولويات جديدة متنافسة فيما بعد، فقد تحول التركيز والجهد إلى الاحتياجات الصحية والقضايا المصنفة كاحتياجات "طارئة" وبالتالي أكثر إلحاحاً، ما ساهم في إضعاف التقدم الحاصل خلال السنوات اللاحقة، كما تبين لنا المسوح التي أجريت فيما بعد، الأمر الذي يحتم مواصلة السعي إلى تحديد الممارسات والإستراتيجيات الأفضل لاستمرار وإحراز التقدم في ممارسة الرضاعة الطبيعية.

جدول 7.3: نسبة الأطفال (9-12 شهراً) الذين استمروا في الرضاعة الطبيعية حسب المنطقة لسنوات مختارة

المنطقة			السنوات
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
58.3	60.1	56.9	1996
68.8	71.1	67.4	2000
72.6	76.3	69.6	2004
76.3	83.6	71.6	2006

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997. المسح الصحي، 1996. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

6.3 تلقي المطاعيم

لعل تلقي المطاعيم هو المجال الذي أبلى فيه نظام الرعاية الصحية الفلسطيني بلاءً حسناً، حيث امتاز بالتغطية شبه الكاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن تقدمت الأخيرة بشكل دائم قليلاً على سابقتها، كما هو مبين في جدول 8.3. هذا باستثناء بسيط في تغطية الجرعة الثالثة من الطعم الثلاثي في العام 2000، حيث تزامن ذلك مع اندلاع الانتفاضة الثانية وحدث إرباك في جميع العمليات نتيجة لعدم جاهزية النظام القائم للتكيف مع أزمات حادة من هذا القبيل.

وبشكل خاص، فالشكر هنا للخدمات الصحية المقدمة في المرافق الصحية التابعة لوكالة الغوث الدولية (الاونروا) والتي تعفي وزارة الصحة الفلسطينية من حاجتها إلى توفير هذه الخدمات للسواد الأعظم من سكان قطاع غزة ومعظمهم من اللاجئين المسجلين لدى الوكالة ما يؤهلهم للحصول على خدمات صحة وتعليم وإغاثة مجانية.

جدول 8.3: نسبة الأطفال (12-23 شهراً) الذين حصلوا على تطعيم محدد (جرعة واحدة على الأقل) حسب نوع التطعيم والمنطقة لسنوات مختارة

المنطقة												نوع التطعيم
الأراضي الفلسطينية				قطاع غزة				الضفة الغربية				
2006	2004	2000	1996	2006	2004	2000	1996	2006	2004	2000	1996	
96.7	95.2	92.9	48.9	99.4	98.4	98.4	93.2	94.8	93.1	89.4	28.7	الحصبة
98.9	99.5	96.8	95.7	100	99.7	98.7	97.5	98.2	99.4	95.5	94.9	شلل الأطفال (الجرعة الثالثة)
98.7	97.8	88.5	96.3	100	99.4	89.5	97.5	97.8	96.9	87.8	95.8	الثلاثي (الجرعة الثالثة)

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997. المسح الصحي، 1996. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

7.3 معدلات الخصوبة

تشير آخر بيانات وحدة الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية التابعة للشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة إلى انخفاض حاد في معدلات الولادة العربية بشكل عام، وإلى انخفاض أكثر حدة في عدد الولادات بين النساء دون سن العشرين. ومن اللافت أن نسب الولادات المرتفعة على صعيد العالم تنحصر في المناطق الصحراوية الأفريقية ودول أمريكا الوسطى، وبلدين عربيين هما اليمن وفلسطين. وتُقدّر الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة معدل الخصوبة الكلي على أنه متوسط عدد الأطفال المولودين لامرأة في سن الإنجاب حسب العمر. ويصل معدل الخصوبة الكلي المطلوب للمحافظة على استقرار عدد السكان إلى 2.1، حيث يضمحل عدد السكان إذا وصل المعدل إلى ما دون ذلك، ويتوقع أن يتقلص عدد سكان دولة ما إلى النصف خلال 45 عاماً إذا وصل معدل الخصوبة الكلي فيها إلى 1.3 (Middle East Times, 2008). وتحتل النيجر المكانة الأولى في العالم من حيث ارتفاع معدل الخصوبة الكلي الذي يصل إلى 7.2، فيما تحتل هونج كونج المنزلة الأخيرة حيث يصل معدل الخصوبة الكلي هناك إلى 1.2. أما في الأراضي الفلسطينية فيصل معدل الخصوبة الكلي إلى 4.6 (4.2 في الضفة الغربية و 5.4 في قطاع غزة) دونما فروق كبيرة بين التجمعات الريفية والحضرية، أما المخيمات فقد سجلت معدل خصوبة كلي وصل إلى 5.1.

وفي حقيقة الأمر فإن هذه المعدلات نتاج تفاعل خليط من متغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية عديدة عملت مجتمعة على صياغتها. ففي الواجهه تكمن أنماط الزواج السائدة ضمن واجهة المتغيرات الاجتماعية الثقافية، بما في ذلك التزويج المبكر الذي يعني طول فترة تعرض المرأة للحمل والإنجاب. وحيث أن متوسط عمر المرأة عند الزواج هو 18 سنة، فإن هذا ينطبق على 50% من النساء اللواتي هن في سن الإنجاب والقادرات على الإسهام في رفع معدلات الخصوبة، سيما وأن النشاط الإنجابي لتلك النسوة يمتد على مدار ما لا يقل عن 31 عاماً من الحياة. وبالمثل، تضع علاقات القوى وديناميات العائلة النساء في سياق زواج الأقارب الذي تصل نسبته إلى 45.4% تحت ضغط العائلة الممتدة/ القبيلية الشديد، وتلزمها بواجبات الحفاظ على نفوذ ومكانة وقوة العائلة الممتدة من خلال إنجاب المزيد من الأطفال والحفاظ على "الحجم المناسب" للعائلة من المنظور الاجتماعي، فالعائلة في هذه الحالة هي عائلة المرأة كما الرجل خلافاً لما يكون الحال عليه لو أنها كانت " إمرأة غريبة". في سياق فهم كهذا، يُتوقع من المرأة أن تسهم في بناء القوة المستمدة من حجم العائلة الكبير والنفوذ الأوسع الذي يستطيع أفرادها ممارسته داخل المجتمع. على صعيد آخر، يزيد زواج الأقارب

من فرص إنجاب أطفال مصابين بالأمراض الوراثية، ما يضع المرأة تحت ضغط شديد ويخلق لديها حاجة ماسة لتوكيد الأهلية والكفاءة وتعويض النقص المتمثل في إنجاب أطفال غير مكتملين، خصوصاً وأنها هي المسؤولة اجتماعياً عن جودة الإنتاج- أي الوليد. هذا كله يدفعها إلى القبول بدفع أثمان جسدية واجتماعية وعاطفية ونفسية هائلة ويجبرها على تحمّل أعباء تفوق قدرتها.

ثم إن بقاء الأطفال على قيد الحياة هو عامل حاسم آخر في القرارات المتعلقة بالإنجاب لدى العائلات الفلسطينية. ويرى التفسير الاقتصادي لنظرية التحول الديمغرافي أن عامل التكلفة يلعب دوراً أهم من الدور الذي يلعبه الدخل في تخفيض معدلات الوفيات أولاً ثم في تخفيض معدلات الخصوبة ثانياً. تعجز الأسر الفلسطينية في الوقت الحالي عن الحصول على خدمات أفضل من شأنها أن تعمل على تحسين فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة بغض النظر عن دخل تلك الأسر، فقد أصبحت مسألة الوصول و/أو الحصول على المواد الغذائية وخدمات وتكنولوجيا الرعاية الصحية صعبة ومعقدة ومحفوفة بالمخاطر، خاصة في قطاع غزة. كما أن العادات والممارسات التقليدية المتبعة في تنشئة الأطفال تضيف المزيد إلى هذه التكلفة. زد على ذلك، فإن الإجراءات العقابية العسكرية الإسرائيلية الجماعية، بما في ذلك إطلاق النار العشوائي على الأطفال وزجهم في المعتقلات، تشكل تهديداً مباشراً لبقاء الأطفال على قيد الحياة وأمنهم الشخصي وصحتهم العقلية ويرفع من تكلفة الحفاظ على حياتهم وصونها. ويتسق هذا التحليل مع نظرية (بيكر) حول العلاقة التبادلية بين النوعية والكمية، ويركز على الدور المحوري لجعل بقاء الأطفال على قيد الحياة مسألة قابلة للتحقيق مادياً وغير ذلك قبل الوصول إلى انخفاض في معدلات الخصوبة للسكان. فعندما تصبح قضية "جودة الطفل" أي بقاءه على قيد الحياة باهظة التكاليف، تلجأ الأسر وتحتمي بعدد "كمية" الأطفال (زاو وبيشاي، 2006). وعليه، فإن معدلات الخصوبة سترتفع أو على الأقل تبقى كما هي ما دامت الأزمة السياسية الخارجة عن السيطرة مستمرة في رفع تكلفة تربية الأطفال وبقائهم على قيد الحياة بتهديدها المستمر لهذا البقاء، حتى لو ارتفعت مستويات التحصيل العلمي وارتفع دخل الأسر أو بقي الاثنان كما هما.

8.3 استخدام وسائل تنظيم الأسرة

تشير بيانات المسوح الأربعة المشار إليها أعلاه إلى تقدم في مجالات استخدام وسائل تنظيم الأسرة، إلا أن هذا التقدم لم يتعد 6% في أفضل الأحوال. وقد شهدت الفترة الواقعة ما بين 1996 و 2000 أكثر النسب ارتفاعاً في هذا المجال خاصة في قطاع غزة حيث ارتفعت نسبة استخدام وسائل منع الحمل من 33.9% إلى 46.1%، مقارنة بما نسبته 54.3% في الضفة الغربية، ما رفع المعدل الوطني إلى 51.4% في عام 2000 بعد أن كان قد وصل إلى 45.3% عام 1996، كما هو مبين في جدول 9. ومن الملاحظ أنه بالرغم من الجهود المبذولة والاستثمار في مجالات برامج التوعية المتعلقة بتنظيم الأسرة والتوزيع المجاني لوسائل منع الحمل من قبل الجهات المانحة الدولية، إلا أن نتائج المسوح التي أجريت بعد ذلك أشارت إلى وجود تراجع ملحوظ، فما الذي أدى إلى مثل هذا التحول؟

جدول 9.3: نسبة النساء المتزوجات حالياً (15-49) اللواتي يستخدمن (أو أزواجهن) أياً من وسائل منع الحمل حسب المنطقة لسنوات مختارة

السنوات	المنطقة		
	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية
1996	45.3	33.9	50.7
2000	51.4	46.1	54.3
2004	50.6	43.0	55.0
2006	50.2	41.7	54.9

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997. المسح الصحي، 1996. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

شهدت الأراضي الفلسطينية فترة "ازدهار" خلال السنوات الواقعة ما بين المسحين الأول والثاني (1996-2000) بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، وقد تميزت تلك الفترة بالآمال العريضة والطموحات المتعلقة بحدوث تقدم وسلام وتنمية واستقرار، وهي الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق معدلات عالية من بقاء الأطفال على قيد الحياة وانخفاض تكلفة الأطفال خاصة من حيث الوصول إلى الخدمات والحصول عليها وتحقيق الأمن والاستقرار. وبالتالي أصبحت المخاطر التي تهدد بقاء الأطفال (كمية الأطفال) منخفضة، ما دفع العائلات الفلسطينية نحو السعي لتحقيق حياة جيدة لأطفالهم (نوعية الأطفال)، ورفّع من نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة. إلا أن الاضطرابات السياسية التي بدأت تعصف بالأراضي المحتلة في أواخر عام 2000 أدت إلى تدهور الأمن وتراجع فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة، ما رفع من أعداد الأطفال لدى العائلات الفلسطينية التي أصبحت تعوض عن الخسارة في نوعية الحياة التي تستطيع توفيرها لأطفالها بزيادة عددهم (كمية الأطفال). كما أن عدم وجود نظام ضمان اجتماعي رسمي قد أدى إلى زيادة عدد الأطفال الذين أصبحوا بمثابة المصدر البديل للضمان الاجتماعي المفقود، على اعتبار أنهم من يرعى الآباء والأمهات في الكبر. كما أن خوف الآباء والأمهات من الاحتمالية المتنامية لهجرة الأبناء في المستقبل، في حال استمرار الوضع السياسي والاقتصادي المتردي، قد لعب دوراً في التخلي عن الثقة والإيمان بقيمة بناء عائلة صغيرة، لأنهم والحال كذلك يفضلون بقاء بعض من الأبناء إلى جانبهم في حال اختار البعض الآخر الهجرة كخيار قائم فعلاً.

9.3 أماكن الولادة

تعرض البيانات التي تم جمعها حول أماكن الولادة عبر المسوح الأربعة تعددية واضحة في النظام الصحي الفلسطيني، حيث بينت وجود خمس أماكن ولادة تذهب إليها النساء الفلسطينيات وهي؛ المستشفيات أو المراكز الصحية الحكومية والمستشفيات أو المراكز الصحية الخاصة، والمستشفيات أو المراكز الصحية التابعة للونروا، والمستشفيات أو المراكز الصحية التابعة للمنظمات الأهلية، وعيادات الأطباء الخاصة.

لقد شكلت المرافق الصحية الحكومية عام 2006 ما نسبته 56% من مراكز الولادة، ما وضعها في المركز الأول بين جهات تقديم خدمات الولادة الخمس الأخرى، وقد يعود ذلك إلى عامل التكلفة حيث أن خدمات الولادة في المرافق الصحية الحكومية تقدم بالمجان. وقد بلغت هذه النسبة أعلى ارتفاع لها في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (71.8%) و 45.9% على التوالي). إلا أن المسح الثاني الذي أجري عام 2004 عاد وسجل انخفاضاً ملحوظاً في استخدام

المرافق الصحية الحكومية كأماكن للولادة خاصة في قطاع غزة حيث انخفضت النسبة إلى 46.6% بعد أن كانت 58.5% عام 1996، فيما سجلت الضفة الغربية انخفاضاً وصل إلى 41.4% بعد أن كان قد بلغ 48% عام 1996.

جدول 10.3: نسبة الولادات التي تمت في مؤسسات صحية حسب نوع المؤسسة والمنطقة لسنوات مختارة

المنطقة												المؤسسات الصحية
الأراضي الفلسطينية				قطاع غزة				الضفة الغربية				
2006	2004	2000	1996	2006	2004	2000	1996	2006	2004	2000	1996	
55.7	53.3	43.3	51.6	71.8	64.1	46.6	58.5	45.9	44.8	41.4	48.0	المستشفيات/المراكز الصحية الحكومية
24.9	22.8	27.8	21.8	9.7	6.8	5.7	8.8	34.1	34.9	40.2	28.3	المستشفيات/المراكز الصحية الخاصة
3.2	7.5	7.2	2.9	4.4	12.6	15.5	2.2	2.5	3.7	2.5	3.4	المستشفيات/المراكز الصحية التابعة للاونروا
7.1	4.1	5.6	-	3.7	3.4	6.0	-	9.1	4.7	5.5	-	المستشفيات/المراكز الصحية التابعة للمنظمات الأهلية
4.3	6.0	10.9	10.5	9.0	10.6	25.4	25.9	1.5	2.6	2.7	2.8	عيادات الأطباء

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997. المسح الصحي، 1996. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

وبين (جدول 10.3) مشاهدة جديرة بالاهتمام وهي الفجوة الكبيرة في استخدام المستشفيات أو المراكز الصحية الخاصة كمكان للولادة بين النساء في الضفة الغربية مقارنة بنظيراتها في قطاع غزة، وذلك عبر المسوح المتتالية الأربعة. وقد شهدت الفترة الزمنية بدءاً بعام 2004 انخفاضاً في توجه النساء في قطاع غزة إلى عيادات الأطباء للولادة، رافقها بالمقابل ارتفاع في نسبة توجه المرأة الغزيّة إلى المستشفيات والمراكز التابعة للاونروا للولادة فيها. وتعتبر نسب استخدام المرافق الصحية الخاصة كأماكن للولادة عن الوضع الاقتصادي الحقيقي على الأرض حيث تبين النتائج أن المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية أندر على تحمل تكاليف الخدمات الصحية الخاصة من نظيرتها في القطاع. كما أنها تنتظر إلى الخدمات الصحية المقدمة في المرافق الخاصة على أنها ذات جودة أفضل مقارنة بالمرافق الأخرى.

تعتبر الاونروا من الجهات الرئيسية في تقديم خدمات صحة الأم والطفل خاصة في قطاع غزة، إلا أن هنالك عدم ثبات في استخدام مرافقها كأماكن للولادة، حيث ارتفعت نسبة النساء اللواتي يستخدمن مرافق الاونروا الصحية ومستشفياتها للولادة في القطاع إلى 15.5% عام 2000 بعد أن كانت لا تتعدى 2.2% في السابق، ومن ثم فقد عاودت الانخفاض لتصل النسبة ذاتها إلى 12.6% عام 2004 وإلى 4.4% عام 2006، على التوالي. إلا أن الوضع مختلف في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة، حيث حافظت نسبة النساء اللواتي يتوجهن إلى مرافق ومستشفيات الاونروا الصحية للولادة على ثباتها وبقيت ضمن نطاق 2.5% - 3.7% على امتداد الفترات التي تغطيها المسوح الأربعة.

وعموماً، فلا وجود لنظام خاص في قطاع غزة فيما يخص توجه النساء إلى أماكن بعينها للولادة، وذلك خلافاً لما هو عليه الحال في الضفة الغربية. ففي فترات متفاوتة تقصد النساء الغزيات أماكن صحية مختلفة كما هو مبين في الجدول السابق، وهذا غالباً ما يكون متصلاً بالقدرة على تحمل الكلفة المالية المترتبة على تلقي الخدمة وقناعات تتعلق بجودة الخدمة التي تقدمها الأماكن المقصودة. فيما تلجأ النساء الضفيات إلى القطاع الخاص والمرافق الصحية الحكومية كأماكن للولادة دون وجود فروقات تذكر عبر الفترات الزمنية المتلاحقة. من هنا فإنه يمكن القول بأن السلوك الذي تتبعه النساء في السعي إلى الخدمات الصحية في كل من المنطقتين يتأثر بمستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي في كل منهما، والمخاطر والتكاليف المتوقعة في ظروف الطوارئ ومدى انعكاس ذلك على الأطراف المختلفة.

وعلى أية حال، فإن نسبة الولادات التي تمت بعمليات قيصرية هي نسبة مثيرة للقلق إذ بلغت 15% من مجموع الولادات بغض النظر عن مكان الولادة. وحسب المحافظة، فقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها في محافظة أريحا والأغوار حيث سجلت قيمة مقدارها 26.3%، تلتها محافظة شمال غزة بقيمة 19.5%. إن التكلفة البشرية والمادية الباهظة للعمليات القيصرية لتدفعنا إلى النظر في هذه النسبة نظرة جديّة لمعرفة ضرورتها ومبرراتها، خصوصاً وأن الولادات القيصرية تضاعف من فرص تعرض الأم والوليد للخطر. وإذا ما أخذنا بالحسبان حقيقة أن محافظة أريحا والأغوار هي الأقل عرضة للقيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة، مقارنة بالمحافظات الأخرى، فإن ارتفاع نسبة الولادات القيصرية فيها يشير إلى أن المشكلة هي في تدخلات الجراحة النسائية والإجراءات المتبعة في إدارة عملية الولادة أكثر مما هي مرتبطة بالتعطيل المتعمد، وساعات الإنتظار الطويلة على الحواجز العسكرية، بما يعيق ويقوّض فرص الإنجاب بالولادة الطبيعية. كما أن لهذه النتائج دلالات على التقسيم الوظيفي القائم على النوع الاجتماعي في مجال العمل في الرعاية الصحية في القطاع الرسمي فيما يختص بالممارسة الحرفية لمهنة القبالة مقابل الجراحة النسائية.

10.3 الولادة المنزلية

جدول 11.3: نسبة الولادات التي تمت في المنزل (آخر حالتها وولادة) حسب المنطقة لسنوات مختارة

السنوات	نسبة الولادات (آخر حالتها وولادة)		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1996	12.9	4.1	9.9
2000	7.7	0.8	5.2
2004	4.7	0.8	3.0
2006	4.0	0.9	2.8

المصادر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997. المسح الصحي، 1996. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

اشتملت المسوح الأربعة على سؤال موجه للنساء حول الولادة المنزلية لآخر ولادتين. وقد بينت النتائج أن هنالك انخفاضاً متواصلاً في نسب الولادة المنزلية عبر هذه المسوح الأربعة خاصة في الضفة الغربية، حيث انخفضت النسبة من حوالي 13% عام 1996 إلى 8% و 5% و 4% في الأعوام 2000 و 2004 و 2006 على التوالي. أما في قطاع غزة فقد وصلت نسبة الولادات المنزلية في آخر حالتها وولادة إلى حوالي 4% عام 1996 ثم انخفضت هذه النسبة إلى

أقل من 1% في المسوح الثلاثة المتعاقبة التي تلت المسح الأول. تبين هذه النتائج أن الغالبية العظمى من الولادات تتم تحت رعاية أخصائيين صحيين مهرة في مرافق صحية، كما هو مبين في جدول 11.3.

من جهة أخرى، فإنه ومع غياب الممارسة المهنية المنزلية المؤهلة لمهنة القبالة، فإنه لا بد من الإقرار بأن هذه النتائج تمثل إنجازاً هاماً للنظام الصحي الفلسطيني في مجال حماية وسلامة صحة الأم والطفل، حيث أن معظم الولادات تتم في مرافق صحية بعيداً عن الممارسات غير السليمة للدايات التقليديات غير المؤهلات. إلا أنها من جهة أخرى، توفر دليلاً آخر على التقسيم الوظيفي القائم على النوع الاجتماعي في مجال العمل في الرعاية الصحية، لما تظهره من فشل أو/و إهمال النظام الصحي القائم لفهم قيمة الاستثمار في مهنة القبالة، وتشجيع الممارسة المهنية لها في دور التوليد والولادة المنزلية المضبوطة مهنيًا وصحياً كسياسة، صديقة للمرأة المنتفعة من الخدمة سيما وأنها تصب في ترشيد استخدام الموارد البشرية والمالية. ثم إن التاريخ يؤكد على الجدوى العالية من تضمين الحس بالنوع الاجتماعي في تجربة الإنجاب لدى النساء من خلال إتاحة الفرصة لهن، بصفتهم القابلات المؤهلات للاستجابة لاحتياجات النساء أثناء الطلق والولادة، بدلاً من الممارسة عالية التكلفة ذكورية الطابع لأخصائي التوليد والجراحة النسائية. كما أن لذلك دوراً هاماً في التغلب على التأثيرات السلبية للعوائق التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين وإبقائهم في حالة أسر دائم، بمن فيهم النساء بالطبع.

11.3 الرعاية النفاسية

تشير الأبحاث المتعلقة بأنماط سعي المرأة الفلسطينية وراء الرعاية الصحية إلى إهمال ملحوظ من قبل غالبية النساء الفلسطينيات لصحتهن. ذاك أن الرعاية بعد الولادة تبدأ بعد ولادة الطفل وبعد أن تكون المرأة قد أثبتت كفاءتها الإنجابية في عيون العامة على الأقل. وعليه، ينظر إلى الرعاية النفاسية على أنها غير هامة وبالتالي يتم تجاهلها من قبل غالبية النساء. وقد دفعت هذه النظرة والتعريف الثقافي للولادة والإنجاب مقدمي الخدمات الصحية والمختصين إلى استثمار الكثير من الجهد في نشر الوعي بين الجمهور بمن في ذلك النساء أنفسهن حول أهمية الرعاية النفاسية للأم وللطفل، إلا أن ثمار هذه الجهود ظلت متواضعة، حيث أشارت الدراسات التي أجريت بين الأعوام 2003 و 2005 إلى أن 23% إلى 34% من النساء حصلن على الرعاية النفاسية (مشروع مرام 2004، وزارة الصحة 2004).

جدول 12.3: نسبة الولادات (آخر حالتها وولادة) التي حصلت فيها الأم على الرعاية النفاسية حسب المنطقة لسنوات مختارة

السنوات	نسبة الولادات (آخر حالتها وولادة)		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1996	23.7	14.0	19.7
2000	29.0	21.4	26.3
2004	37.0	29.3	33.6
2006	29.7	30.5	30.0

المصادر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997. المسح الصحي، 1996. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

كما ويبين (جدول 12.3) أعلاه التقدم الحاصل عبر الزمن بدءاً بالعام 1996 في هذا المجال، فقد طرأ ارتفاع على الرقم الوطني بقيمة مقدارها 50% خلال فترة العشر سنوات التي تغطيها المسوح، مع العلم بأن 30% فقط من النساء كن قد

حصلن على الرعاية النفسانية عام 2006. بالمقابل فقد سجل قطاع غزة ارتفاعاً ثابتاً إلى أن تضاعف في نفس العام (2006)، فيما سجلت الضفة الغربية زيادة ثابتة حتى عام 2004 عادت وتناقصت بعدها بنسبة إجمالية بلغ مقدارها 7.3%، ما يشير إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة المواطن الفلسطيني كعامل حاسم هنا.

وتبين دراسة حديثة أجريت على 264 امرأة حول عدم حصول النساء على الرعاية النفسانية، أن الأسباب الكامنة وراء عزوف النساء عن السعي للرعاية النفسانية تتراوح بين عدم إحساس المرأة بالمرض، وبالتالي عدم شعورها بالحاجة إلى السعي للخدمة في 85% من الحالات، وعدم قيام الأطباء بإعلام النساء بالحاجة إلى الرجوع إلى المرفق الصحي للحصول على الرعاية النفسانية في 15.5% من الحالات. فيما ولعدد أقل، تراوحت الأسباب بين عدم معرفة المرأة بوجود مثل هذه الخدمات أصلاً، وعدم وجود من تتولى رعاية الطفل إذا ما توجهت المرأة للنساء للمرفق الصحي لتلقي الخدمة، وعدم الرغبة في الخروج خلال فترة الستة أسابيع التالية للولادة حسبما تمليه العادات والتقاليد المفروضة، واعتماد المرأة على خبراتها الولادية السابقة وقناعتها بأنها تغنيها عن الحاجة إلى المزيد من المعلومات (ظاهر وآخرون، 2008)، ما يعني أن هناك حاجة إلى تكثيف ومأسسة برامج الخدمات الصحية الميدانية للتغلب على مشاكل إتاحة الخدمات والوصول إليها من جهة، والإهمال والجهل من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى مراجعة شاملة للسياسات ذات العلاقة.

12.3 وفيات الأمهات

بينت نتائج أول مسح ديمغرافي وطني فلسطيني أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1995 وجود 70-80 حالة وفاة للأم لكل 100 ألف حالة ولادة. وقد أشارت النتائج التي صدرت عن وزارة الصحة فيما بعد إلى انخفاض في معدلات لدى الأمهات لتصل إلى 37.3 حالة لكل 100 ألف حالة ولادة عام 1997، عادت بعدها وارتفعت قليلاً عام 1998 لتبلغ 42 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة ولادة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003). ومن ثم فقد أشار مصدر آخر إلى أن معدل الوفيات لدى الأمهات في الضفة الغربية للأعوام 2000 و 2001 تراوحت بين 29 و36 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة ولادة. ويشار إلى أن 20 حالة وفاة أو 55% من حالات الوفاة البالغة 36 حالة كانت قد حدثت في فترة ما بعد الولادة، نجم 68% منها عن أمراض في القلب أو النزيف كان من الممكن تفاديها. ويعود التردّي في مستوى الرعاية الصحية وخلل في تصنيف الوفيات لدى الأمهات بالآثار السلبية على الجهود المبذولة لتقليص معدلاتها (العديلي 2008). وتتسق هذه النتائج مع دراسات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى أن 80% من حالات الوفيات لدى الأمهات في الدول النامية تعود إلى أسباب ولادية يمكن تفاديها في معظم الأحيان؛ نجم 25% منها عن النزيف و 15% عن تعفن الدم و 13% عن عمليات الإجهاض غير الآمنة، و 12% عن ارتفاع ضغط الدم و 8% ينتج عن الطلق الضعيف (منظمة الصحة العالمية 2005).

13.3 التشخيص المبكر للسرطان لدى الإناث

جدول 13.3: نسبة النساء (20-54 سنة) حسب التشخيص المبكر للأمراض السرطانية المتعلقة بالوظائف الإيجابية والمنطقة، 2004

المنطقة			إجراءات التشخيص المبكر للأمراض السرطانية التي تصيب الإناث
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
22.8	27.1	20.4	فحص عنق الرحم كل 3 سنوات على الأقل
29.1	32.8	27.1	الفحص الذاتي للثدي:
9.7	11.0	9.1	• مرة في الشهر
15.9	19.4	13.9	• مرة كل بضعة أشهر
3.5	2.4	4.1	• أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

دوناً عن بقية المسوح، في المسح الذي أجري عام 2004، سؤلت النساء عن قيامهن بإجراء فحوصات التشخيص المبكر للإصابة بسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي. أفاد حوالي خمس النساء بأنهن يقمن بفحص عنق الرحم مرة كل 3 سنوات على الأقل، وقد سجل قطاع غزة نسبة فاقت نظيرتها في الضفة الغربية بحوالي 7% في مجال فحص عنق الرحم وبحوالي 5% في مجال فحص الثدي. وعلى الصعيد الوطني بشكل عام، فقد بينت النتائج اهتماماً أكبر بين صفوف النساء بإجراء الفحص الذاتي للثدي (29.1%) مقارنة بفحص عنق الرحم (22.8%)، إلا أن النسب في الحالتين تبقى أقل بكثير من المطلوب، ما يقتضي القيام بحملات وبرامج توعية ميدانية لتعريف المرأة بالمخاطر المترتبة على إهمال هذه الفحوص، مع تركيز خاص على كون سرطان الثدي السبب الرئيس للوفيات الناجمة عن الأمراض السرطانية بين النساء في فلسطين (وزارة الصحة 2002).

14.3 قضايا الصحة العامة

1.14.3 التدخين

جدول 14.3: نسبة الأفراد (12 سنة فأكثر) المدخنين حسب المنطقة لسنوات مختارة

المنطقة			السنوات
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
22.1	18.6	23.9	2000
18.1	13.9	20.3	2004
19.8	14.8	22.5	2006

المصادر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي، 2000. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. تقرير النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006، التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

تشير نتائج المسوح الثلاثة المتتالية المبينة في جدول 14 أعلاه أن ظاهرة التدخين تنتشر بين الأشخاص 12 سنة فما فوق بنسب متقاربة، حيث أن حوالي خمس هؤلاء الأشخاص هم من المتورطين في ممارسة هذه العادة الضارة. الجدير بالذكر أن معدلات انتشار هذه الظاهرة في الضفة الغربية كانت دوماً أعلى منها في قطاع غزة بما لا يقل عن 5% مع

وجود فروق واضحة بين ممارسة هذه العادة بين الذكور والإناث في كل من المنطقتين. وتشير آخر البيانات الصادرة عن المسح الذي أجري عام 2006 أن من بين المدخنين هنالك 37.0% من الذكور و 2.2% من الإناث. وتتطلب النسبة الأخيرة هذه قراءة حذرة بسبب رفض المجتمع الفلسطيني وتحفظه تجاه التدخين بين النساء باعتباره شكلاً من أشكال التعبير عن الرجولة، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إحجام النساء المدخنات عن التصريح بممارستهن لهذه العادة، حتى وإن كن مجهولات الهوية! ويشكل الشباب المدخنون (15-29 سنة) ما نسبته 17.6% من مجموع المدخنين.

وقد سجلت الفئة العمرية 25-29 أعلى نسبة من نسب المدخنين مقارنة بالفئات العمرية الأخرى حيث وصلت نسبة المدخنين فيها إلى 28.1%، تلتها الفئة 20-24 مسجلة قيمة مقدارها 21.4% وأخيراً الفئة 15-19 البالغ نسبة المدخنين فيها 7.3%.

وهذا نذير بالخطر خاصة فيما يتعلق بالفئة العمرية الأصغر (15-19) حيث أن التدخين لفترات طويلة يؤدي إلى زيادة فرص التعرض للأمراض الناجمة عن التدخين. إلى ذلك، فإن التدخين بين الفئة العمرية الأخيرة هذه (15-19) ممنوع بحكم القانون حيث سنت التشريعات اللازمة بقرار سياسي في الدول التي تحترم وتقدر قيمة ثروتها البشرية.

وعلى صعيد الدول العربية، فقد سجلت ظاهرة انتشار التدخين ما يزيد عن 50% بين الذكور وحوالي 10% بين الإناث، وتشير النتائج إلى ارتفاع مطرد في معدلات التدخين بين الأطفال والنساء. وتؤكد الأبحاث الاجتماعية أنه وبدافع القدرة على الشراء والرغبة في إظهار المكانة والاستقلالية، فإن النساء اللواتي ينتمين إلى الطبقات الاجتماعية العليا أكثر ميلاً للتدخين (منظمة الصحة العالمية 2006).

كما وأصبح تدخين الأرجيلة بين النساء والشباب في المقاهي، على سبيل المثال، مشهداً مقبولاً بين الطبقات الوسطى والعليا في المدن الواقعة في وسط الضفة الغربية بشكل خاص، ما يعكس تراخياً في القيود المجتمعية المتعلقة بتدخين النساء والشباب في هذه المدن.

15.3 قضايا صحة البيئة

يؤدي شرب المياه غير الآمنة والنظافة غير الكافية إلى الإصابة بالعديد من الأمراض التي تنقلها الفيروسات والبكتيريا المسببة للأمراض والموت، خاصة بين الرضع والأطفال الصغار، ما يضاعف من الأعباء التي تحملها أمهاتهم. ويسجل مسح صحة الأسرة الفلسطينية الذي أجري عام 2006 إلى أن 87.8% من الأسر مرتبطة بشبكات المياه العامة، وبالتالي تحصل على مياه الشرب النظيفة، وأن هنالك فروق واضحة بين المحافظات، حيث تتراوح هذه النسبة بين 99.6% في محافظة القدس و 68.5% في دير البلح. ليس هذا وحسب، بل وتبقى كمية وجودة المياه بعيدة جداً عن المستوى المطلوب، والحال أسوأ بالنسبة إلى خدمات النظافة، حيث لا تتعدى نسبة السكان الذين تتوفر لديهم خدمات نظافة مناسبة 49.8% فقط. أوضاع كهذه مترافقة مع سياسات الإغلاق ومنع التجول التي تمنع عمال البلديات من الحركة والتمكن من جمع النفايات والتخلص منها عملت على تفاقم انتشار الأمراض وتدهور صحة البيئة.

16.3 الصحة وأهداف التنمية الألفية في الأراضي الفلسطينية: منظور إقليمي²

• الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين

الغاية 2: خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015

مؤشر 4: نسبة نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة.

يعتبر نقص الوزن من مؤشرات قياس انتشار معدلات سوء التغذية، فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يفتقرون إلى القدرة على مقاومة الأمراض المعدية، وهم أكثر عرضة للوفاة نتيجة للاضطرابات الصحية الشائعة في سن الطفولة. ثلاثة أرباع الأطفال الذي يموتون لأسباب تتعلق بسوء التغذية يعانون من حالات سوء تغذية معتدلة أو خفيفة، وما من إشارة ظاهرة لتعرضهم للجروح أو الخطر (اليونيسف 2006). سجلت البحرين ولبنان في منتصف سنوات الألفين إنجازات فاقت أهدافها لعام 2015 (4.5%)، تلتها كل من مصر والعراق والأردن وفلسطين حيث خفض كل منها معدلات سوء التغذية لديها لتصبح قريبة جداً من تحقيق أهدافها المحددة التي تتراوح بين 3% كحد أدنى و 8% كحد أقصى. وقد سجلت المملكة العربية السعودية انخفاضاً في معدلات سوء التغذية وصل إلى 5%، حسب آخر التقارير التي تناولت الوضع في المملكة، ما يضعها في نفس مستوى الدول سابقة الذكر. بالمقابل، ارتفعت معدلات سوء التغذية في الكويت وقطر من 5% إلى 10% في منتصف سنوات الألفين.

ومن اللافت أنه وبالرغم من الصعوبات السياسية والاقتصادية السائدة، فقد استطاعت الأراضي الفلسطينية أن تسجل أدنى معدلات سوء تغذية للأطفال في المنطقة مسجلة قيمة مقدارها 3% عام 2006 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح صحة الأسرة الفلسطينية 2006. رام الله- فلسطين).

• الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الطفل

الغاية 5: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015

مؤشر 13: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة

مؤشر 14: معدل وفيات الرضع

تمر كل من لبنان والأردن وفلسطين وسوريا بحالة من التحول الاقتصادي، وتتصف بأن لديها معدلات متوسطة لوفيات الأطفال دون الخامسة ولوفيات الرضع، حيث تراوحت معدلات هذه الوفيات في هذه الدول بين 20-29 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. تليها في ذلك كل من مصر والعراق حيث ترتفع تلك القيم نسبياً لتبلغ 41 وفاة للأطفال دون الخامسة وتتراوح بين 33-35 وفاة للأطفال الرضع. ثم إنها ترتفع في اليمن لتبلغ 92 و 77 لكل 1000 مولود حي على التوالي. وفي معظم الدول التي توفر بيانات مصنفة حسب الجنس تبين أن معدلات وفيات الذكور أعلى قليلاً منها للإناث. ففي الأردن مثلاً بلغت معدلات الوفيات بين الأطفال الذكور دون الخامسة 30 لكل 1000 ولادة حية مقابل 28 للإناث عام 2003. وهذا ينطبق على معدلات وفيات الرضع في الأردن أيضاً حيث سجلت 25 للذكور و 23 للإناث لكل 1000 مولود حي.

²البيانات التي يحتويها هذا القسم مأخوذة عن الورقة الفنية الثانية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) حول الصحة وأهداف التنمية الألفية في منطقة إسكوا لعام 2007 باستثناء حيثما يشار إلى غير ذلك.

أما في فلسطين فقد سجلت معدلات الوفيات بين الأطفال الذكور دون الخامسة 30 لكل 1000 ولادة حية وهذا يفوق معدلات وفيات الإناث من نفس الفئة العمرية بحوالي 1.2 مرة، كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات وفيات الرضع حيث سجلت 27 للذكور و 23 للإناث لكل 1000 مولود حي، وتتشابه هذه الأنماط مع أنماط وفيات الأطفال دون الخامسة والرضع في كل من البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا.

مؤشر 15: نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

ترى منظمة الصحة العالمية أنه مع حلول عام 2010 تكون الدول قد أنجزت ما نسبته 90% من التحصين الروتيني ضد الخناق وشلل الأطفال والكزاز (التطعيم الثلاثي) على المستوى الوطني. وقد أوشكت عشر دول عربية على بلوغ مستوى التحصين الشامل (أكثر من 92%) وهي البحرين ومصر والأردن والكويت وعمان وفلسطين وقطر والسعودية وسوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة. أما لبنان فقد سجل ارتفاعاً ثابتاً إلى أن بلغ مستوى التحصين فيه 94% عام 2001 بعد أن كان 58% عام 1990، إلا أنه عاد وسجل انحداراً حاداً فاق 40% لتصل النسبة فيه عام 2004 إلى 53%.

• الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

الغاية 6: تخفيض معدل الوفيات لدى الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015

مؤشر 16: معدل الوفيات لدى الأمهات

يعتبر معدل الوفيات لدى الأمهات في حوالي نصف الدول العربية مشابهاً لنظيره في الدول الأوروبية أو أقل منه (39 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية) حسب مصادر منظمة الصحة العالمية لعام 2007. وقد حافظت خمس دول على مستويات منخفضة من معدل الوفيات لدى الأمهات (15 أو أقل) في الفترة الواقعة ما بين سنوات التسعينات ومنتصف سنوات الألفين وهي البحرين والكويت وعمان والسعودية ودولة الإمارات. ونجح لبنان في تخفيض معدل الوفيات لدى الأمهات فيه من 300 إلى 86، تلتته مصر التي خفضت معدلات الوفيات لدى الأمهات فيها من 217 إلى 75. إلا أن كلاً من فلسطين والكويت قد حققا إنجازات متواضعة في هذا المجال حيث خفضت نسبة الوفيات للأمهات فيهما بما نسبته 42% و 21% على التوالي في منتصف سنوات الألفين. كما وتشير آخر البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات في صفة الأمهات في فلسطين إلى أنها تتراوح بين 29 و 36 لكل 100 ألف ولادة حية، ما يضعها في المقدمة أمام العديد من الدول العربية المجاورة في هذا المجال (العدلي 2008).

مؤشر 17: نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة

تقدر منظمة الصحة العالمية أن نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة في منطقة غرب آسيا بحوالي 75% وهذا أعلى من المعدل العالمي الذي يصل إلى 63% وأعلى من النسب التي سجلها العديد من المناطق الأخرى في هذا المجال (منظمة الصحة العالمية 2007). وتحتل فلسطين مكاناً متقدماً في هذا الشأن، حيث بلغت نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة 95% عام 2000 ثم ارتفعت إلى 97.2% عام 2006. كما سجلت العراق ولبنان وسوريا تقدماً كبيراً في هذه النسب حيث سجلت معدلاتها ارتفاعاً من 45% إلى 60% عام 1990 وأكثر من 90% في منتصف سني عام الألفين. وقد حققت مصر تقدماً وصل إلى 74% عام 2005 بعد أن كان 42% عام 1990. بالمقابل، سجلت اليمن إنجازاً متواضعاً هنا لم يزد عن 27% عام 2003 مقارنة ب 12% عام 1991.

• الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز والملاريا وغيرها من الأمراض

غاية 7: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ.

مؤشر 19: معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل

سجل الارتفاع في هذا المجال منذ منتصف التسعينات وحتى منتصف سنوات الألفين زيادة متواضعة في جميع الدول العربية. وقد سجلت سوريا قفزة كبيرة في معدلات استخدام وسائل منع الحمل حيث وصلت النسبة فيها إلى 38% تقاربت مع النسبة في العراق (40%) في ذات الفترة. وارتفعت نسبة استخدام وسائل منع الحمل في قطر ومصر بمعدل 11% و 12% على التوالي. كما سجلت الكويت ولبنان والأردن ارتفاعاً بنسبة 15% و 19% و 20% على التوالي.

أما في فلسطين فقد تراوحت معدلات الاستخدام ما بين 45.3% و 50.2% خلال فترة العشر سنوات (1996-2006)، أي بتقدم لم يتعد الخمسة بالمئة في أفضل الحالات. وتشير آخر البيانات إلى أن لبنان قد سجل أعلى معدلات استخدام لوسائل منع الحمل (74%)، مقارنة بدول عربية أخرى مثل البحرين والعراق والكويت وفلسطين وسوريا ومصر والأردن التي تمثل المجموعة الثانية، حيث معدلات الاستخدام المتوسطة لوسائل منع الحمل تتراوح ما بين 50% و 60%، أما الفئة الأخيرة ذات معدلات الاستخدام المتدنية (50% أو أقل) فتضم كلاً من عمان وقطر واليمن.

• الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

غاية 10: تخفيض نسبة الأشخاص العاجزين عن الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف

الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015

مؤشر 30: نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة

مؤشر 31: نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق نظافة محسنة

تشير آخر البيانات المتوفرة إلى أن 90% من السكان في جميع الدول العربية يمكنهم الحصول دوماً على مصادر مياه محسنة. أما الدول التي يصل فيها هذا المستوى إلى ما دون 90% فهي سوريا (88%) وفلسطين (87.8%) والعراق (79%) وعمان (75%) واليمن (51%). الجدير بالذكر أن إسرائيل هي التي تسيطر على مصادر مياه الشرب في الحالة الفلسطينية، حيث تعتبرها أحد أدواتها الإستراتيجية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين. وتتشابه نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق نظافة محسنة في الدول العربية مع نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مصادر مياه محسنة حيث سجلت معظم الدول نسباً تفوق 90%. إلا أن هذا لا ينطبق على مصر وفلسطين واليمن حيث لم تتعد تلك النسب 49% و 49.8% و 44% على التوالي. أضف إلى ذلك أن 60% من سكان التجمعات الحضرية في فلسطين يستطيعون الحصول على خدمات نظافة محسنة مقارنة بما نسبته 4% من سكان التجمعات الريفية. وبلغت نسبة إمكانية الحصول على خدمات نظافة محسنة في العراق 92% في العام 2006 (98% في التجمعات الحضرية و 80% في التجمعات الريفية) مقارنة ب 97% في سوريا في العام 2006 (99.7% في التجمعات الحضرية و 94% في التجمعات الريفية).

17.3 الاستنتاجات والتوصيات

تعتبر الخسائر البشرية الفادحة والدمار المادي والإغلاق من النتائج الرئيسية للصراع السياسي في فلسطين. وتشير الخبرات في المجالات التنموية في الدول التي تتمتع بالسلام إلى العلاقة الوطيدة بين السيادة في الحكم وتحقيق أهداف التنمية الألفية. ويتوافق هذا الطرح مع الإنجازات الفلسطينية التي تحققت في الفترة الواقعة ما بين 1994 و 2000، حيث أثبتت التجربة أن توفر النظام السياسي المستقر هو شرط مسبق لتحقيق أهداف التنمية الألفية. وقد أضعفت الاضطرابات السياسية الأخيرة وتأثيراتها على النساء والأطفال بشكل خاص مؤشر الصحة الذي يعتبر من أهم مؤشرات التنمية على أجندة أهداف التنمية الألفية العالمية. إلا أنه وبالرغم من الظروف العصيبة والانتهاكات التي ارتكبت منذ بدء الانتفاضة الثانية، فقد استطاع الفلسطينيون وبدعم من المجتمع الدولي أن يحافظوا على معدلات حياة تعادل معدلات الحياة في الدول العربية المجاورة التي من المفترض أنها تتمتع بالاستقرار السياسي والسيادة الوطنية. كما عملت الإجراءات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي، من إغلاق وقيود على حركة الأشخاص والبضائع، على إجبار الأسر الفلسطينية على تغيير أنماط حياتها وأساليبها في السعي للرعاية الصحية، خاصة عبر مضاعفة الفرصة الزمنية الضائعة بإطالة وقت الانتظار على نقاط التفتيش والحوجز العسكرية والاضطرار لاستخدام الطرق الالتفافية وفرض منع التجول، ما أضر على القدرة الفلسطينية على تحقيق الإنجازات التي تتطلبها أهداف التنمية الألفية. كما أثرت هذه الإجراءات على القدرة الشرائية لدى الفلسطينيين من جهة، وعلى قدرتهم على توفير الخدمات بسبب تفاقم معدلات انتشار البطالة والفقر والطلب المتزايد على الأمن الغذائي من جهة أخرى. ومن أبرز الانعكاسات الناجمة عن هذه الإجراءات الانتشار الواسع لحالات سوء التغذية بين الأطفال الفلسطينيين. إن هذه الأمور لتتطلب من القائمين على التخطيط للصحة مراعاة مسألة أن المناطق الحضرية سجلت أسوأ النتائج يليها المخيمات فالمناطق الريفية.

1.17.3 السياسات الصحية

اتسمت السياسات الصحية الفلسطينية عبر الزمن باهتمامها الرئيسي بالحلول الفنية لتوفير خدمات الرعاية الصحية. فلقد تم تناول قضايا الفقر من خلال التركيز على تقديم خدمات أساسية مجانية أو قليلة التكلفة، بالإضافة إلى التدخلات في مجالات الصحة العامة مثل تنفيذ برامج التطعيم حيث وصلت المستويات إلى التغطية شبه الكاملة. وقد عادت هذه السياسات بالنفع على الفئات الفقيرة والمهمشة بالذات وباقي فئات المجتمع بشكل أعم.

وتعتبر الخدمات المقدمة في مجالات رعاية الأم والطفل وخدمات الصحة الإنجابية من المجالات الهامة التي عُنيت بها السياسات الفلسطينية. وتدل البيانات على أن ارتفاع معدلات الولادات لا يزال هو النمط السائد في فلسطين، حيث تكمن حوافز ومبررات هذا الارتفاع في العوامل الاجتماعية الاقتصادية وقوانين الصمود الوطني التي تدعو إلى زيادة المواليد وإن كانت هذه الدعوة ضمنية أكثر منها معلنة. وهذا ما يظهر في عدم إنجاز تقدم ملموس في مجال استخدام وسائل تنظيم الأسرة حيث لم يتجاوز هذا التقدم ال 6% على مدى عشر سنوات كاملة، بل وانكفاء هذا التقدم في السنوات الأخيرة.

بالتالي، فإن على صناعات السياسات الصحية الفلسطينية مراعاة قضايا العرض والطلب في اقتصاديات الخدمات الصحية آخذين بالحسبان حقيقة أن السعي للحصول على الخدمات الصحية مرتبط بالعديد من العوامل على المستوى الفردي والأسري، بما في ذلك الرغبة في/ والقدرة على تحمل تكاليف الخدمات، ونظرة الفرد إلى وضعه الصحي، والمعلومات المتعلقة بمدى إتاحة الخدمات المتوفرة ومُتخذ القرار داخل الأسرة. فمثلاً، يبدو أن سبب عدم لجوء المرأة الفلسطينية إلى الحصول على خدمات الرعاية الصحية النفسية، يكمن في نظرة المرأة الفلسطينية نفسها إلى وضعها الصحي بعد

الولادة، والمعلومات المتوفرة حول هذه الخدمة ومدى كونها متاحة لها، ما يعني أن إجراء أية تحسينات في جودة الرعاية الصحية النفسية لا بد وأن يأخذ بالحسبان نظرة المرأة الذاتية إلى صحتها النفسية وقيمتها وخبراتها المكتسبة ذات الصلة، لكي يرتفع الطلب على هذه الخدمات والإفادة منها.

وفي نفس السياق الذهني والتناول الإيجابي التناسلي يبالغ صناع السياسات الصحية الفلسطينية في التركيز على الاهتمام لصحة المرأة والطفل مغفلين بذلك الاحتياجات الصحية الأساسية غير التناسلية للرجل والمرأة على حد سواء. ولعل ابلغ مثال على ذلك هو احتياجات الصحة العقلية، حيث أن التحولات والظروف العصيبة الشبيهة بحالة الحرب التي يعيشها الفلسطينيون تهدد الصحة العقلية لهم جميعاً وليس للنساء وحسب؛ مسألة تجاهلتها المسوح والأبحاث بل والخدمات أيضاً.

وجانب سياساتي آخر أظهرته البيانات الدالة على التقسيم الوظيفي القائم على النوع الاجتماعي في مجال العمل في الرعاية الصحية، تشير البيانات فيه إلى ارتفاع معدلات الولادات القيصرية، وإلى تدني مستوى استخدام القابلات المؤهلات في مجال التوليد، سيما وأن ما نسبته 15% من مجموع الولادات كانت قد تمت عن طريق العمليات القيصرية.

ومع أن هذا هو الحد الأقصى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، إلا أننا لو نظرنا إلى هذه النسبة حسب المحافظة، لوجدنا أن محافظتي أريحا والأغوار وشمال غزة تتخطى ما توصي به منظمة الصحة العالمية بشكل لافت، حيث سجلت كل منهما ما نسبته 26.3% و 19.5% على التوالي من الولادات القيصرية من مجموع الولادات، ما يدعو إلى إعادة النظر في هذه النسب خاصة لما للولادة القيصرية من أثمان بشرية ومادية باهظة، وذلك للكشف عن أسبابها ومبرراتها لأنها تضاعف من جروح الأمهات وتعرضهن وحديثي الولادة إلى المخاطر.

كما ويتحتم وضع التعليمات الفنية والبروتوكولات الإجرائية الواضحة لتحديد شروط المرجعية وتوصيف دقيق للسياسات الداخلية لضمان الممارسة المعيارية وفعالية التكلفة والمساءلة وحقوق المنتفعات.

تجري نسبة بسيطة من الولادات في المنازل كما ويلاحظ حدوث تدنٍ منتظم فيها. من جهة، يدل هذا على أن معظم الولادات تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة وفي مرافق صحية. إلا أنه أيضاً يعود ويبين التقسيم الوظيفي القائم على النوع الاجتماعي في مجال العمل في الرعاية الصحية في النظام الرسمي، الذي فشل بذلك في الاعتراف بقيمة الاستثمار في الممارسة المهنية للقابلات المؤهلات في الإشراف على الولادات المنزلية وفي دور الولادة على صعيد مجتمعي، كقرار سياساتي عالي الفاعلية من حيث التكلفة. سيما وأن التاريخ الممتحن عالمياً يؤكد على الجدوى العالية من جعل قضية الولادة حساسة للنوع الاجتماعي بجعل النساء بصفتهن القابلات يستجبن لاحتياجات النساء أثناء الولادة.

2.17.3 جودة الرعاية

تعتبر جودة الرعاية الصحية المتوفرة، والنظرة لمفهوم الجودة، من العوامل الرئيسية التي تحدد اختيارات المنتفعين في اللجوء إلى خدمات صحية بعينها، خاصة لدى الأسر الفلسطينية الفقيرة ذات المصادر شديدة المحدودية، والتي تشكل ما نسبته 58% من الأسر الفلسطينية التي تعتاش على دخل يقل مستواه عن خط الفقر.

يشير عدم اللجوء إلى الحصول على الرعاية الصحية النفاسية إلى وجود جوانب قصور هامة في جودة الخدمات الصحية، خصوصاً وأن 15.5% من النساء قد أشرن إلى أن عدم قيام الأطباء بإعلامهن بالحاجة إلى الرجوع إلى المرفق الصحي للحصول على الرعاية الصحية النفاسية هو السبب الكامن وراء عدم توجههن لتلقي تلك الرعاية، بالإضافة إلى عدم معرفة المرأة بتوفر مثل هذه الخدمات أساساً، وإن كان ذلك بنسبة أقل. هذا في حين أنه من بين الوفيات بين الأمهات الوالدات البالغ عددها 36 حالة وفاة حدثت 20 أي 55.0% في فترة النفاس، صنّف 68.0% منها على أنها حالات كان بالإمكان تفاديها.

وبالمثل، تبلغ نسبة النساء اللواتي يقمن بالفحص الذاتي للثدي للكشف المبكر عن الإصابة بسرطان الثدي حوالي 30.0% مقارنة بـ 22.8% ممن يقمن بعمل فحص خزعة عنق الرحم للكشف المبكر عن الإصابة بسرطان عنق الرحم. ويبقى السؤال الذي على مقدمي خدمات الرعاية الصحية ومخططي وصانعي السياسات الصحية الإجابة عليه هو: من المسؤول عن إحاطة النساء علماً بهذه الخدمات وتمكينهن من الاستفادة بها بالشكل الأفضل؟

الفصل الرابع

المرأة والرجل في سوق العمل

1.4 مقدمة

تعتبر مسألة مشاركة المرأة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية ظاهرة مثيرة للاهتمام، حيث وصلت النسبة في هذا المجال قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 إلى حوالي 40.0%، ثم بدأت بالانحدار لتصل عام 1995 إلى نسب منخفضة جداً يمكن اعتبارها من النسب الأكثر انخفاضاً في العالم، في وقت شهد فيه العالم ارتفاعاً متزايداً في انخراط المرأة في سوق العمل. ثم بدأت هذه الظاهرة تتخذ اتجاهاً آخر منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 حيث تم إيجاد فرص عمل جديدة للمرأة خاصة في مجالات الصحة العامة والتعليم والقطاعات المالية الخاصة التي أخذت بالظهور. على أية حال وعلى الرغم من هذا التغيير، إلا أن مشاركة المرأة تبقى منخفضة نسبياً حيث مرت في مراحل تراجع في السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى.

إن هذا الانخفاض في الانخراط في سوق العمل يعتبر مثيراً للاستغراب، نظراً للنسب العالية من النساء الفلسطينيات المتعلّقات، حيث نجد أن نسب التحاق الإناث بالمدارس أعلى من نسب التحاق الذكور، كما أن للإناث نسب تسرب من المدارس تقل عن نسب تسرب الذكور، بالإضافة إلى أن الإناث يحققن نتائج أفضل في المدارس مقارنة بالذكور، وأن معدلات التحاق الإناث بالجامعات هي أعلى من الذكور، إلا أن معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل تبقى متدنية جداً.

سيساهم هذا الجزء من الدراسة في تتبع خبرات المرأة في سوق العمل خلال السنوات القليلة الماضية، وإلقاء الضوء على أهم نواحي هذه الخبرات، كما سيعمل على تحليل وتوضيح وضع المرأة واقتراح توصيات سياساتية تعمل على تعزيز المرأة في اتخاذ دور أكثر فاعلية في سوق العمل.

2.4 المشاركة في القوى العاملة

أشارت نتائج مسح القوى العاملة، 2007 إلى أن معدلات المشاركة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية بلغت 41.9% من السكان الذين يبلغون من العمر 15 سنة وأكثر. وتصل نسبة مشاركة الذكور في سوق العمل إلى 67.7% وهي أعلى بكثير من نسبة مشاركة الإناث التي سجلت 15.7%. وتبقى مشاركة المرأة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية هي الأدنى إذا ما قورنت بالنسب الأخرى في باقي دول العالم، حيث تبين مؤشرات التنمية العالمية أن معدل مشاركة المرأة في الشرق الأوسط تصل إلى 26.0%، ففي الأردن على سبيل المثال تصل هذه المشاركة إلى 25.4% وفي لبنان تصل إلى 31.0% وإلى 21.7% في مصر.

جدول 1.4: نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية والمعدلات العالمية حسب نوع التجمع، والمنطقة والجنس 2006-2007

2007			نوع التجمع/ المنطقة
الجنس			
المجموع	الذكور	الإناث	
41.8	68.5	14.5	حضر
44.9	68.7	20.4	ريف
36.7	62.5	11.6	مخيم
44.1	69.4	18.3	الضفة الغربية
38.0	64.5	11.0	قطاع غزة
41.9	67.7	15.7	الأراضي الفلسطينية
2006			عالمياً*
		26.0	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
		35.0	الدول ذات الدخل المنخفض
		43.4	الدول ذات الدخل المرتفع
		39.9	العالم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.
*البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2006

هناك العديد من الدراسات لتفسير ظاهرة مشاركة المرأة المنخفضة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، خاصة في ضوء توفر نسب التعليم العالية للمرأة الفلسطينية. يقول حمادي (1998) أن السبب في هذه النسب من المشاركة المنخفضة يعود إلى ضعف في قطاع التصنيع، ما يشير إلى وجود نقص في جانب الطلب، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة لدى الذكور، حيث أن العوامل الثقافية التي تنظر إلى الرجل على أنه هو المورد الرئيسي للرزق، والتي تحتم على المرأة أن تمتنع عن المشاركة في سوق العمل في أوقات ارتفاع معدلات البطالة كي تتجنب مزاحمة الرجل في المنافسة على فرص العمل المتوفرة. وهناك سبب آخر وهو طبيعة التوجه العائلي في القطاع الزراعي الذي يوفر فرص عمل للإناث فقط. أما السبب الأخير الذي أدى إلى انخفاض نسب مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل حسب وجهة نظر حمادي، فهو الآراء الاجتماعية السلبية حول عمل المرأة في إسرائيل، والتي توفر العديد من الوظائف ذات المهارات الدنيا للرجل الفلسطيني، وللمرأة الفلسطينية ولكن بدرجة أقل.

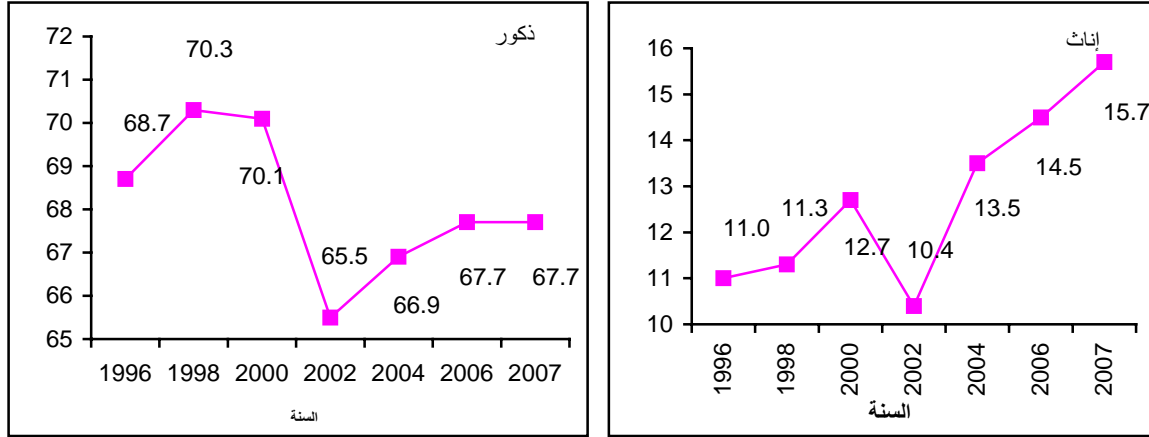
وتشير دراسة أجريت عام 2007 من قبل البطمة وسوتنيك¹ التي قامت ببحث محددات مشاركة المرأة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، بما فيها التطورات السياسية غير المواتية خلال السنوات العشر الماضية، إلى النتائج التالية: (1) ترتفع نسب المشاركة بين النساء غير الحاصلات على تعليم والنساء الحاصلات على مستويات عالية من التعليم مقارنة بالنساء شبه المتعلّقات. مما يعني أن سوق العمل متاح أمام المرأة يتجاذب بين المرأة غير المتعلمة والمرأة صاحبة التعليم العالي، ما يشير إلى وجود إشكال بنيوي في هذه السوق. (2) هنالك ارتباط واضح بين العائلات الريفية وفرص مشاركة المرأة في سوق العمل حيث يمثل القطاع الزراعي مخرجاً لعمل المرأة. (3) وجود تمييز أفقي

¹يستند الإطار التحليلي لهذه الدراسة إلى النظريات الكلاسيكية الجديدة والنظريات التركيبية ونظريات المدافعين عن حقوق المرأة، بالتالي فهي تنظر إلى المتغيرات في جوانب العرض والطلب لتفسير قرارات مشاركة المرأة.

وعمودي في سوق العمل، ما يجعل منه بيئة لا ترحب بوجود المرأة. (4) معدلات الخصوبة العالية التي تؤثر سلباً على مشاركة المرأة في سوق العمل.

ولقد أثرت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والتغييرات التي ألمت بالمنطقة عام 1993 على مساهمة الرجل والمرأة في سوق العمل. الجدير بالذكر أن القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أثرت بشكل كبير وبطرق مختلفة على مساهمة الرجل والمرأة الفلسطينيين في سوق العمل.

شكل 1.4: نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة حسب الجنس، 1996-2007



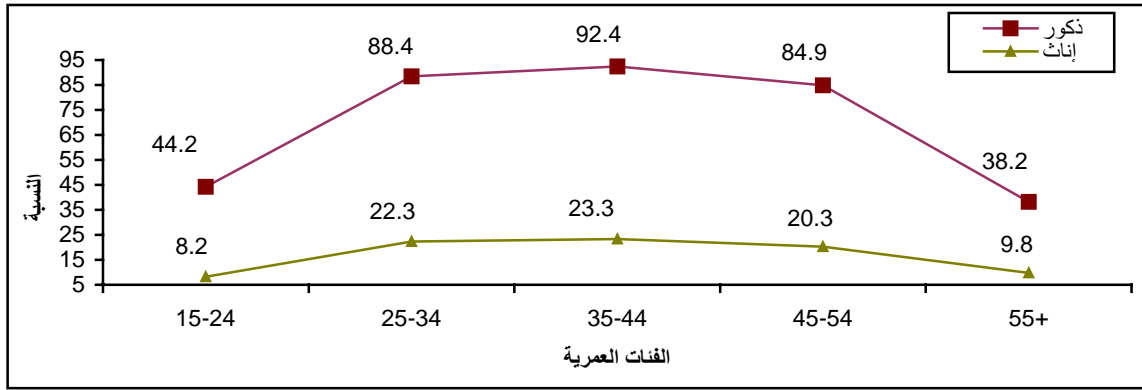
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، 2007. رام الله-فلسطين.

يبين شكل 1.4 أعلاه أن معدلات مشاركة الرجل والمرأة في القوى العاملة قد انخفضت خلال الفترة التي اشتدت فيها قبضة الممارسات الإسرائيلية خلال عامي 2001 و 2002. قد ينطوي هذا الانخفاض في معدلات المشاركة، خاصة مشاركة المرأة، على بعض الغرابة حيث أنه من المتوقع أن تزداد مساهمة المرأة في القوى العاملة في زمن تشوبه المصاعب الاقتصادية لتخفف من عبء هذه المصاعب وارتفاع معدلات البطالة بين الرجال. إلا أنه يمكن تفسير هذا الوضع على أنه ناجم عن شدة الانتفاضة والقيود المفروضة على حركة المواطنين الفلسطينيين.

3.4 خصائص المشاركة في القوى العاملة

هناك تأثير إيجابي على المساهمة في القوى العاملة حتى عمر 45 عاماً في بلدان العالم المختلفة بما فيها الأراضي الفلسطينية، حيث تبدأ معدلات المشاركة تتحدر بعد هذا العمر (45 سنة). من الملاحظ انخفاض معدلات مشاركة الرجال والنساء في فئة الشباب (15-24) في القوى العاملة، خاصة لدى الرجال، وذلك خلال فترات زمنية مختلفة. ففي عام 2000 وصل معدل مشاركة الرجال في الفئة العمرية (15-24) إلى 52.0% وانخفض هذا المعدل إلى 44.0% عام 2003 وظل على نفس المستوى حتى عام 2007.

شكل 2.4: نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة حسب الفئات العمرية والجنس، 2007

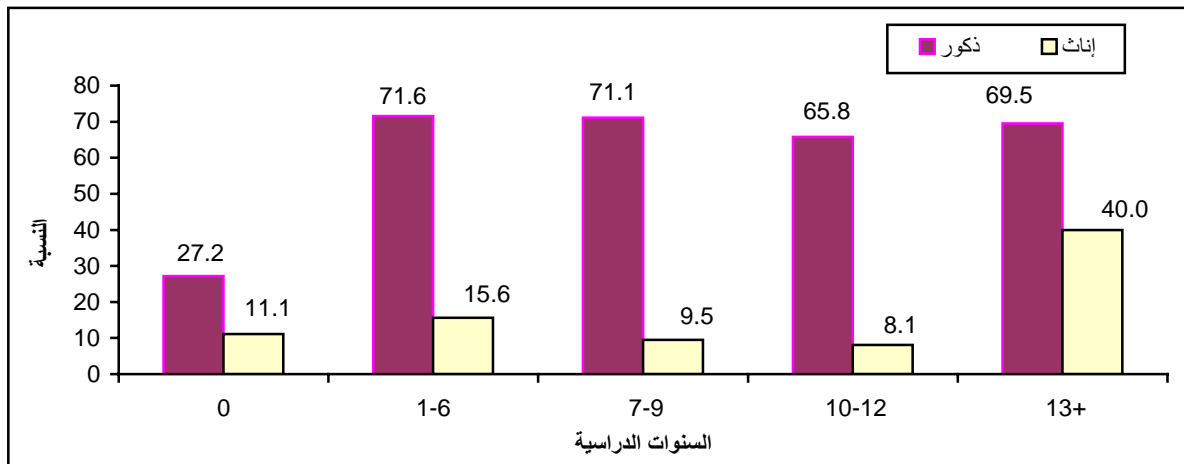


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

قد يعود السبب في ذلك إلى انخفاض المستوى الاقتصادي ما جعل الدخول إلى القوى العاملة أمراً صعباً، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة والتي أدت إلى إغلاق معظم سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمال الفلسطينيين. ففي عام 2007، سمحت إسرائيل لحوالي 62 ألف عامل فلسطيني فقط بالاستمرار في سوق العمل الإسرائيلي مقارنة بحوالي 135 ألف عامل عام 2000. أضف إلى ذلك تدمير القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية عبر القيود المفروضة على الحركة، والحصار المفروض على قطاع غزة، ذلك كله ساهم في التأثير على مشاركة الرجل والمرأة في القوى العاملة.

هناك فروق واضحة في معدلات مشاركة الرجل والمرأة في القوى العاملة أساسها التعليم. حيث بينت النتائج أن مساهمة النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر من التعليم هي الأعلى حيث تصل إلى 40.0% وأن هذه المعدلات تصل إلى أدنى حد لها بين النساء الحاصلات على تعليم ثانوي (10-12 سنة من التعليم) حيث بلغت 8.1%. أي أن مساهمة المرأة في القوى العاملة ترتفع مع ارتفاع مستويات تعليمها. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للرجل حيث أن معدلات مساهمته في القوى العاملة تصل إلى أقصى حد لها بين الحاصلين على تعليم يتراوح بين سنة وتسع سنوات وتصل إلى أدنى حد لها بين أولئك الرجال الذين لم يحصلوا على سنة تعليمية.

شكل 3.4: نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب سنوات الدراسة والجنس، 2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

لا تثير النتائج المتعلقة بالذكور الدهشة لأنها متوقعة حيث أن فرص مشاركة جميع الفئات المتعلمة تقع ضمن مدى يتراوح بين 65-72%، بالتالي فإن الفروق في معدلات مشاركة الرجل في القوى العاملة تقع ضمن هذا المدى. إلا أن الفروق الشاسعة في معدلات مشاركة المرأة تشير إلى عيوب في جانب الطلب في سوق العمل، وأن أبرز هذه العيوب هو التمييز الأفقي الكبير في سوق العمل ضد المرأة، ما أدى إلى عزل المرأة في عدد قليل من القطاعات بدلاً من إتاحة المجال لها في المشاركة في جميع القطاعات. وتقتصر قطاعات سوق العمل المتاحة للمرأة على قطاع الخدمات الذي يتطلب مستوى عالياً من التعليم، وقطاع الزراعة الذي لا يشترط التعليم في من يشارك فيه.

تزيد فرص مساهمة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج والمطلقات والأرامل في القوى العاملة مقارنة بالنساء المتزوجات. ويعود السبب في نقص مشاركة النساء المتزوجات في القوى العاملة إلى العادات التقليدية القوية في الأراضي الفلسطينية، حيث يعتبر دور المرأة الرئيسي هو رعاية العائلة، وبالتالي فإن النساء المتزوجات والمطلقات والأرامل يتحملن أعباء كبيرة خاصة في رعاية الأطفال. وتعتبر هذه النتيجة، نتيجة متوقعة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، حيث يصل معدل عدد الأطفال إلى 5.4 لكل امرأة في قطاع غزة و 4.2 لكل امرأة في الضفة الغربية².

4.4 التشغيل في الاقتصاد الرسمي

يعتبر واقع التشغيل في الأراضي الفلسطينية نتيجة لتفاعلات عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية. فلقد أدت القيود الإسرائيلية بما فيها الإغلاق ونقاط التفتيش والحواجز والاجتياحات للمدن الفلسطينية وحصار غزة إلى "تدمير" الاقتصاد الفلسطيني وأثرت بشكل كبير على مجالات التشغيل. وتشير النتائج إلى أن 78.5% من القوى العاملة كانت تعمل في عام 2007 حيث ارتفعت معدلات تشغيل المرأة قليلاً عن معدلات تشغيل الرجل (81.0% و 77.9% على التوالي). حسب نوع التجمع تصل معدلات التشغيل إلى أدنى حد لها بين سكان المخيمات، خاصة النساء منهم، في حين هذه المعدلات إلى أقصى حد لها بين النساء في التجمعات الريفية. كما سجلت المناطق الواقعة شمال الضفة الغربية أعلى معدلات التشغيل للنساء، وربما يعود السبب في ذلك إلى التركيز العالي لقطاع الزراعة في هذه المناطق.

جدول 2.4: معدلات العمالة من بين السكان (15 سنة فأكثر) ومعدل الإعالة الاقتصادية*، 2007

معدلات الإعالة الاقتصادية	معدلات التشغيل للذين هم في سن العمل (15 سنة فأكثر)		السنة
	إناث	ذكور	
5.25	5.3	31.3	1999
5.35	5.2	30.1	2000
6.60	4.4	24.5	2001
7.24	4.2	21.8	2002
6.34	5.2	24.8	2003
6.40	5.4	24.2	2004
6.04	5.2	26.0	2005
5.93	5.7	25.9	2006
6.13	6.3	26.6	2007

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعة بيانات مسح القوى العاملة 2007. بيانات غير منشورة، رام الله- فلسطين
* تشير الإعالة الاقتصادية إلى عدد الأشخاص الذين يعيّلهم الشخص الذي يعمل من بين إجمالي السكان. تستند الأرقام على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

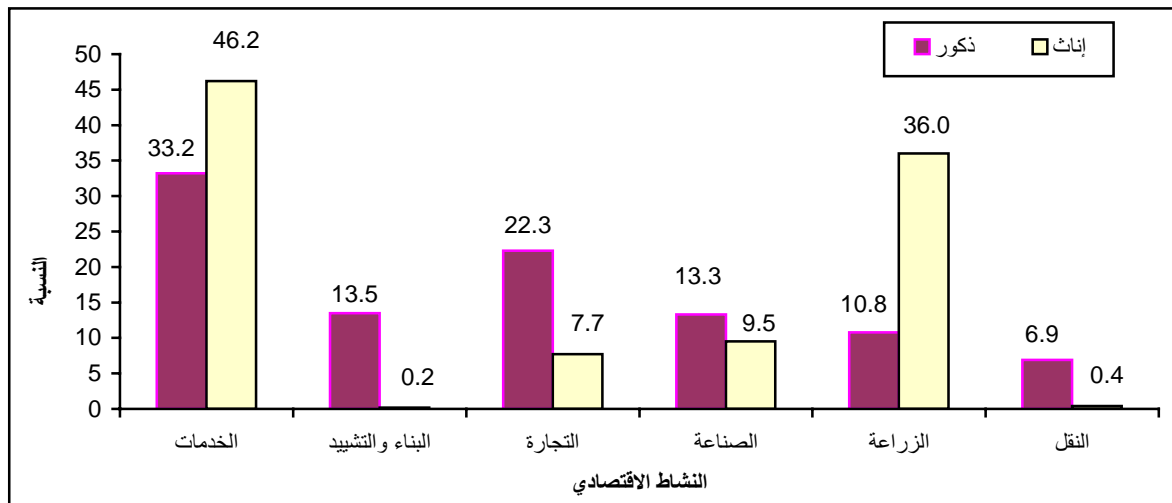
² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006، التقرير النهائي. رام الله- فلسطين

تبرز مشكلة التشغيل بوضوح، خاصة بالنسبة للنساء، عند النظر إلى البيانات من منظار معدلات التشغيل كنسب مئوية من السكان الذين هم في سن العمل، حيث بلغت نسبة التشغيل عام 2007 بين المواطنين الذين هم في سن العمل 26.6% للرجال و 6.3% للنساء. وبالرغم من أن الوضع بالنسبة للمرأة في هذا المجال هو أسوأ بكثير من وضع الرجل إلا أن معدلات التشغيل في القوى العاملة في ارتفاع، والعكس صحيح بالنسبة للرجال الذين انخفضت التشغيل من بين السكان 15 سنة فأكثر من 31.3% عام 1999 إلى مستواها الحالي وهو 26.6% في العام 2007. وتعتبر نسبة الإعالة الاقتصادية، وهي عدد الأشخاص الذين يعيهم الشخص الذي يعمل من السكان، نسبة مرتفعة حيث ارتفعت من 5 أشخاص عام 1999 إلى 6 أشخاص عام 2007، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم، ما يدل على العبء الثقيل الذي تتكبده القوى العاملة من السكان.

1.4.4 التشغيل حسب النشاط الاقتصادي

يعتبر التمييز ضد المرأة من أبرز خصائص التوظيف في الأراضي الفلسطينية، حيث أننا نجد أن معظم النساء يعملن في قطاعين اثنين هما الزراعة والخدمات، بينما يتوزع عمل الرجال على كافة القطاعات. تنعكس نتائج هذا التمييز على توفر فرص توظيف المرأة، ما يجعلها محدودة جداً من جهة الطلب. الجدير بالذكر أن هذه الفرص المحدودة أصبحت جزءاً مؤثراً عند اتخاذ القرار المتعلق بالمساهمة في القوى العاملة، فالمرأة تدخل القوى العاملة لكي توظف إما في قطاع الخدمات أو في قطاع الزراعة، أي أن التمييز في سوق العمل ضد المرأة يؤثر على قرارها بشأن الالتحاق بسوق العمل.

شكل 4.4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2007

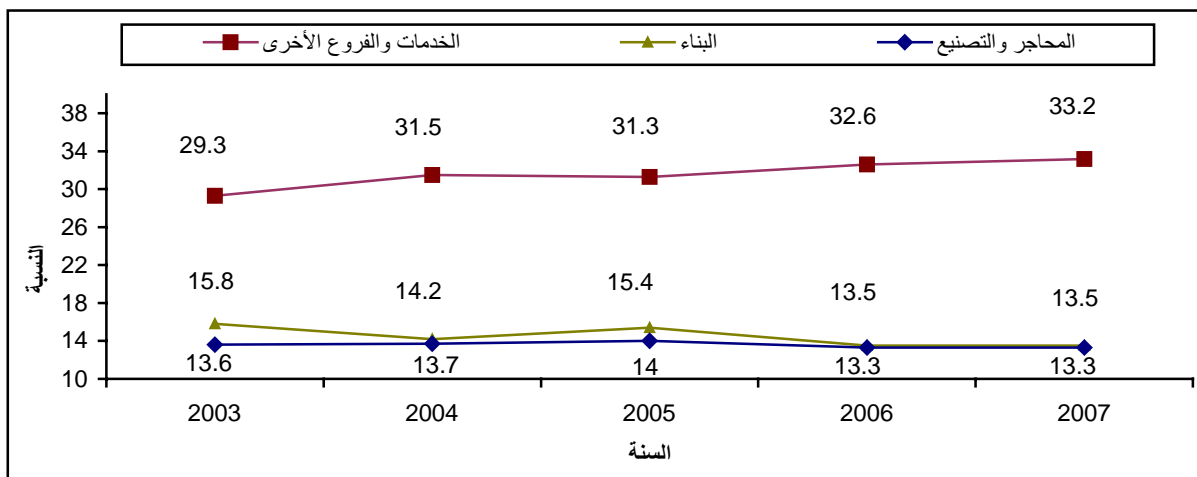


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، 2007. رام الله-فلسطين.

وقد واجهت مجالات عمل الرجال في القطاعات الإنتاجية والبناء والتصنيع انخفاضاً خلال السنوات 2000-2007، ويعود هذا الانخفاض إلى الضعف الاقتصادي الفلسطيني العام الذي أثر على جميع النواحي الإنتاجية. كما أدى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام رئيسية: شمالية ووسطى وجنوبية، واعتبار قطاع غزة جزءاً آخر، إلى ارتفاع كبير في تكاليف المعاملات التجارية، أدى هذا الارتفاع إلى تآكل جزء كبير من الأرباح التي يجنيها القطاع الإنتاجي. وقد اقترن هذا الوضع ببروز صعوبات في مجالات التصدير والاستيراد بسبب القيود المفروضة على حرية الحركة، خاصة في قطاع غزة، حيث أدى الحصار المفروض على القطاع إلى تدهور أوضاع القطاع الخاص وأوضاع القطاعات الإنتاجية.

فقد تم إعاقه حركة المواد الخام واستيراد المعدات والأدوات. كما أن إغلاق سوق العمل الإسرائيلية في وجه الفلسطينيين منذ أيلول 2000 قد أثر سلباً على فرص عمل الرجل الفلسطيني.

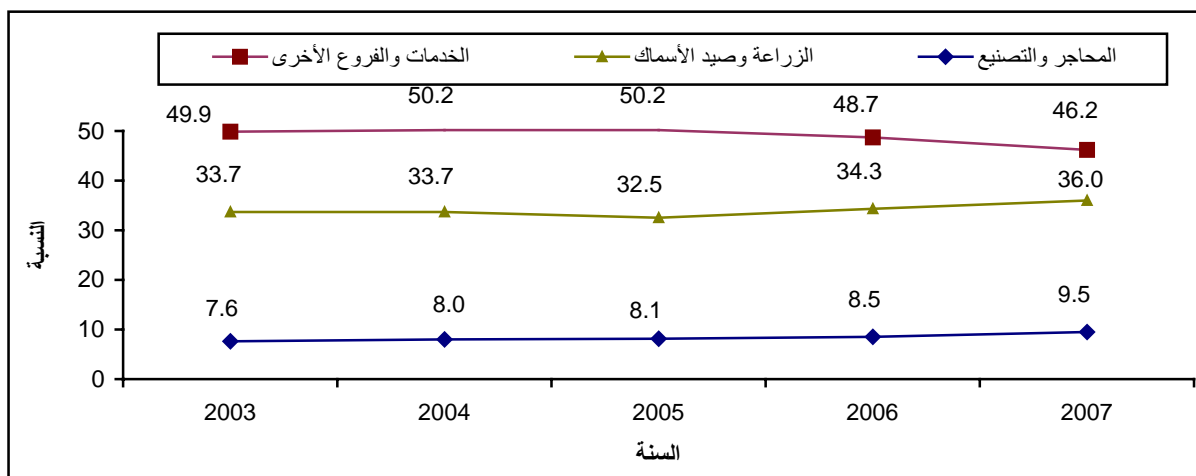
شكل 5.4: نسبة العاملين الذكور في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، 2003-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

وقد استمر انحدار فرص عمل الرجل في القطاعات الإنتاجية الذي بدأ عام 2001 خلال عام 2007، والعكس صحيح بالنسبة للمرأة، حيث أن الانحدار في فرص العمل في قطاع الخدمات قد واجهه ارتفاع في فرص العمل في قطاعي الزراعة والتصنيع. وتعتبر هذه الظاهرة مثيرة للاهتمام وتتطلب المزيد من البحث لمعرفة السبب الكامن وراء انخفاض فرص توظيف المرأة في قطاع الخدمات وزيادتها في قطاعي الزراعة والتصنيع.

شكل 6.4: نسبة العاملات الإناث في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، 2003-2007

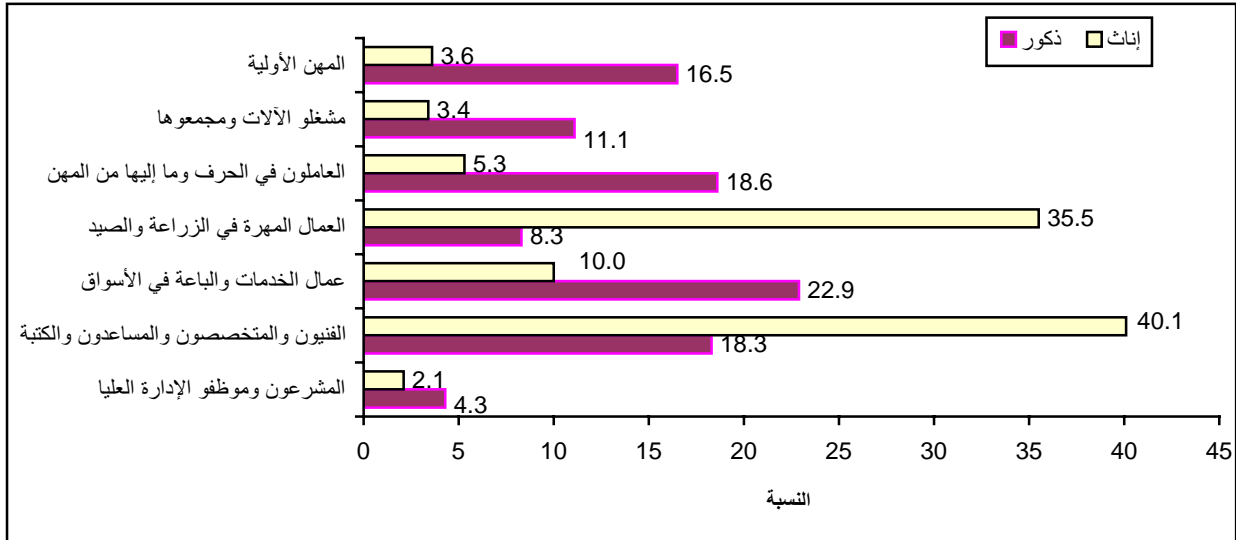


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

2.4.4 التوزيع المهني

في الوقت الذي تمثل مشاركة المرأة في القوى العاملة 15.0% من السكان 15 سنة فاكتر، نجد أن 40.0% من النساء العاملات يعملن كعاملات مهنيات أو في وظائف مكتبية، مقابل 35.5% يعملن كعاملات مهرة في الزراعة والصيد عدا قطاع الزراعة الذي يوظف 35.5% من النساء. في المقابل، نجد أن الرجال موزعون بشكل أكثر تساوياً على المهن الأخرى.

شكل 7.4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمهنة، 2007



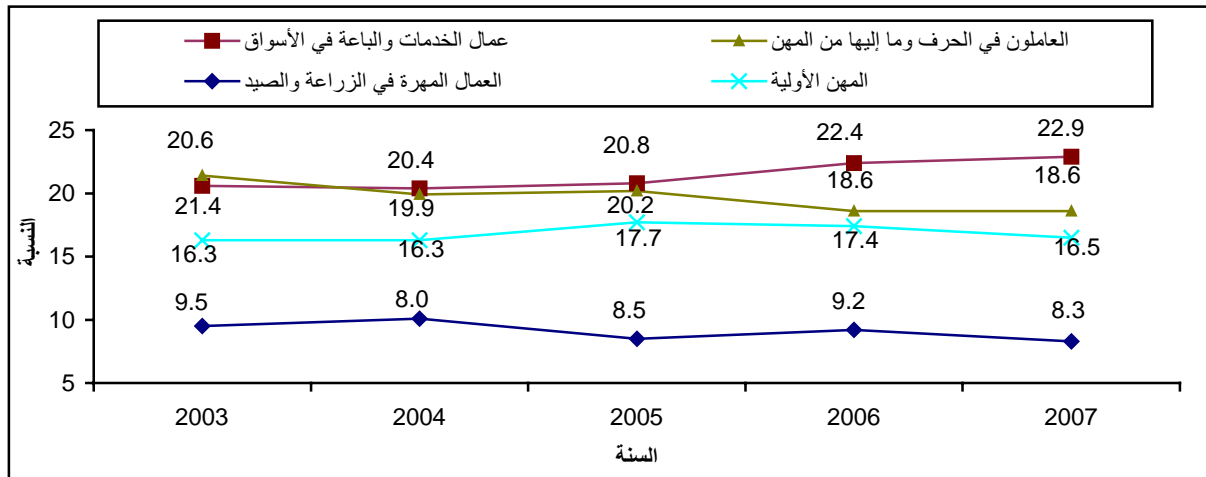
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

تعكس النتائج التي تبين التواجد الزائد عن حده للمرأة في المجالات المهنية أن الفرصة متاحة للمرأة في الحصول على وظائف أكثر استقراراً في سوق العمل وذات رواتب أفضل. كما نجد أن هنالك تركيزاً عالياً للنساء في المهن التي تعتبر تقليدياً مهناً نسائية خاصة في مجالات التعليم والصحة، ما يشير إلى تمييز أفقي ضد المرأة حيث يقتصر عمل المرأة على وظائف محددة، إلا أنها تحتل المراكز الدنيا في هذه الوظائف. ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحاً عند النظر إلى التواجد القليل للمرأة في فئات المشرعين والمديرين (2.1% للنساء مقارنة بما نسبته 4.8% للرجال). وبالرغم من التواجد المرتفع للمرأة في الوظائف المهنية إلا أنها لا تحتل مراكز عليا وبالتالي لا تمارس أي تأثير على المستويات السياسية.

من المهن التي تفتقر إلى تواجد المرأة أو يقل وجود المرأة فيها بشكل كبير المصانع وتشغيل الماكينات بالإضافة إلى المهن الأولية. أما بالنسبة لبقية النساء اللواتي في الغالب يتمتعن بمستويات أدنى من التعليم (35.5%) فهن يعملن في قطاع الزراعة. وبما أن الأهمية التي يتمتع بها القطاع الزراعي أخذت في الانحدار خاصة بعد قيام إسرائيل بمصادرة أراضي الفلسطينيين لبناء جدار الضم والتوسع، فإنه لا يمكن اعتبار هذا القطاع خياراً اقتصادياً حيوياً للعديد من الفتيات الشابات. فغالبية النساء العاملات في قطاع الزراعة هن من النساء الأكبر سناً العاملات في أراضي تابعة لعائلاتهن بحيث تنتج هذه الأراضي ما يكفي العائلة وتكون عائداتها قليلة جداً. أما بالنسبة للنساء الشابات اللواتي يسكن في التجمعات الحضرية أو مخيمات اللاجئين ولا يملكن الأراضي فنجدهن يعملن في المحلات التجارية وفي المهن الحرفية، خاصة اللواتي يفتقرن إلى المهارات ويحتجن إلى الدخل.

يبدو وكأن سوق العمل تعطي مجالات عمل للنساء الأكثر تعليماً وذوات التعليم القليل، ولا توفر الكثير من الفرص أمام اللواتي لديهن بعض التعليم. فنجد أن أكثر من 35% من النساء العاملات في قطاع الزراعة هن من الأميات، وأن أكثر من 75% من النساء العاملات في التعليم هن من حملة الشهادات الجامعية أو شهادات الكليات. في المقابل، هنالك حوالي 70% من الرجال العاملين في قطاع التعليم يحملون شهادات جامعية أو شهادات صادرة عن كليات.

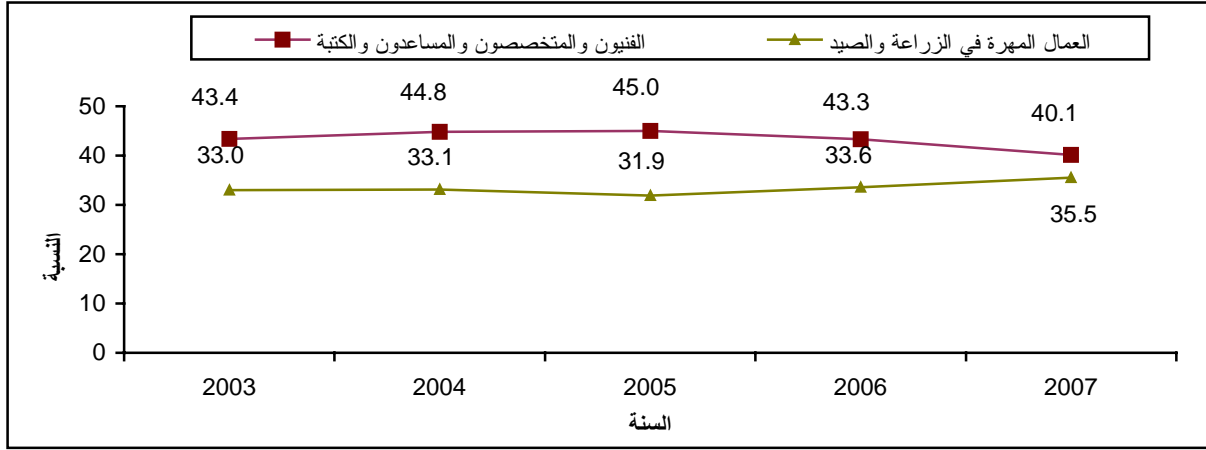
شكل 8.4: نسبة العاملين الذكور في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة، 2003-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: 2003-2007. رام الله-فلسطين.

نجد أنه منذ عام 2003 وحتى الآن فإن نسبة الذين يعملون كعمال في الخدمات والباعة في الأسواق وعمال مهرة في الزراعة والصيد أخذت في الانخفاض في الوقت الذي تزداد فيه نسبة الرجال كعمال في الخدمات وأعمال السوق. يعكس هذا الأمر تأثير القيود المفروضة على الحركة التي جعلت التجارة مصدر توظيف ذي ربح قليل. أما بالنسبة لقطاع الزراعة فنجد أن المرأة هي دوماً المهيمنة على هذا القطاع، ويظهر أن مساهمته في توفير فرص عمل للرجل أخذت في الانخفاض. وقد يفسر هذا الأمر بأن الزراعة عادة ما تعتبر مصدراً إضافياً للدخل بدلاً من أن تكون هي المصدر الرئيسي. فقطاع الزراعة يوفر فرص عمل متزايدة للمرأة في الوقت الذي تضمحل فيه هذه الفرص في قطاع الوظائف المهنية. وعادة ما يكون العمل في الزراعة دون أجر ويرتكز إلى قطع أرض صغيرة توفر ما يكفي العائلة. من خصائص هذا النوع من عمل المرأة أنه غير محمي وغير رسمي، ما يشير إلى أن الزيادة فيه تعني زيادة في عدم رسمية عمل المرأة في الأراضي الفلسطينية.

شكل 9.4: نسبة العاملات الإناث في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة، 2003-2007

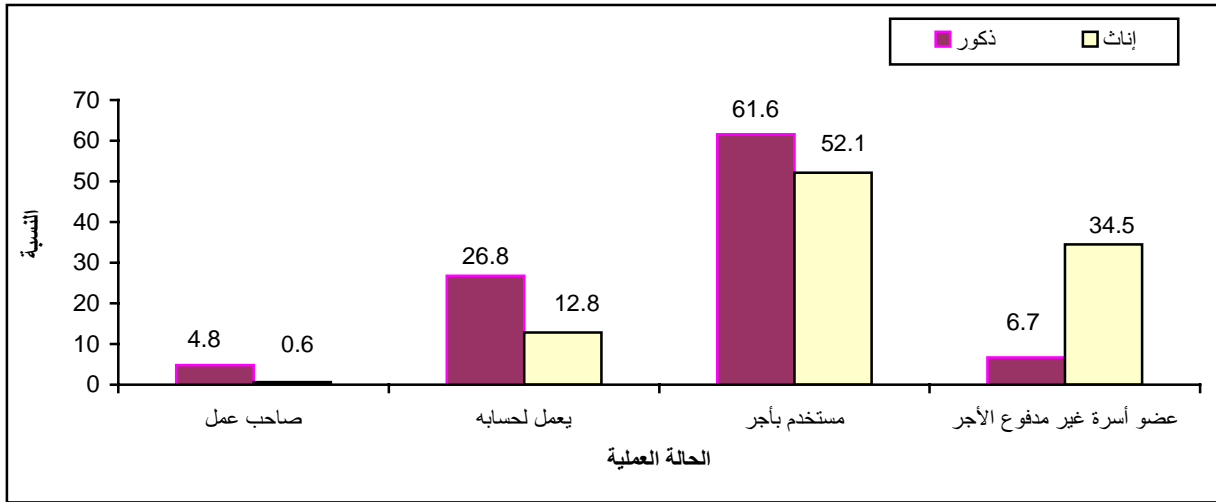


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: 2003-2007. رام الله-فلسطين.

5.4 الحالة العملية

العمل بأجر هو النمط السائد في التشغيل في الأراضي الفلسطينية للرجال (61.6%) والنساء (51.0%)، بيد أن فئة العمل العائلي بلا أجر تحتل المرتبة الثانية في واقع توظيف المرأة حيث تصل إلى 34.5%، ويحتل العمل الخاص المركز الثاني في واقع توظيف الرجل حيث سجل 26.8%. الجدير بالذكر أن السبب في أن النساء يحتلن غالبية الأعمال التي لا تدفع أجراً هو أن المجتمع الفلسطيني لا يزال ينظر إلى عمل المرأة على أنه إضافي أو تكميلي لدخل الأسرة.

شكل 10.4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والجنس، 2007

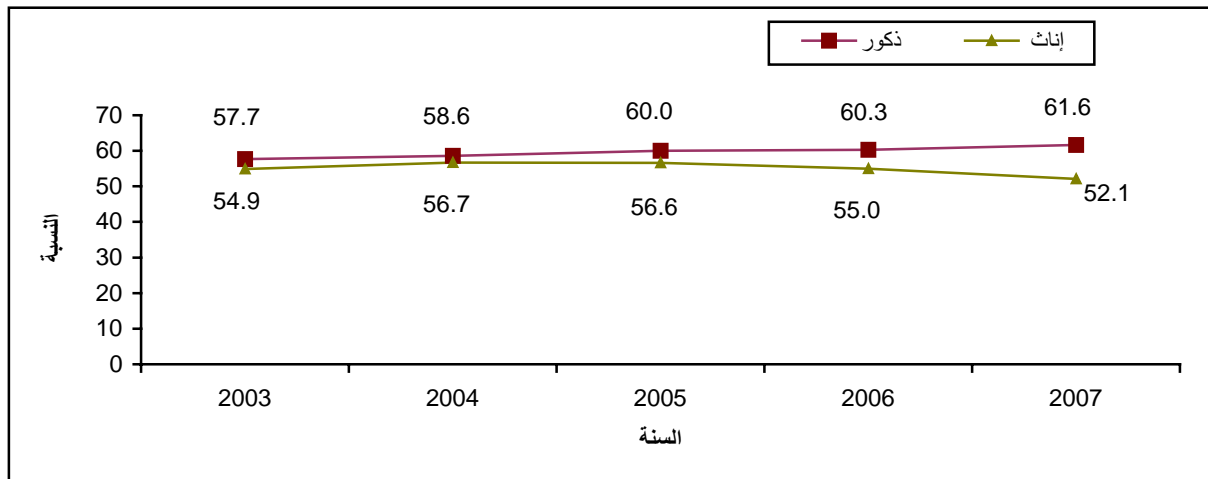


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

تشير إحدى دراسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة التي أجريت في كانون أول عام 2004 على 30 تجمعاً ريفياً فلسطينياً، أن النساء حاولن تعويض فقدان الرجال للعمل في إسرائيل وانخفاض دخل الأسرة عبر محاولة إيجاد فرص عمل، حتى لو تطلب ذلك العمل سفيراً ومبيتاً خارج تجمعاتهن. كما كشفت الدراسة عن أن معظم هؤلاء النساء عملن في الواقع في تجمعاتهن بدون أجر في أعمال زراعية، وأن بعضهن وجدن عملاً في النسيج.

ولقد أشارت النتائج انه مع مرور الزمن انخفضت نسبة النساء العاملات بأجر، والعكس صحيح بالنسبة للرجال، الذين نجد أن نسبتهم في هذا المجال آخذة في الارتفاع. وبما أن العمل العائلي بدون أجر هو عمل غير محمي فإننا نستطيع القول أن التوجه في الأراضي الفلسطينية هو نحو عدم الرسمية في عمل المرأة. كما أن هنالك تزايداً عاماً في العمل الخاص والعمل العائلي غير المدفوع، ما غير في انحدار العمل بأجر. كما برزت الزراعة وكأنها النشاط الذي يتوجه إليه جميع هؤلاء الذين انخفض توظيفهم.

شكل 11.4: نسبة المستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2003-2007



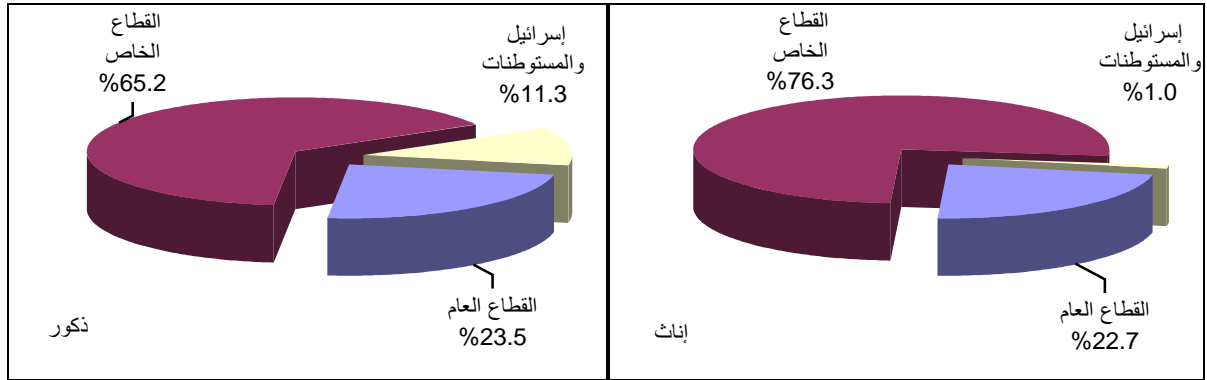
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2008. بيانات غير منشورة. رام الله-فلسطين

1.5.4 التشغيل في القطاعين العام والخاص

أشارت نتائج عام 2007 إلى أن القطاع العام كان قد وفر 23% من فرص تشغيل المرأة و 24% من فرص تشغيل الرجل. وتزداد مساهمة هذا القطاع في توفير فرص التشغيل في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (39% و 17% على التوالي). ويعود الاعتماد الكبير في قطاع غزة على وظائف القطاع العام لسببين هما: اضمحلال القطاع الخاص الناجم عن خنق الاقتصاد، وتوسيع نطاق التوظيف في القطاع العام، محاولة من السلطة الوطنية الفلسطينية امتصاص بعض النتائج السلبية للقيود الإسرائيلية.

يقوم الاقتصاد المحلي في الأراضي الفلسطينية بتوظيف المرأة التي تعمل أيضاً في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية. ويبقى هنالك مجال صغير لعمل الرجال (من الضفة الغربية) في إسرائيل في الوقت الذي يمنع فيه رجال قطاع غزة من العمل في إسرائيل.

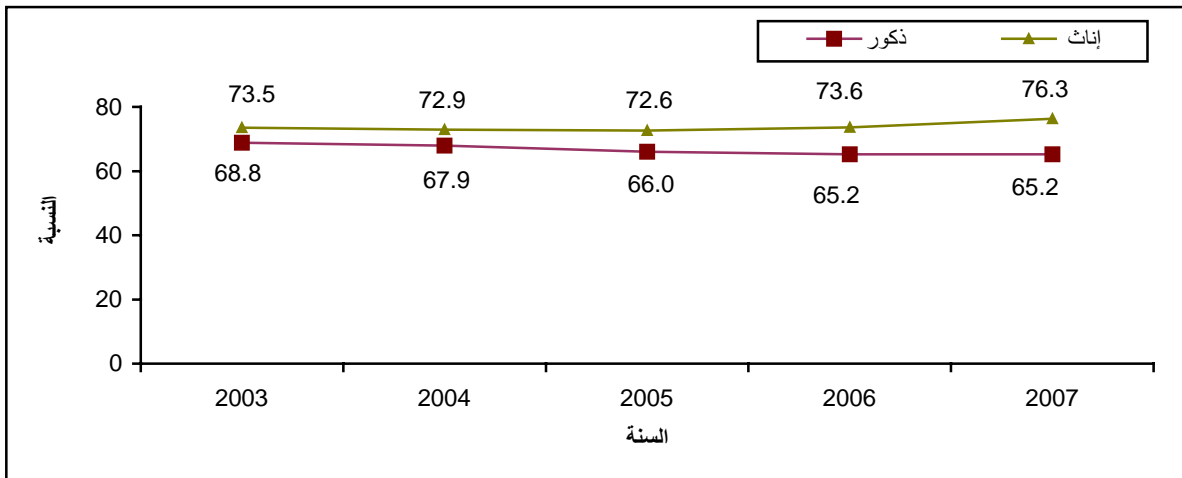
شكل 12.4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس ومكان العمل، 2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2008. بيانات غير منشورة. رام الله-فلسطين

إلا أن فرص تشغيل المرأة المتاحة لدى القطاع العام أخذت بالتناقص منذ عام 2005 بينما استمرت الفرص المتاحة أمام الرجال بالازدياد. بالمقابل، انخفضت فرص عمل الرجال في إسرائيل، ففي عام 1999، كان هنالك 26% من الرجال يعملون في إسرائيل ثم انخفضت هذه النسبة إلى 11% عام 2007. وفي الوقت الذي حافظت حصة الذكور في التوظيف على نفسها منذ عام 2003، أصبح القطاع الخاص أقل أهمية في توظيف الرجال، والعكس صحيح بالنسبة للمرأة حيث ازدادت حصة توظيفها في القطاع الخاص منذ عام 2005. على أية حال هنالك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات لفهم الديناميكيات الرئيسية التي تقف وراء هذه التغييرات القطاعية.

شكل 13.4: نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب الجنس، 2003-2007

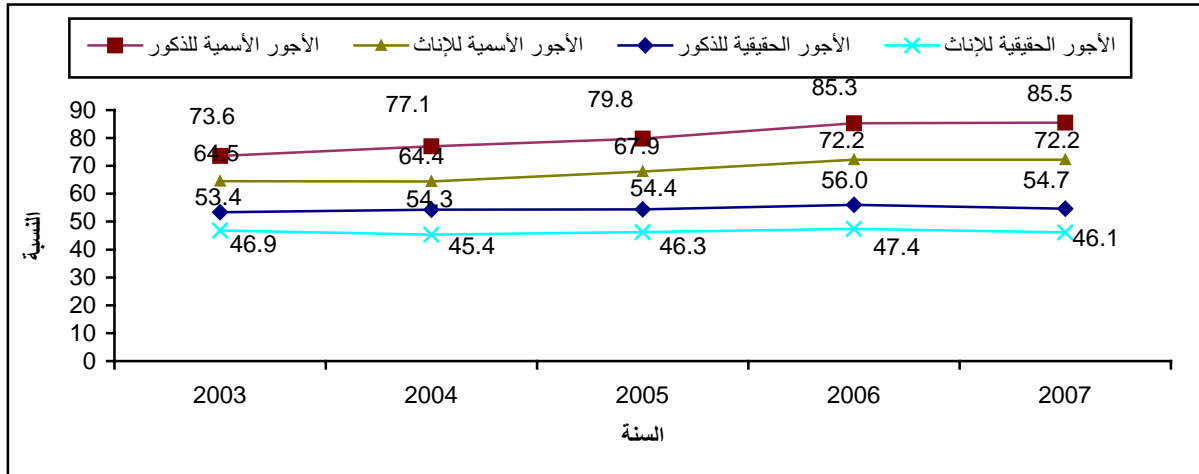


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2008. بيانات غير منشورة. رام الله-فلسطين

6.4 الأجر

أشارت نتائج المسح عام 2007، إلى أن 61.0% من الرجال كانوا يعملون بأجر مقارنة بما نسبته 52.0% من النساء. أشارت البيانات إلى وجود فجوة كبيرة في الأجر بين الرجال والنساء. وبالرغم من ازدياد الأجر الاسمي في الفترة الواقعة ما بين عام 2003 وعام 2007 إلا أن الفجوة بينهما بقيت قائمة، حيث بلغ معدل الأجر الاسمي اليومي للمرأة 64 شيكلاً عام 2003 و 74 شيكلاً للرجل في نفس العام. بينما في عام 2007، أصبح معدل الأجر الاسمي اليومي للمرأة 72 شيكلاً و 85 شيكلاً للرجل.

شكل 14.4: معدلات الأجور الاسمية اليومية والحقيقية بالشيكل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2003-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2008. بيانات غير منشورة. رام الله-فلسطين

كما أشارت البيانات إلى وجود فجوة في الأجور بين الأراضي الفلسطينية تقوم على أساس النوع الاجتماعي، حيث أن وضع النساء في قطاع غزة هو أسوأ من وضع النساء في الضفة الغربية. وتعتبر مستويات الأجور وقوتها الشرائية عاملاً حاسماً في تحديد مستويات العيش. وعند أخذ التضخم المالي بعين الاعتبار نجد أن نمط زيادة أجور الرجال والنساء يتلاشى، أي أن غلاء الأسعار أدى إلى تآكل الزيادة في الأجور، مما أدى إلى بقاء القوة الشرائية للأجور على حالها خلال الفترة الواقعة ما بين الأعوام 2003 و2007، وأثر ذلك على مستويات المعيشة التي بقيت كما هي للأشخاص الذين يحصلون على مثل هذه الأجور.

7.4 التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي

تشكل المرأة نسبة كبيرة من بين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي تصل إلى 66% حسب مصادر منظمة العمل الدولية لعام 2006. وعادة ما يكون عمل المرأة في هذا المجال عملاً عائلياً غير مدفوع الأجر أو في تطوير عمل مدر للدخل داخل البيت. لا يدخل هذا النوع من العمل ضمن إحصاءات التوظيف إلا أنه يعتبر مصدر دخل هام بالنسبة للأسر، ويدخل ضمن إطار العمل التقليدي للمرأة الذي يشتمل على الخياطة والتطريز والمأكولات المحفوظة وتربية الأغنام والدجاج وتصفيف الشعر. وقد توصل كل من Kuttab & Esim إلى أن هذا النوع من العمل لا يتطلب مهارة، ويشكل امتداداً للأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة، كما أنه لا يعتبر مصدراً مدرّاً لدخل كبير. وقد توصل إلى هذه النتيجة من خلال إجراء مقابلات مع 300 امرأة يعملن في مجالات الاقتصاد غير الرسمي عام 2002. كما أن هنالك فجوة تقوم على أساس النوع الاجتماعي في عائدات العمل في الاقتصاد غير الرسمي حيث أن عمل الرجل في هذا القطاع يشتمل على أنشطة تضمن استمرار العيش بالإضافة إلى مشاريع صغيرة، أما بالنسبة للمرأة فغالبا ما يقتصر عملها على أنشطة تضمن استمرار العيش ولا تدر عائداً مالية عالية.

وتبين دراسة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عام 2002 أن ظروف وأوضاع السوق، بالإضافة إلى المعوقات الاجتماعية الثقافية، تهدد تطور المشاريع النسائية في القطاع غير الرسمي. وتعود المشاكل التي يعاني منها الإنتاج في هذا القطاع إلى قلة رأس المال وقلة استخدام القدرات الإنتاجية، نظراً للأسواق المحدودة. كما أن القيود المشددة المفروضة على المرأة ووضعها العام الأدنى منزلة لم يمكنها من إنجاز مشاريع هامة تدخل عبرها إلى الأسواق. وتواجه المرأة مشاكل إنتاجية جمّة، تعود إلى قلة رأس المال وقلة استخدام القنوات التي يوفرها السوق، وتصبح المرأة في غالب الأحيان عرضة للاستغلال من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.

8.4 البطالة

وصلت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بالنسبة للمرأة عام 2007 إلى 22.3% مقارنة بما نسبته 23.7% للرجل. وفي قطاع غزة فإن معدلات البطالة -خاصة بين النساء- أعلى منها في الضفة الغربية (27.7% و 15.5% على التوالي) (جدول 3.4). وتعكس معدلات البطالة العالية في قطاع غزة الضيق الذي يعاني منه الاقتصاد هناك بسبب الحصار الذي يمنع العمال الفلسطينيين من عبور سوق العمل الإسرائيلي، ما يساهم إلى حد كبير في زيادة حدة المشكلة.

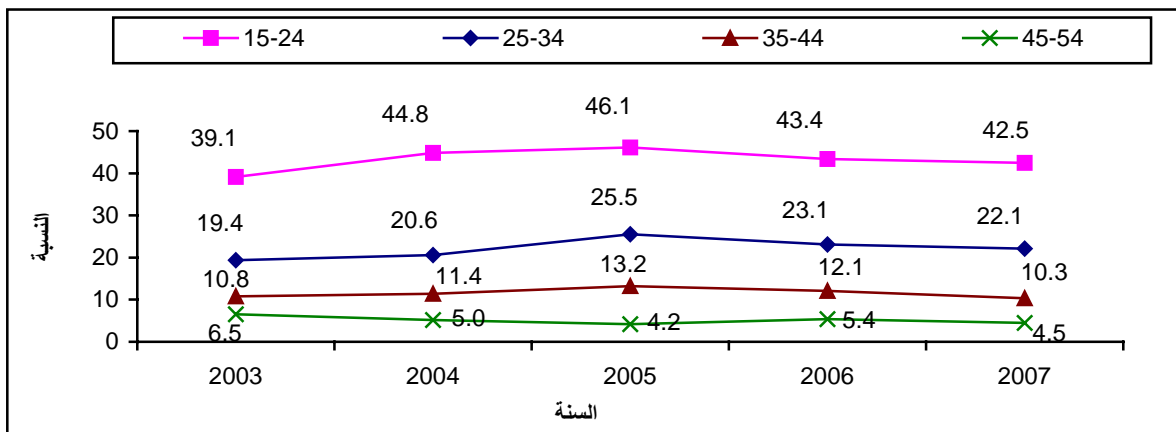
جدول 3.4: معدل نسبة البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة والجنس، 2003-2007

السنة	المنطقة			
	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2003	25.5	15.8	29.6	26.8
2004	24.3	16.6	35.9	31.6
2005	20.8	18.3	29.6	35.2
2006	18.9	17.6	35.1	32.3
2007	18.3	15.5	29.7	27.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية 2003-2007. رام الله-فلسطين.

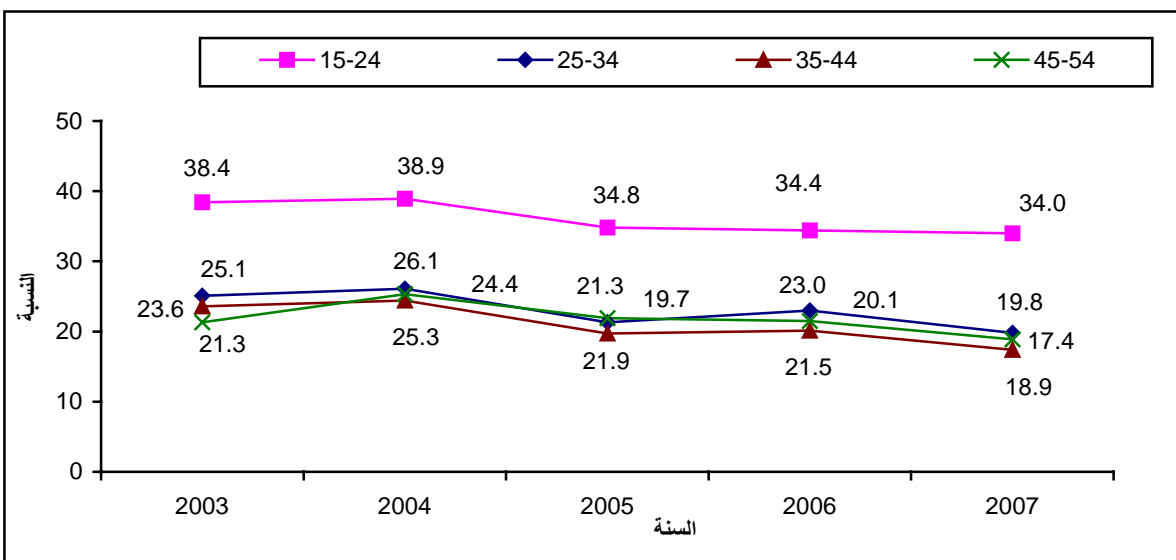
وعند النظر إلى معدلات البطالة حسب العمر، نجد أن الفئات العمرية الأصغر سناً هي التي تعاني من أعلى معدلات البطالة، وهذا ينطبق على الرجال والنساء. وقد يعود السبب في ذلك إلى بقاء الفئات العمرية الأكبر، خاصة المرأة المتزوجة، في السوق إلى فترات أطول. وقد قدمت دراسة للبطمة وسوتنيك أجريت عام 2007 أدلة على أنه بالرغم من أن المرأة المتزوجة تشكل أقلية بين النساء المنخرطات في سوق العمل، إلا أن نسبة النساء غير المتزوجات في سوق العمل آخذة بالتناقص، ما يعني أن المرأة المتزوجة تظل في سوق العمل مدة أطول من ما مضى. كما تعكس معدلات البطالة العالية هذا التدهور العام للاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على إيجاد فرص عمل للأجيال القادمة.

شكل 15.4: معدل البطالة للإناث من بين المشاركات في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الفئات العمرية، 2003-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

شكل 16.4: معدل البطالة للذكور من بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الفئات العمرية، 2003-2007

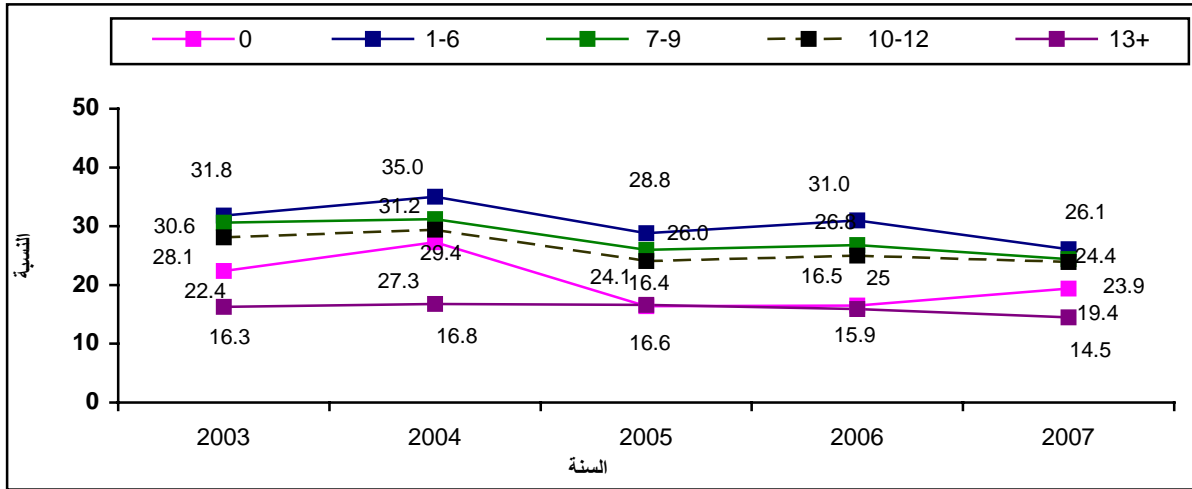


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

يبين الشكلين 17.4، 18.4 أن معدلات البطالة القصوى لعام 2007 كانت بين النساء اللواتي أنهن 13 سنة أو أكثر في التعليم. ويختلف الوضع بالنسبة للرجال حيث أن أعلى معدلات البطالة بينهم بين أولئك الذين أمضوا (1-6 أعوام) في التعليم. يبين هذا الاختلاف بين الرجال والنساء الصعوبات التي تواجهها المرأة في سوق العمل، كما يعكس انحياز هذا السوق الذي يتيح المجال للرجال من جميع المستويات التعليمية عبوره، ولكنه يتيح مجال العبور للمرأة ذات مستوى التعليم العالي حيث أن الوظائف المخصصة لها تقع في قطاعات محدودة.

شكل 17.4: معدلات البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للذكور (15 سنة فأكثر) حسب عدد سنوات الدراسة،

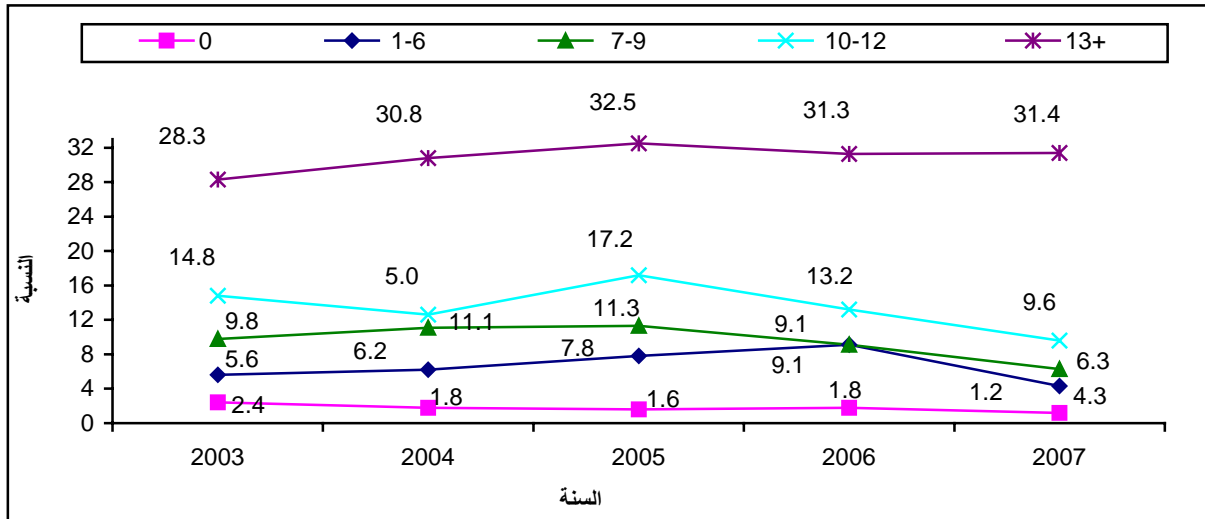
2007-2003



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

شكل 18.4: معدلات البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للإناث (15 سنة فأكثر) حسب عدد سنوات الدراسة،

2007-2003



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله-فلسطين.

9.4 النتائج والتوصيات

أثبتت نتائج هذه الدراسة النقاط التالية:

• بالرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على معدلات مساهمة المرأة في سوق العمل، إلا أن هذه المعدلات تبقى منخفضة جداً.

• هنالك استمرار في الفصل الأفقي والعمودي في سوق العمل، حيث يشير الفصل الأفقي إلى تركيز النساء في عدد قليل من القطاعات، ويبدو أن عمل المرأة الفلسطينية مركز في قطاعين هما الزراعة والخدمات. ويشير الفصل العمودي إلى أن المرأة تحتل المستويات الدنيا من الوظائف، ما يعني أنها لا تتمتع بالتأثير في صنع السياسات وأنها تتقاضى أجراً أقل.

• تصل معدلات البطالة بين الرجال والنساء إلى أقصى حد لها في الفئة العمرية الشابة (15-24) سنة. ويعود هذا الأمر إلى مجموعة من الأسباب مثل تدهور الوضع الاقتصادي وأن مجموعات الفئات العمرية الأكبر تظل فترات أطول في سوق العمل.

• ترتفع معدلات البطالة بين النساء اللواتي حصلن على 13 سنة دراسية فأكثر.

• سوق العمل في قطاع غزة هو أسوأ حالاً منه في الضفة الغربية.

بالرغم من المصاعب الجمة التي تواجهها المرأة والناجمة عن الوضع الاقتصادي، إلا أن هنالك إمكانيات كبيرة تكمن في سوق العمل من شأنها أن تعطي المرأة مجال انخراط أكبر، حيث أن الاتجاهات الاجتماعية في هذا المجال تميل لصالح المرأة، كما أن المرأة تبدي استعداداً كبيراً للانخراط في هذا السوق. من هذا المنطلق، نستطيع وضع عدد من التوصيات السياساتية لإزالة العوائق في جانب العرض والطلب التي تقف في وجه مشاركة المرأة في سوق العمل، مثل:

1. في جانب الطلب: معالجة الفصل الأفقي والعمودي في سوق العمل من خلال سياسات واضحة وموجهة. نتفاهم هذه المشكلة لدى القطاع الخاص، ما يجعل مسألة معرفة أصحاب العمل بالنتائج السلبية الناجمة عن التمييز ضد المرأة والعقوبات التي يواجهونها في حال استمرار هذا التمييز مسألة ضرورية. نستطيع النقابات لعب دور كبير في هذا المجال من حيث المراقبة وتشجيع أصحاب العمل على إتباع سياسات عادلة.

2. سن تشريعات تعمل على معالجة قضية الفصل العمودي والأفقي، وسن قوانين تحمي المرأة من كافة أشكال المضايقة في العمل.

3. في جانب الطلب: ترتفع معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية وتشكل رعاية الأطفال عائقاً كبيراً يقف أمام مشاركة المرأة في سوق العمل، بالتالي، فإن إجراء تدخلات تؤدي إلى إيجاد حضانات ذات رسوم تقع ضمن النطاق المقبول سيشجع المرأة على الانخراط في سوق العمل.

4. هنالك نقص شديد في فرص العمل الجزئي الذي يحتاج إليه المجتمع الفلسطيني الذي يكرس نفسه لصالح تربية الأطفال، ما يعطي مرونة للأمهات العاملات من حيث ساعات العمل. بالتالي فإن توفير فرص عمل جزئي وتقاسم العمل الذي يسمح للأمهات العاملات القيام بدوره (دور المرأة التي توفر الرعاية ودور المرأة التي تحصل على دخل) هي منطقة تدخل هامة.

5. قد يساهم تشجيع تأخير عمر الزواج في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

6. يعتبر دعم المنظمات الأهلية النسوية للوصول إلى المجتمع وتدريب ومساندة المرأة المنخرطة في المهن القانونية والإرشاد القانوني، وتمكين المرأة والأسرة اقتصادياً واجتماعياً، من التدخلات الضرورية.

7. يجب أن تتناول مجالات خلق فرص العمل، والضمان الاجتماعي وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي إلى احتياجات وظروف الرجال والنساء في مختلف المجالات. هنالك فرص لتطوير أساليب وبرامج متعددة الجوانب تراعي قضية النوع الاجتماعي خاصة في ضوء دمج قضايا النوع الاجتماعي ضمن المستويات العالمية وفي مختلف وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. تستطيع وزارة شؤون المرأة أن تلعب دوراً هاماً في هذا المجال من حيث ضمان حصول المرأة على مجموعة من الخدمات التي تلبى احتياجاتها.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2007. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مؤتمر صحفي حول أوضاع السكان عشية اليوم العالمي للسكان.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني (كانون أول 2005-كانون ثاني 2006) المؤتمر الصحفي للنتائج الأولية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. فلسطين في أرقام. رام الله- فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاء 2005. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. فلسطين في أرقام. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المؤتمر الصحفي للنتائج الرئيسية للمسح الصحي الديموغرافي، 2004. رام الله- فلسطين.
- **Al-Botmeh and Sotnik (2007)** Determinants of female labour force participation rate in the West Bank and Gaza Strip. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) Ramallah – Palestine.
- **Palestinian Central Bureau of Statistics (2006)**, Demographic and social consequences of the separation barrier on the West Bank.
- **ILO (2006)**, the situation of workers in the Arab Occupied Palestinian Territories, Report of the Director General, Appendix, ILO Conference, 95th session.
- **UN Social and Economic Commission for Western Asia, ESCWA (2005)**, Social and economic situation of Palestinian women 1990-2004.
- **UNIFEM (2005) Gender Profile: occupied Palestinian territories, women: war and peace.**
- **Palestine Economic Policy Research Institute, MAS (2004)**, Economic Monitor.
- **Development Studies Institute of Birzeit University/UNDP (2004)**, Palestinian Human Development Report.
- **World Bank (2004)** Four year of the Intifada, closures, and Palestinian economic crisis.
- **World Bank, (2000 & 2002)** World Development Report, Washington DC.
- **Kuttab E. and Barghouti R. (2002)**, Impact of the armed conflict on Palestinian women. A paper presented to UNIFEM/UNDP.
- **Hammami, R. (1998)**, 'Integrating Women into Wage Employment in Palestine: Strategies, Difficulties, and Rewards', in Ministry of Labour, International Conference on Employment in Palestine. Ramallah (in Arabic).
- **World Bank, (2005)** The Palestinian economy and the prospects for its recovery: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, No. 1.

المرأة في الحياة العامة والسياسية

1.5 مقدمة

يشمل هذا الفصل عرضاً لواقع النساء في المناطق الفلسطينية، في الحياة السياسية والعامة وذلك بناء على أحدث المعطيات الإحصائية المتوفرة، كما يشمل تحليل العوامل التي تؤثر على هذا الواقع سواء أكانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وتشريعية. يتطرق الفصل لواقع النساء في مجال السياسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي. أما في الحياة العامة، وتشمل ما تقوم به النساء من أدوار اجتماعية، وثقافية، واقتصادية فسيتم التركيز على بعض الجوانب المتوفرة عن واقع النساء في المجال العام، من منظور مفهوم المواطنة، إضافة لتحليل المؤثرات على هذا الواقع سواء أكانت البنية التشريعية أو القانونية أو الثقافية إضافة إلى البنية الاقتصادية، والسياسية. سيشمل المستوى الرسمي: تواجد النساء في أجهزة السلطة المختلفة مثل الوزارات وأجهزة السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والمجالس المحلية والبلدية، أما المستوى غير الرسمي فيشمل: الاتحادات والنقابات، والأطر الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات.

2.5 المحددات العامة لمشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة

يتأثر واقع النساء في الحياة السياسية والعامة بالعديد من العوامل أهمها، في الحالة الفلسطينية وكما هو واقع الحال في العديد من الدول المستعمرة، بواقع الاحتلال وأيضاً بواقع تطور ونمو الحركة الوطنية المقاومة لأشكال الاحتلال المختلفة والمتعاقبة على فلسطين. في الواقع الفلسطيني تأثر واقع النساء، سواء في فلسطين ما قبل النكبة أو في الأراضي الفلسطينية عام 1967 أو في الشتات بنمو وتطور دور الحركة الوطنية الفلسطينية، كما تأثر هذا الواقع بتأسيس أول سلطة فلسطينية على جزء من أرض الوطن بعد اتفاقات أوسلو 1993. إن هذا لا يعني أن النساء متلقيات سلبيات لإرادة سياسية أو سياسات عامة ولكن النساء أيضاً كن فاعلات على مدى قرن ونيف في تنظيم أنفسهن وتنظيم مشاركتهن في الحياة السياسية والعامة منذ بداية القرن العشرين. إذاً بالإمكان القول أن هناك ثلاثة عناصر تؤثر على واقع المرأة السياسي والعام تشمل الاحتلال، وتطور ونمو الحركة النسوية وتطور الحركة الوطنية (بما فيها السلطة الفلسطينية فيما بعد).

3.5 الإطار العام لمفهوم المواطنة الفلسطيني وأثره على النساء

أدى توقيع اتفاقية أوسلو إلى تشكيل السلطة الفلسطينية التي بدأت تؤدي وظائفها كشبه دولة ما أطلق جديلاً واسعاً حول أطر وماهية المواطنة الفلسطينية. تكمن إشكالية المواطنة في إطارها العربي بشكل عام بأن هناك صعوبة في تطبيق مفهوم المواطنة على النظم والمجتمعات العربية، نظراً لتأثير واندماج القرابة والعصبية في نظم الحكم المختلفة والاعتراف بها كجزء من النظام السياسي أو كأحد مصادر شرعيته (كانديوتي 2000: vx). وظهرت آراء أخرى لنساء يرين أن مفاهيم المواطنة لا تنطبق على الوضع في المنطقة العربية، وطالبن بإطار مفاهيمي أكثر تحديداً يقوم على الخصوصية الثقافية (جوزف 1994، 2000؛ التركي 2000؛ شراد 2000). وناقشت التركي، على سبيل المثال، إمكانية تحقيق المواطنة من خلال علاقات القرابة والجماعات المحلية التي قد تعمل في آن واحد على تمكين النساء أو على

إضعافهن. وطرح آخرون آراء لصالح مفاهيم المواطنة تقوم على توسيع نطاق الحقوق الفردية للنساء كأفراد، وعكس التركيبي، قامت تلك الأصوات بـ "إدانة القبضة الخانقة التي تمارسها قوى الجماعات المحلية والدينية عليهن" (كنديوتي 2000: xv؛ حاتم 2000؛ جاد، جونسون وجقمان 2000). أشارت الانتخابات المحلية والتشريعية الفلسطينية الأخيرة إلى تأثير صلات القرابة (عشائرية وحمائلية) على النساء سلباً أو إيجاباً كما سيشار له عند عرض نتائج الانتخابات.

تتضمن الآراء أعلاه افتراضاً بأن الدولة تقوم ككيان ذي سيادة على رقعة من الأرض محددة بدقة ومجموعة محددة من السكان (مواطنين)، وليس هذا هو الوضع في فلسطين. وفي حين أن مفاهيم المواطنة قد تكون قابلة للتطبيق على دول ذات سيادة معترف بها، فإن استراتيجيات النساء لتوسيع حقوق مواطنتهن تستوجب النظر إليها في ضوء البنى العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على هذه الحقوق. فإن المطالبة بالحقوق في وضعية لا تكون الدولة فيها قائمة بالمفهوم القانوني أو السياسي قد تدفع النساء إلى حصر أنفسهن ضمن مفهوم للحقوق ضيق التحديد في حين تنهوى دولهن ومجتمعاتهن تحت وطأة الاحتلال وهو ما قد يؤدي إلى تهميش أعظم لحقوق النساء ومطالبتهن.

في حين أن معظم الدول العربية ما بعد الاستعمار تواجهها أزمت اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، فإن السلطة الوطنية الوليدة تجابه ظروفاً أكثر تهديداً. أول هذه الظروف يتعلق بالمحدودية العملية للموارد المحلية مما يحد من مقدرة السلطة الفلسطينية على إنجاز التحول الاجتماعي أو على العمل من أجل ذلك كما حدث في الدول العربية ما بعد الاستقلال. إن معظم هذه الموارد رهن بالسيطرة والتصرفات الجزائية الإسرائيلية (خان وهلال 2004). وثاني هذه الظروف يتعلق بوجود السلطة الفلسطينية بحد ذاتها نظراً للتدمير المنهجي المستمر لبنيتها التحتية ومعظم مشاريعها التنموية. وثالث هذه الظروف يتعلق بالمعارضة السياسية القائمة التي تمددها المجابهة المستمرة والافتقار إلى اتفاق سلام بالقوة. أما رابع هذه الظروف فيتعلق بطبيعة السياسات ذاتها التي تتبعها السلطة الفلسطينية. وكما قالت موليينيه فإن سياسات الحكومة والالتزام بتحرير النساء كان له وقع حاسم على مضمون المواطنة للنساء (موليينيه 2001: 50). كل واحد من هذه العوامل قد يؤخر إجراءات تحرير النساء ومطالبتهن بالحقوق.

كان يفترض أن تحكم السلطة الفلسطينية مناطق الحكم الذاتي مدة خمس سنوات انتقالية قيدها بشدة إجراءات الأمن الإسرائيلية. إن وقع هذه الشروط والعقوبات قد خلف ندوباً عميقة لدى المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلى العلاقات بين الجنسين بشكل خاص كما سيجري نقاشه أدناه. انتهت مدة الفترة الانتقالية كما جرى تعريفها في اتفاق أوسلو في أيار/مايو 1999 وما زالت المفاوضات حول قضايا الحل النهائي جارية حتى اليوم.

1.3.5 السلطة الفلسطينية والمعالم القانونية للمواطنة الفلسطينية

كانت المواطنة قبل اقتلاع الشعب الفلسطيني من جذوره عام 1948 مرتبطة وفق تعريف الانتداب البريطاني بالأرض. كان الفلسطينيون هم "من يقطنون في فلسطين" (مسعد 1995: 468-469 Massad) وكانت المواطنة تقوم على رابطة الدم من خلال الأب. أصبحت المواطنة الفلسطينية معضلة مع تأسيس السلطة الفلسطينية. لقد منح اتفاق أوسلو السلطة الفلسطينية حق إصدار قانون أساسي فقط. وكانت المسودات الأولى لهذا القانون الأساسي تعكس حقيقة عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تعريف من هو الفلسطيني وفقاً للمبادئ الوطنية الفلسطينية، نظراً لاعتبار قضية عودة اللاجئين من قضايا الحل النهائي. ولكي لا يقوم فصل رسمي بين الوطنية/الهوية الفلسطينية والمواطنة الفلسطينية، فإن المسودات الأولى

للقانون الأساسي¹ أجلت تعريف المواطنة إلى فترة لاحقة في المستقبل (حمامي وجونسون 1999). في آخر صيغة للقانون الأساسي الفلسطيني لشهر آذار/مارس عام 2003 (المادة 12) حددت طرق انتقال الجنسية الفلسطينية والتي منحت النساء للمرة الأولى حق منح جنسيتها إلى أولادهن (جاد 2003: 9). كانت المسودات الأولى للقانون الأساسي قد ذكرت أن فلسطين تقبل وتحترم مجموعة كاملة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، بما في ذلك اتفاق الأمم المتحدة لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو CEDAW)، وقد وفر هذا أساساً لتبني الاتفاقيات الدولية كمصادر للتشريع. تمت معالجة الأمومة ورعاية الطفل والعائلة، وهي كلها مركزية بالنسبة للمواطنة الفلسطينية، في معظم الوثائق القانونية للسلطة الفلسطينية كواجب على المجتمع ولكن لم يترتب على ذلك التزام مالي على السلطة الفلسطينية بتحقيق ذلك الواجب (جاد، جونسون، جقمان 2000). كانت رعاية الطفل وخدمات الأمومة تقليدياً مهمة المنظمات النسائية والنسوية التي لم تقدم لها السلطة الفلسطينية أي مساندة لتمكينها من الاستمرار في عملها. وقد أعطيت صورة عن النساء في كثير من القوانين مثل القانون المدني وقانون الخدمة المدنية بأنهن يعتمدن على الرجال. والأهم من ذلك أن التغييرات في القوانين لم تترجم إلى سياسات في الحالات التي كانت تستدعي التزاماً مالياً من قبل السلطة الفلسطينية. لذا، يمكن الاستخلاص أن خط سياسات بدون ميزانيات يقلل من مدى الالتزام بتحقيق تلك السياسات. تفتقر السلطة الفلسطينية أيضاً، بشكل يتوازى مع غياب تعريف واضح للمواطنة، إلى مجموعة منسجمة من السياسات الهادفة إلى تطبيق حكم القانون كضمان هام لحقوق المواطنين. إن أكثر سياسة مرئية هي تلك التي تتعلق بالمهمة الأمنية التي كلفت بها السلطة بموجب اتفاق أوسلو.

4.5 التعبيرات الثقافية عن المواطنة الفلسطينية

تختلف صورة 'المرأة المثالية' أو 'المرأة الجديدة' حسب المشروع الوطني للتحديث لدى كل دولة. محجبة/دون حجاب، امرأة عاملة/ربة منزل، مناضلة في الكفاح المسلح/راعية لشؤون الغير، كل هذه تفصيلات ثنائية تمثل رؤى وطنية مختلفة تكون الصفات الأساسية لصورة المرأة ودورها في المشروع الوطني الجديد. ففي فترة الثورة ظهر نموذج المرأة الخصب المنجبة للذكور وكذلك نموذج المرأة المقاتلة حاملة البندقية. في مرحلة بناء السلطة بالإمكان القول أن النموذج الأبرز هو لتلك المرأة المهنية العاملة في صفوف أجهزة السلطة المختلفة ما فتح أبواب أجهزة السلطة المختلفة سواء على المستوى التنفيذي، والتشريعي أم القضائي أمام أعداد كبيرة من النساء.

¹ بما أن امتلاك دستور هو من علامات السيادة سمح اتفاق أوسلو للفلسطينيين أن يكون لهم ما يسمى 'القانون الأساسي' لتنظيم الحكم خلال الفترة المرحلية (الانتقالية) (1993-1999) "ويجوز تمديده حتى تطبيق دستور جديد للدولة الفلسطينية" (المادة 106 من مسودة القانون الأساسي كما وردت لدى فريدمان 1999 : Friedman 2).

جدول 1.5: توزيع موظفي القطاع العام في الأراضي الفلسطينية حسب المسمى الوظيفي والمنطقة والجنس حتى شهر آب 2008

قطاع غزة			الضفة الغربية			الأراضي الفلسطينية			المسمى الوظيفي
كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	
6	0	6	24	2	22	30	2	28	وكيل وزير
35	2	33	57	2	55	92	4	88	وكيل مساعد
48	4	44	53	9	44	101	13	88	مدير عام الوزارة A3
231	20	211	367	42	325	598	62	536	مدير عام في الوزارة A4
2,432	443	1,989	2,819	528	2,291	5,251	971	4,280	مدير (A,B,C)
28,066	8,570	19,496	13,201	4,313	8,888	41,267	12,883	28,384	موظفون من درجة 1-10
715	181	534	45	5	40	760	186	574	أخرى
31,533	9,220	22,313	16,566	4,901	11,665	48,099	14,121	33,978	المجموع

ملاحظة: البيانات لا تشمل العاملين في وزارة التربية والتعليم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر 8 للعام 2008. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة)

البيانات السابقة تظهر أن نسبة النساء العاملات في قطاع الحكومة العام يبلغ حوالي 29.3% من العاملين في ذلك القطاع وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة والتي لم تتخطى 16.0% للعام 2007. ولكن تظهر البيانات أن أعلى نسبة لمشاركة النساء في القطاع الحكومي هي في وظائف الدرجة 1-10 حيث تبلغ نسبتهن 31.2% من مجموع العاملين في وظائف الدرجة 1-10. أما على مستوى وكيل مساعد، على سبيل المثال فتبلغ نسبة النساء 4.3% وعلى مستوى المدراء العامين رتبة A3 فتبلغ 12.9% ومدراء A4 تبلغ 10.3% ومستوى مدير A,B,C فتبلغ 18.5% فقط، إن هذا يعني انه كلما قلت الدرجة زاد عدد النساء. كان بالإمكان وجود عدد أكبر من النساء في الوظائف العامة حسب هذا المنحى العام، ولكن نظرا لوجود عدد كبير من الموظفين العموميين في الأجهزة العسكرية والأمنية المختلفة قلل ذلك من فرص النساء نظرا لهيمنة الذكور بشكل عام على هذه الوظائف، وهو ما جعل نموذج "المرأة المقاتلة" يأقل في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أن كان نموذجا في فترة "الثورة". يوضح الجدول التالي عدد الموظفين العموميين المدنيين والعسكريين.

جدول 2.5: أعداد موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية لفترات مختلفة، 2005-2006

البيان	المدنيون العدد	العسكريون العدد	أعداد جنود تحت الاختبار	مجموع الأعداد بدون جنود تحت الاختبار	مجموع الأعداد متضمناً جنوداً تحت الاختبار
شهر 2005/1	75,766	57,067	5,469	132,833	138,302
شهر 2005/6	78,744	57,067	4,676	135,811	140,487
شهر 2005/12	79,705	57,067	13,966	136,772	150,738
شهر 2006/1	79,722	57,067	20,839	136,789	157,628
شهر 2006/2	80,786	57,067	20,584	137,853	158,437
شهر 2006/3	81,043	57,067	20,793	138,110	158,903
شهر 2006/4	81,007	57,611	20,712	138,618	159,330
شهر 2006/5	81,079	58,388	19,816	139,467	159,283

المصدر: وزارة المالية، تقارير شهرية 2006

يظهر الجدول السابق أن عدد الموظفين العسكريين بما فيهم من هم تحت الاختبار يبلغ 49.0% من مجموع موظفي السلطة الفلسطينية حتى عام 2006. بالرغم من هذا شجع وجود السلطة الفلسطينية النساء على اقتحام مواقع عمل جديدة مثل تمثيلهن في السفارات الخارجية.

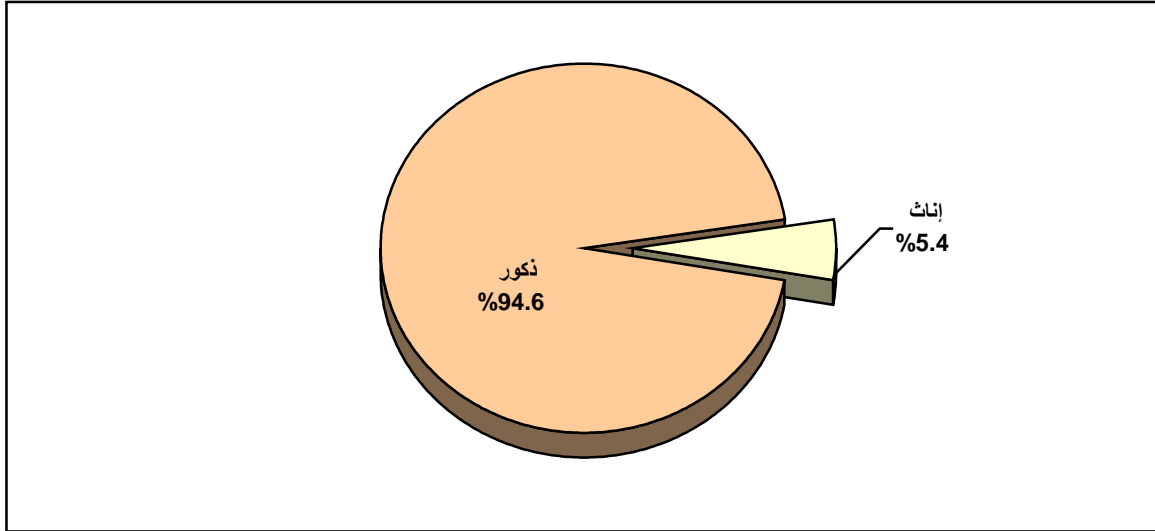
1.4.5 تمثيل النساء مقارنة بالرجال في السفارات ومواقعهن

جدول 3.5: العاملون في وزارة الخارجية حسب الجنس والمنطقة، 2006

الأراضي الفلسطينية			قطاع غزة			الضفة الغربية			المؤشر
المجموع	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	
337	83	254	244	51	193	93	32	61	عدد العاملين في وزارة الخارجية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. السجلات الإدارية. رام الله- فلسطين

شكل 1.5: التوزيع النسبي لسفراء السلطة الوطنية الفلسطينية في الخارج حسب الجنس، 2008



المصدر: وكالة فرانس الإعلامية، 2008/5/5 الساعة 6:16

يشير الجدول والشكل أعلاه إلى أن نسبة تمثيل النساء في وزارة الخارجية الفلسطينية بلغ 24.6% من مجموع العاملين في تلك الوزارة، وأن عدد السفيرات في الخارج بلغ نسبة 5.4% بعد أن كان 2.1% في عام 1992 (سيدتان من أصل 93 سفيراً). إضافة لذلك حافظت وزارة شؤون المرأة والتي تم تأسيسها عام 2003 على الرغم من التقلبات السياسية التي أدت إلى التغييرات وزارية عديدة، حيث صمدت الوزارة فترة رئاسة حركة حماس للسلطة (شباط 2006 - حزيران 2007) ولم يتم العمل على إلغائها كما توقع البعض. (مقابلة مع الوزيرة أمل صيام) تعمل الوزارة كألية وطنية لدمج قضايا المرأة على كافة المستويات الحكومية والمجتمعية ما يجعلها تلعب دوراً رقابياً وتقييمياً هاماً إضافة لدورها في الضغط والتنسيق مع الأطراف الفاعلة في المجتمع على قضايا المرأة، ولكن تعاني الوزارة من قلة الدعم المالي والمخصصات من قبل ميزانية الدولة، وتعتمد في عملها على التمويل الخارجي لمشاريعها كبقية معظم الوزارات الفلسطينية. كما أن التغيير المستمر في التشكيلات الوزارية والذي يؤدي لتغيير الوزيرة لا يساعد الوزارة في إتباع إستراتيجية عمل مستقرة بل تتغير برؤى ومنهجية كل وزيرة.

2.4.5 النساء والقضاء

بالرغم من ظروف عدم الاستقرار السياسي الذي مازال سائداً في الأراضي الفلسطينية، إلا أن النساء استطاعت أن تتقدم بخطى حثيثة في مجال القضاء. إن هذا التقدم يحد منه بالطبع أن سلطة القانون مازالت مهمشة وما يطلق عليه ظاهرة الفلتان الأمني مازالت باقية في بعض المناطق، كما أن الانفصال الجغرافي والسياسي الحاصل حالياً يمنع من توحيد وتطوير سلطة قضاء واحدة في الأراضي الفلسطينية. لذا فإن التقدم الحاصل في أوضاع النساء في هذا القطاع يحد من أثر الوضع السياسي العام والذي يهيمش سلطة القضاء ككل بما فيها الرجال والنساء.

جدول 4.5: المحامون المزاولون للمهنة والمدعون العامون في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة 2000، 2006

2006			2000			المحامون والمدعون العامون
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
						المحامون*
1,424	411	1,013	732	250	482	ذكر
290	80	210	76	26	50	أنثى
1,714	491	1,223	808	276	532	المجموع
						المدعون العامون
102	58	44	64	36	28	ذكر
14	9	5	0	0	0	أنثى
116	67	49	64	36	28	المجموع

* البيانات تمثل أعداد المحامين المسجلين في نقابة محامي فلسطين فقط

الجدول السابق يوضح أيضاً المنحى العام الدال على زيادة عدد النساء في مهنة المحاماة، الادعاء العام والقضاء. فبينما كانت نسبة المحاميات في الضفة الغربية لعام 2000 لا تتعدى 9.3% من مجموع المحامين وفي قطاع غزة لا تتعدى 9.4% وصلت نسبة المحاميات في عام 2006 إلى 17.0% في الضفة الغربية و 16.3% في قطاع غزة. أما في الادعاء العام فكانت نسبة تمثيل النساء في هذا المجال صفراً في عام 2000 وصلت إلى 10.2% في الضفة الغربية وإلى 13.4% في قطاع غزة.

أما في مجال القضاء فكانت نسبة تمثيل النساء 3.1% في الضفة الغربية و 5.6% في قطاع غزة في عام 1997، وصلت نسبة القضاة من الإناث في عام 2006 إلى 7.0% في الضفة الغربية وتدنّت إلى 4.2% في قطاع غزة. قد يعود هبوط عدد القضاة من الإناث في قطاع غزة إلى حدة المنافسة مع الرجال ونسبة البطالة العالية في القطاع ولكن الأمر يتطلب مزيداً من البحث للوقوف على أسباب هذا الانخفاض.

إن هذا المنحى العام في الدفع بالنساء لمراكز القضاء ساهم في دفع مؤسسة القضاء الشرعي لأخذ خطوات أيضاً في نفس الاتجاه. حيث وللمرة الأولى في فلسطين تقدمت محاميتان لخوض الانتخابات ضمن مسابقة اختيار عدد من القضاة الشرعيين للعمل في المحاكم الشرعية في سابقة توصل المرأة الفلسطينية لهذا المنصب لأول مرة. المرشحتان كانتا من ضمن 45 متسابقاً كلهم من الرجال، شجع هذا الأمر قاضي القضاة والذي يدفع بأن يكون هناك مزيداً من المرشحات النساء لهذا المنصب نظراً لأهمية عمل نساء في القضاء الشرعي والذي يمس الحياة اليومية لكثير من النساء في قضايا تتسم بحساسية، إذ تقوم قاضية القضاء الشرعي بممارسة عقود الزواج إضافة إلى نظرها في قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق، الزواج، حضانة الأطفال، النفقة وما شابهها من قضايا.

3.4.5 النساء والسلطة التشريعية

جدول 5.5: عدد أعضاء المجلس التشريعي في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2007

المؤشر	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
عدد أعضاء المجلس التشريعي	74	10	84	41	7	48	115	17	132

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2007، رام الله - فلسطين

يوضح الجدول السابق تزايد أعداد النساء الممثلات في المجلس التشريعي والتي تبلغ نسبتهن في المجلس الحالي 12.9% (17 عضوه من مجموع 132) بعد أن كانت نسبتهن في المجلس السابق 5.6% (5 عضوات من مجموع 88) وبهذا تأتي المناطق الفلسطينية في المرتبة الرابعة في نسبة تمثيل النساء في البرلمان بعد كل من العراق، تونس، السودان. كما تقترب فلسطين في نسبة تمثيل النساء في البرلمان من النسبة العالمية والتي تقدر بـ 18.4% حسب دراسة حديثة للأمم المتحدة والتي تتوقع أن يتساوى عدد النساء مع الرجال في برلمانات العالم بحلول عام 2045 (نيويورك تايمز، 2008/9/19). كما أن فلسطين تتقدم على بقية الدول العربية في نسبة تمثيل النساء في البرلمان حيث تأتي بعد البرلمان العراقي والذي تبلغ نسبة تمثيل النساء فيه 25.5%، أنظر جدول 1 في الملحق.

تزايدت أيضاً نسبة المرشحات من النساء في الانتخابات التشريعية الأخيرة في كانون ثاني 2006 حيث كان عدد المرشحات على مستوى الدوائر خمس عشرة مرشحة لم يفز منهن أحد، ترشح منهن 11 أي بنسبة 73% كمستقلات. إن هذه النتائج تشير إلى أن حظوظ النساء بالفوز على مستوى الدوائر دون دعم الحزب السياسي ستكون قليلة، ولكن حتى النساء اللواتي مثلن أحزابهن في الدوائر وهن أربعة لم يتمكن من تحقيق الفوز أيضاً. قد يعود ذلك لتداخل علاقات وصلات القرابة على مستوى الدوائر مقارنة بالقوائم والتي قد تكون لعبت دوراً في غير صالح النساء، أما على مستوى القوائم فقد بلغ عدد المرشحات 70 امرأة فاز منهن 17 أي بنسبة 24.2%، من الواضح أن نظام الحصص الانتخابية للنساء (الكوتا) والذي أدخل على قانون الانتخابات المقر في المجلس التشريعي بتاريخ 2005/6/18 وصادق عليه رئيس السلطة الوطنية بتاريخ 13 آب 2005 لعب دوراً هاماً في دفع النساء داخل أحزابهن، حيث أوجبت المادة 4 من القانون الجديد تمثيل المرأة في كل قائمة انتخابية بواقع امرأة واحدة على الأقل في الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة واحدة على الأقل في الأسماء الأربعة التالية، وامرأة واحدة على الأقل في كل خمسة أسماء بعد ذلك (لجنة الانتخابات المركزية 2006).

هذا وقد تنافس في الانتخابات التشريعية الأولى 25 مرشحة مقابل 647 مرشحاً أي نسبة ترشيح الإناث مثلت 3.7%. إلا أن هذه الزيادة لم يتح لها المجال للتعبير عن نفسها أو القيام بدور مؤثر نظراً لتوقف عمل المجلس بعد عقد دورتين له بسبب منع وصول نواب غزة إلى الضفة الغربية واعتقال عدد كبير من نواب حركة حماس إضافة إلى ما حدث من انشقاق في النظام السياسي الفلسطيني ما عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، كل هذه العوامل أدت إلى شلل المجلس التشريعي في أداء دوره الأساسي في التشريع والمراقبة والمحاسبة. إن هذا الواقع قد يطرح تساؤلات حول الدعوة لزيادة تمثيل النساء في مراكز اتخاذ القرار عندما لا يكون هناك قرار للدولة نفسها، وفلسطين هنا مثلها مثل حال العراق والذي تتمتع فيه النساء بأعلى نسبة تمثيل برلماني على المستوى العربي وحتى أعلى من المعدل العالمي العام (18.4%).

4.4.5 النساء والانتخابات المحلية بمراحلها المختلفة

جرت الانتخابات المحلية على عدة مراحل، تمت المرحلة الأولى بتاريخ 2004/12/23 وشملت 36 تجمعا في الضفة وغزة. والثانية بتاريخ 2005/5/5 وشملت 82 تجمعا بالضفة وغزة، عبر إتباع نظام الأغلبية النسبية (الدوائر) وفقا لقانون رقم (5) لسنة 1966 للمجالس المحلية. وقررت كوتا نسائية في تلك المراحل بمقدار 16%. تغير هذا الأمر في الانتخابات المحلية والتشريعية لعام 2006/2005، حيث أثبتت التجربة مدى نجاعة نظام الكوتا في بث الثقة والاطمئنان بالنجاح لعدد كبير من المرشحات ما انعكس على زيادة المرشحات، من 51 قبل إقرار الكوتا في 11/30/2004 إلى 150 مرشحة في الضفة و82 في قطاع غزة، ليستقر العدد النهائي بعد سحب البعض لترشيحهن على 207 مرشحات في المرحلة الأولى من الانتخابات والتي جرت في 36 دائرة. أما في المرحلة الثانية فقد ترشحت 397 في 84 دائرة في كل من الضفة وقطاع غزة (338 في الضفة الغربية و 59 في قطاع غزة (كتانة نزال 1006: 33).

كانت نتائج المرحلة الأولى نجاح 424 مرشحا ومرشحة، وفي المرحلة الثانية 898 مرشحا ومرشحة، أي ما مجموعه 1,322 مقعدا في 118 تجمعا. وقد حصلت النساء منها على ما مجموعه 231 مقعدا موزعا كالتالي: 82 امرأة ضمن نظام المحاصصة (الكوتا)، 149 امرأة من خلال التنافس الحر أي كانت نسبة تمثيل النساء في تلك المرحتين 17.4%. جرت المرحلة الثالثة بتاريخ 2005/9/29 وشملت 104 تجمعا في الضفة الغربية، وفق إتباع النظام الانتخابي النسبي (القوائم) وفقا لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005. لم تعلن نتائج الانتخابات النهائية كما لم تعقد بعد في مدينة الخليل كما لم تظهر نتائج الانتخابات العامة، الناجحون حسب النوع الاجتماعي، ولكن إذا علمنا ان النسبة المخصصة للنساء في هذه المرحلة تساوي 20% فيمكن قراءة النتائج كالتالي: عدد المقاعد المخصصة والتي انتخبت 1,018 مرشحا ومرشحة وعملا بنسبة 20% يكون نصيب النساء من المقاعد 203 بالحد الأدنى. جرت المرحلة الرابعة من الانتخابات المحلية بتاريخ 2005/12/15 في 40 تجمعا سكانيا في الأراضي الفلسطينية. وتم خلال هذه المرحلة إتباع النظام الانتخابي النسبي (القوائم) وفقا لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005. كما المرحلة الثالثة خصصت في هذه المرحلة أيضا نسبة 20% للنساء، لا يوجد نتائج تبين المقاعد حسب النسبة المخصصة للنساء ولكن يمكن قراءة النتائج بناء على تخصيص نسبة ال 20% كالتالي: فاز 414 بالمقاعد المخصصة، ظهرت 25 امرأة بالنتائج وذلك لوجودهن في مواقع متقدمة من القائمة أي الخمس الأولى ما عدا مدينة رام الله والتي احتلت فيها امرأة رأس القائمة وأصبحت رئيسة البلدية. لذا إذا استكلت نسبة ال 20% علينا إضافة 85 امرأة ليصبح العدد 83 امرأة. وعليه يكون تقدير مجموع الناجحات في المراحل الانتخابية المختلفة يساوي: 517 امرأة مقابل 2,337 رجلا وتكون بذلك نسبة تمثيل النساء في تلك الانتخابات 22.1%. إن هذا التقدم الكبير الذي أحرزته النساء في تلك الانتخابات مقارنة بالفترة التي سبقت الانتخابات الأولى والتي لم يكن تمثيل النساء فيها يزيد عن نصف في المائة يعتبر مؤشرا هاما على مدى تقبل المجتمع على المستوى المحلي لوجود نساء في تلك المجالس. لكن وجود النساء في حد ذاته غير كاف، فالهدف من وجودهن هو التأثير على السياسات العامة التي تتبعها تلك المجالس لمزيد من الخدمات والرعاية للنساء والعمل على تلبية احتياجاتهن الخاصة والتي قد لا ينتبه لها الرجال عادة. ويبقى فحص أثر تلك الزيادة النسائية على القرارات والسياسات وتحسين الخدمات سؤالا يستدعي مزيداً من جهد الباحثين. لقد أثبتت التجربة الفلسطينية أن الكوتا، لكي تؤتي ثمارها تستلزم أولا وجود نظام ديمقراطي مستقر وفاعل، كما أن الكوتا لا يكفي تطبيقها في مجال واحد من مجالات السياسة والحكم ولكن يجب تطبيقها في كافة المجالات حيث يتركز وجود النساء أحيانا في بعض القطاعات (كالتعليم والصحة مثلا) ولا تتواجد تقريبا في قطاعات أخرى مثل إدارة المؤسسات العامة أو الخاصة أو في المراكز العليا كما تشير الإحصائيات التالية:

جدول 6.5: أعداد الممرضين حسب المنطقة والجنس، 2003، 2007

المنطقة	2007			2003		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
الأراضي الفلسطينية	7,945	4,355	3,590	5,190	2,712	2,478
الضفة الغربية	3,351	2,189	1,162	2,817	1,728	1,089
قطاع غزة	4,594	2,166	2,428	2,373	984	1,389

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008. قاعدة بيانات السجلات الإدارية، رام الله - فلسطين

يشير الجدول السابق إلى حضور النساء الواضح في مهنة التمريض، بما يزيد عن الكوتا المطبقة في المراكز الحكومية (20%) بينما يقل تواجدهن في مهن أخرى خاصة تلك التي تستلزم سنوات طويلة من الدراسة كأطباء الاختصاص مثلاً. ففي إحصاءات 2003 أشارت البيانات إلى أن نسبة النساء في مهنة التمريض في الأراضي الفلسطينية بلغت 52.2% (61.3% في الضفة الغربية و 41.4% في قطاع غزة) بينما في عام 2007 زادت نسبة النساء في مهنة التمريض في غزة لتصل إلى 47.1% وفي الضفة الغربية لتبلغ 65.3%. قد تعود الزيادة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية مما دفع عدداً أكبر من النساء لدخول هذه المهنة، وقد يعود السبب لأن مهنة التمريض تعتبر امتداداً لدور المرأة في الرعاية داخل الأسرة ولا تتعارض مع القيم السائدة عن العمل المناسب للمرأة.

جدول 7.5: أعداد أطباء الأسنان والصيدلة حسب المنطقة والجنس، 2003، 2007

المنطقة	2007			2003		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
أطباء الأسنان:						
الأراضي الفلسطينية	1,889	365	1,524	1,446	277	1,169
الضفة الغربية	1,252	221	1,031	940	171	769
قطاع غزة	637	144	493	506	106	400
الصيدلة:						
الأراضي الفلسطينية	2,342	965	1,377	2,668	1,066	1,602
الضفة الغربية	783	298	485	1,421	576	845
قطاع غزة	1,559	667	892	1,247	490	757

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008. قاعدة بيانات السجلات الإدارية، رام الله - فلسطين

أما في طب الأسنان فقد كانت نسبة النساء 19.1% من مجموع أطباء الأسنان للعام 2003 لترتفع هذه النسبة ارتفاعاً بسيطاً في العام 2007 لتبلغ 19.3%. أما في مهنة الصيدلة فقد كانت نسبة النساء عام 2003 تبلغ 40% لتصل عام 2007 إلى 41.2%. قد يرجع إقبال النساء على هذه المهنة إلى مرونة ساعات العمل، خاصة في الصيدليات الخاصة، إضافة إلى بيع منتجات تجميل أخرى مع الدواء وهو ما ينظر له أحياناً على أنه "مهنة نسائية".

جدول 8.5: عدد المهندسين في الأراضي الفلسطينية* حسب الجنس والتخصص، 2006، 2007

2007		2006		التخصص
نساء	رجال	نساء	رجال	
90	238	79	216	هندسة كيمائية
378	2,595	303	2,258	هندسة كهربائية
660	2,822	546	2,597	هندسة مدنية
101	1,327	79	1,200	هندسة ميكانيكية
512	918	457	853	هندسة معمارية
1	9	1	9	هندسة تطبيقية
1	45	1	42	هندسة مناخ وتعددين
1,743	7,954	1,466	7,175	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008. قاعدة بيانات السجلات الإدارية، بيانات غير منشورة. رام الله - فلسطين
* البيانات لا تشمل قطاع غزة لعدم توفرها

كما تبلغ نسبة النساء في المهن الهندسية المختلفة 20.4% في الأراضي الفلسطينية لعام 2006، وتشير البيانات إلى تكدر النساء في بعض المهن الهندسية دون أخرى. فبينما تبلغ نسبة النساء في مجال الهندسة المعمارية نسبة 34.8% لعام 2006 و 35.8% لعام 2007 بلغت نسبتهم في مجال الهندسة الميكانيكية والتي ينظر إليها المجتمع كمهنة رجال، إلى 6.1% عام 2006 و 7.0% عام 2007 بينما لا تتواجد النساء تقريبا في مهن أخرى مثل المناجم والتعددين والهندسة التطبيقية.

5.4.5 النساء والمشاركة السياسية غير الرسمية

1.5.4.5 تمثيل النساء في الأحزاب السياسية

يصعب تقدير عدد النساء في الأحزاب السياسية قبل تأسيس السلطة نظراً لسرية عمل وعضوية هذه الأحزاب. بعد تأسيس السلطة الفلسطينية وصدر قانون الأحزاب الذي شرع عملها السياسي بالإمكان الاستناد على بعض المعطيات والتي قد لا تكون دقيقة نظراً لميل بعض التنظيمات لتضخيم عضويتها لإظهار مدى قوتها الجماهيرية أمام الخصوم وكذلك لشكلية الانتخابات أحيانا أو عدم انعقادها مما يرجح عدم دقة قاعدة بيانات العضوية في بعض تلك التنظيمات.

حركة فتح: تشكل النساء 25.0% من المؤتمر العام للحركة، و 5.0% من اللجنة المركزية و 33.0% من المجلس الثوري و 40.0% من اللجنة الحركية العليا و 11.0% من المجلس الحركي الموسع.

الجبهة الشعبية: تشكل النساء 10.0% من اللجنة المركزية العامة، و 20.0% من اللجنة المركزية الفرعية، و 11.0% من قيادة الفرع، و 10.2% من مؤتمر الفرع.

الجبهة الديمقراطية: تشكل النساء 19.5% من اللجنة المركزية في الضفة الغربية و 16.5% في قطاع غزة و 18.0% من القيادة المركزية في الضفة و 13.0% في قطاع غزة، و 17.0% من عضوية لجان الفروع في الضفة و 9.0% في قطاع غزة و 6.0% من عضوية المكتب السياسي.

الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا): تشكل النساء 30.0% من المكتب التنفيذي و 19.0% من اللجنة المركزية ولا يتوفر عدد العضوات في المؤتمرات العامة. تشير البيانات السابقة إلى تزايد عدد النساء في الأحزاب اليسارية مقارنة بالتيار الوسطي لحركة فتح، ولكن هذه الزيادة لا تترجم لقوة سياسية مؤثرة نظرا لتدني وتراجع شعبية الأحزاب اليسارية بشكل عام بعد اتفاقات أوسلو 1993. حيث لم نفز إلا امرأة واحدة عن الجبهة الديمقراطية على مستوى الدوائر، وكذلك الأمر بالنسبة للجبهة الشعبية، وعلى مستوى القوائم أيضا فازت واحدة عن قائمة الجبهة الشعبية أما الائتلاف الانتخابي الذي جمع بين الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا فلم يفز منه أحد. أن هذا قد يعني أن زيادة تمثيل النساء في تلك الأحزاب لم تنعكس بالضرورة إيجابا على تمثيل النساء في الحياة السياسية العامة أو زيادة القاعدة الجماهيرية والنسائية لتلك الأحزاب.

الأحزاب الإسلامية: تعتبر الأحزاب الإسلامية والتي تشمل أساسا حزب التحرير، وحركة الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية (حماس). هذا الواقع جعل عمل تلك الأحزاب في مجمله سريا ما عدا، لحد ما، قطاع غزة وبما لا يتعارض مع سرية عمل تلك التنظيمات. ولكن بالإمكان أخذ فكرة عن منحى وتوجه تلك الأحزاب بعلاقتها بعضوية النساء عن طريق تناول تجربة قصيرة لحركة حماس عندما قررت تأسيس حزب الخلاص الإسلامي كأول حزب إسلامي علني يسعى للوصول للحكم بالطرق السلمية كما حدد في بيان تأسيسه.

2.5.4.5 الأحزاب والنقابات والجمعيات

جدول 9.5: أعداد المنتسبين لنقابات العمال في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2001، 2006

السنة	الجنس	
	ذكور	إناث
2001	220,150	20,480
2006	333,843	30,591
		المجموع
		240,630
		364,434

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008. قاعدة بيانات السجلات الإدارية، بيانات غير منشورة. رام الله - فلسطين

يشير الجدول السابق إلى انه بينما تزيد أعداد النساء المنتميات إلى النقابات العمالية إلا أن نسبتهم إلى الرجال تتناقص، فبينما كانت نسبة النساء في تلك النقابات عام 2001 تبلغ 8.5% وصلت هذه النسبة في عام 2006 إلى 8.3% فقط، قد يشير ذلك إلى تناقص فرص العمل أمام النساء مقارنة بالرجال أو عدم القناعة بجدوى التنظيم النقابي للنساء نظرا لعدم وجود خدمات تسهل عمل المرأة في معظم مؤسسات القطاع الخاص مثل حضانات أو تسهيلات في المواصلات.

3.5.4.5 النساء ومجالس الطلبة

يتميز المجتمع الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين بانغماس طلابه في العمل السياسي منذ سن مبكرة، ما انعكس ديمومة في حركات الطلاب والشباب جيلا بعد جيل. فبينما تبلغ نسبة النساء في المجلس التشريعي 12.9% تتضاعف تقريبا نسبة تمثيل النساء في مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، فبينما كانت هذه النسبة تبلغ 23.3% عام 1997، بلغت نسبة الإناث 24.4% في عام 2006. إن نسبة الإناث هذه لا تعكس توزيعا متساويا بين الجامعات الفلسطينية المختلفة فبينما تصل نسبة تمثيل الطالبات في الجامعات ذات التوجه الإسلامي إلى 50.0% بسبب الفصل، تبلغ نسبة الطالبات في جامعات أخرى إلى صفر، مثل جامعة النجاح، أو الجامعة الأمريكية، قد يعود ذلك للمناخ العام المحافظ في تلك الجامعات أو لعدم تشجيع الكتل الطلابية لترشيح الإناث كما في جامعة بيرزيت مثلا والتي يبلغ فيها نسبة تمثيل الإناث 27.2%.

جدول 10.5: عدد أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس، 2006

مجالس الطلبة		الجامعة
إناث	ذكور	
0	13	النجاح
3	8	بيرزيت
2	9	بيت لحم
0	11	الخليل
9	9	الأزهر
11	11	الإسلامية
22	22	الأقصى
50	159	القدس المفتوحة
0	11	الجامعة الأمريكية
1	51	القدس
98	304	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008. قاعدة بيانات السجلات الإدارية، بيانات غير منشورة. رام الله - فلسطين

المراجع

- أمان (المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة) (2008) المرأة الفلسطينية تترشح للقضاء الشرعي للمرة الأولى، www.amanjordan.org/a-news /2008/9/6 استخدمت بتاريخ 2008/9/18.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر 8 للعام 2008. رام الله - فلسطين. (بيانات غير منشورة).
- جاد، إصلاح (2008) نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله فلسطين.
- وكالة فرانس الإعلامية (2008) أعداد السفيرات في السلطة الوطنية الفلسطينية في الخارج في العام 2008.
- وزارة الأسرى والمحربين (2008)، تقرير إحصائي: ارتفاع عدد الأسرى في السجون الصهيونية، 2008/4/12، مركز الإعلام الفلسطيني، غزة، www.palestine-info.com
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007، المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2007. رام الله - فلسطين.
- دائرة الانتخابات المركزية، إحصائيات الانتخابات التشريعية الثانية 2006.
- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (بوجار) 2006، نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء كنسبة مئوية من المجموع لعام 2006، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://www.pogar.org/arabic/countries>.
- كتانة، نزال (2006) المرأة والانتخابات المحلية: قصص نجاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، القدس، رام الله، فلسطين.
- وزارة المالية، تقارير شهرية، 2006 <http://www.mof.gov.ps/monthly>
- الهيئة الفلسطينية المستقلة (2004)، حول انتخابات الهيئات المحلية بالصفة الغربية، سلسلة تقارير خاصة (35)، كانون أول 2004، رام الله، فلسطين.
- جاد، إصلاح (2003) "قراءة نسوية لمسودة الدستور الفلسطيني"، مجلة دراسات المرأة، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، عدد I.I: 8-12.
- أبو العمرين، خالد (2000) حماس، حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، مركز الحضارة العربية، القاهرة.

- هلال، جميل (1999) المجتمع الفلسطيني وإشكالية الديمقراطية ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
- خرطيل، وديعة (1995) بحثا عن الأمل والوطن: ستون عاما من كفاح امرأة في سبيل قضية فلسطين 1936-1990، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت.
- الاتحاد الفلسطيني للجان العمل النسائي (1988) البرنامج واللائحة الداخلية، الاتحاد الفلسطيني للجان العمل النسائي، القدس.
- اتحاد لجان المرأة العاملة (1985) نضال المرأة، نشرة لمرة واحدة، مارس/آذار 1985، القدس.
- العمدة، سلوى (1981) "ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 114 أبريل 1981: 9-20.
- الغنيمي، زينب (1981) "حلقة دراسية حول أوضاع المرأة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 113 مارس 1981: 123-128.
- أبو علي، خديجة (1975) مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بيروت.
- الخليلي، غازي (1977) المرأة الفلسطينية والثورة، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، بيروت.
- مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية (1997)، الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية والسلوك الانتخابي والنتائج، آذار 1997، نابلس : 106-108).
- شفيق، منير (1977) "موضوعات حول نضال المرأة"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 62 يناير 1977: 200-227.
- **Morris, Benny (2004)** "Survival of the Fittest", Interview with Ari Shavit, Haaretz, 9/1/2004 <http://www.haaretz.com/hasen/pages/380986.html>
- **Hilal, Jamil and Khan, Mushtaq H. (2004)** "State-Society Relationships, Rent-Seeking and the Nature of the PNA Quasi-State" in Mushtaq Khan, George Giacaman and Inge Amundsen eds., *State Formation in Palestine*. London: Routledge.
- **Fleischmann, Ellen (2003)** *The Nation and Its "New" Women: The Palestinian Women's Movement 1920-1948*. Berkeley: University of California Press.
- **Molyneux, Maxine (2001)** *Women's Movements in International Perspective-Latin America and Beyond*, Palgrave, Humpshire and New York.

- **Al-Torki, Soraya (2000)** “The Concept and Practice of Citizenship in Saudi Arabia” in S. Joseph ed., *Gender and Citizenship in the Middle East*. New York: Syracuse University Press.
- **Charrad, Mounira (2000)** “Lineage versus Individual in Tunisia and Morocco” in S. Joseph ed., *Gender and Citizenship in the Middle East*. New York: Syracuse University Press.
- **Hatem, Mervat F. (2000)** “The Pitfalls of the National Discourses on Citizenship in Egypt” in Suad Joseph, ed., *Gender and Citizenship in the Middle East*. New York: Syracuse University Press
- **Harris, Colette (2000)** “The Changing Identity of Women in Tajikistan in the Post-Soviet Period” in Feride Acar and Ayse Ayata eds., *Gender and Identity Construction: Women of Central Asia, the Caucasus and Turkey*. Leiden: E.J. Brill.
- **Husseini-Shahid, Serene (2000)** *Jerusalem Memories*, Jean Said Makdisi ed., Naufal, Beirut-Lebanon.
- **Jad, Islah, Penny Johnson and Rita Giacaman (2000)** “Gender and Citizenship under the Palestinian Authority” in Suad Joseph, ed., *Gender and Citizenship in the Middle East*. New York: Syracuse University Press.
- **Joseph, Suad (2000)** (ed.) *Gender and Citizenship in the Middle East*. New York: Syracuse University Press.
- **Kandiyoti, Deniz (2000)** “Foreword” in Suad Joseph, ed., *Gender and Citizenship in the Middle East*. New York: Syracuse University Press.
- **Hammami, Rema and Penny Johnson (1999)** “*Equality with a difference: gender and citizenship in transitional Palestine*” *Social Politics: International Studies in Gender, State & Society* 6: 314-343.
- **Hammami, Rema (1997)** “Palestinian Women: A Status Report- Labor and Economy: Gender segmentation in Palestinian Economic Life.” Palestine: Bir Zeit University, Women’s Studies Programs.
- **Hasso, Frances Susan (1997)** *Paradoxes of Gender/Politics: Nationalism, Feminism, and Modernity in Contemporary Palestine*. PhD Thesis, University of Michigan
- **Reiss, Nira (1996)** “British Public Health Policy in Palestine, 1918-1947” in Manfred Waserman and Samuel Kottek eds., *Health and Disease in the Holy Land: Studies in the History and Sociology of Medicine from Ancient Times to the Present*. Lewiston: The Edwin Mellen Press.
- **Be’er, Yizhar and Saleh Abdel-Jawad (1994)** *Collaborators in the Occupied Territories: Human Rights Abuses and Violations*. Jerusalem: B’tselem. The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories.

- **Joseph, Suad (1994)** “Problematizing Gender and Relational Rights: Experiences from Lebanon” *Social Politics* Fall 1.3: 271-285.
- **Al-Haj, Majid (1987)** *Social Change and Family Processes: Arab Communities in Shefar-A'm*. Brown University, Boulder, Colorado: Westview Press.
- **Al-Tibawi, Abdel-Latif. (1956)** *Arab Education in Mandatory Palestine: A Study of Three Decades of British Administration*. London: Luzac.
- **Dakkak, Ibrahim (1983)** “Back to Square One: A Study in the Re-Emergence of the Palestinian Identity in the West Bank 1967-1980” in Alexander Scholch ed., *Palestinians over the Green Line*. London: Ithaca Press.
- **Hammami, Rema (1990)** “Women, the Hijab and the Intifada” *Middle East Report* 20(3&4): 24-8
- **Heiberg, Marianne and Ovensen Geir, et al. (1993)** *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A FAFO Survey of Living Conditions*. Oslo, Norway.
- **Jad, Islah (1990)** “From Salons to the Popular Committees: Palestinian Women, 1919-1989”, in Jamal R. Nassar and Roger Heacock, eds., *Intifada: Palestine at the Crossroads*. New York: Praeger.
- **Jammal, Laila (1985)** *Contributions by Palestinian Women to the National Struggle for Liberation*. Washington: Middle East Publications
- **Lavine, Avraham (1982)** “Social Services in the Administered Territories” in D. Elazar, ed., *Judea, Samaria, and Gaza: Views on the Present and Future*. Washington and London: American Enterprise Institute for Public Policy Research.
- **Ma'oz, Moshe (1984)** *Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Arab Mayors under Jordan and Israel*. New Jersey: Frank Cass and Co.
- **Mogannam, Mateil (1973)** *The Arab Woman and the Palestine Problem*. London: Herbert Joseph and Westport, CT: Hyperion Press.
- New York Times (19/9/2008), U.N Study Finds More Women in Politics, by Neil Macfarouhar, UN. <http://www.nytimes.com/2008/09/19/world/19nations>
- **Peteet, Julie (1991)** *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement*. New York: Columbia University Press.
- **Said, Edward W. (1979)** *Orientalism*. London: Routledge and Kegan Paul.
- **Masalha, Nur (1997)** *A Land Without a People: Israel, Transfer and the Palestinians 1949-96*. London: Faber and Faber.
- **Massad, Joseph (1995)** “Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism” *Middle East Journal* summer 49.3: 467-483.

- **Molyneux, Maxine (1985)** “Mobilisation without Emancipation? Women’s Interests, State and Revolution in Nicaragua” *Feminist Studies* 11.2: 227-54
- **Roy, Sara (1995)** *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Washington DC: Institute for Palestine Studies.
- **Semyonov, Moshe (1994)** “Trends in Labour Market Participation and Gender-Linked Occupational Differentiation” in Tamar Mayer, ed., *Women and the Israeli Occupation: The Politics of Change*. New York: Routledge.
- **Tamari, Salim (1990)** “The Revolt of the Petite Bourgeoisie: Urban Merchants and the Palestinian Uprising” in Jamal Nassar and Roger Heacock eds., *Intifada: Palestine at the Crossroads*. New York: Praeger.
- **Taraki, Lisa (1989)** “Mass organizations in the West Bank” in N. Aruri, ed., *Occupation: Israel Over Palestine*. Massachusetts: Belmont.

العنف الأسري في فلسطين

1.6 مقدمة

تتصدر مشكلة العنف الأسري بشكل عام والعنف ضد المرأة بشكل خاص اهتمام الحركات النسوية وحركات مناصرة حقوق المرأة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وإن كان الجميع يتفق على رفض جميع أشكال العنف، وضرورة التصدي لهذه المشكلة الاجتماعية، حيث تختلف المنطلقات الفكرية والتوجهات العملية وآليات العمل من مكان لآخر، ومن جهة لأخرى.

فمشكلة العنف الأسري تزداد ضد النساء لكونهن نساء، وهي ظاهرة كونية، حيث تعاني النساء من شتى أشكال العنف الجنسي والجسدي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي. كما يعكس العنف ضد المرأة خلافاً في علاقات القوة السائدة في المجتمع، وخلافاً في الأدوار الاجتماعية والتوقعات التي يحددها المجتمع من كل طرف، وهو الأمر الذي يتطلب من جهة فهماً معمقاً لهذه العلاقات، ومن جهة أخرى إعادة تعريف لها بطريقة تضمن الكرامة الإنسانية.

في فلسطين التي تعاني من احتلال مديد منذ أكثر من 60 عاماً، وغياب الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة التي يمكن أن تساهم في التصدي للعنف الأسري، جاء اهتمام المؤسسات والناشطات النسوية فيما يتعلق بقضايا العنف مبكراً¹، وعلى الرغم من ذلك لم تتوفر الدراسات الإحصائية الكافية والشاملة لتقدير مدى انتشار العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني وتحديد مدى انتشاره حسب الجنس وحسب نوع العنف وشدته وتواتره.

توفرت بعض الدراسات التي تؤكد وجود هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة ولكنها لا تستطيع إثبات درجة انتشارها، حيث تقتصر هذه الدراسات في كثير من الأحيان على الحالات التي تتوجه لطلب المساعدة أو الخدمات الإرشادية والعلاجية. في أواخر العام 2005 أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الوطني الأول للعنف الأسري على عينة بلغت 4,212 أسرة منها 2,772 أسرة في الضفة الغربية و1,440 أسرة في قطاع غزة، وصار من الممكن إصدار تقديرات أساسية للعنف الأسري في فلسطين. يعتمد هذا الفصل بدرجة أساسية على نتائج هذا المسح، وأن كان في بعض القضايا يستخدم ما يتوفر من معلومات وإحصائيات توفرها المؤسسات النسوية والحقوقية حول قضايا العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني.

تكاد الأدبيات والأبحاث التي تجرى على قضايا العنف الأسري تجزم بأن الإحصاءات والمعلومات الكمية لا تكفي لفهم أو حتى لتقدير دقيق لواقع العنف الأسري، فالعنف يحدث بسرية في الحيز الخاص الذي يصعب مراقبته وتقديره، وبالتالي لا مفر من الاعتماد على بيانات كيفية حصلت عليها المؤسسات النسوية والحقوقية، من خلال ملفات تقديم الخدمات لضحايا العنف، والتي تساعد في فهم أعمق لواقع العنف الأسري في فلسطين، لذا وخلافاً للقضايا الأخرى التي يتناولها هذا التقرير، لا بد من استخدام معلومات كيفية حول مدى انتشار العنف الأسري وأنواعه في فلسطين. إن قضايا العنف ضد المرأة من القضايا التي مازالت تعالج بسرية، وتعامل على أنها قضايا فردية تقع في الحيز الخاص، مما

¹ أنشأ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي كأول مؤسسة نسوية متخصصة في قضايا العنف ضد المرأة في العام 1991.

يسبب إنكارا لوجودها أصلا وتحديدا على المستويات الرسمية. يسود الاعتقاد في تلك الأوساط بأن "حوادث" العنف هي حوادث فردية، وأنها ليست ظاهرة عامة تستحق التدخل بسياسات وقوانين وتشريعات وطنية. إلا أن الأصوات النسوية تتعالى رافضة لهذا التجاهل لعالمية الظاهرة وخطورتها، ولإزالة الحواجز بين العام والخاص بما يضمن إنصاف الضحايا ومعاقبة المعتدين.

سوف يتم التطرق لجميع أنواع العنف الأسري التي تطال المرأة والرجل في فلسطين، ولكن حيث أن النساء أكثر تعرضا للعنف من الرجال بشكل عام، وحيث أن هناك ندرة في الإحصاءات التي تتعلق بالعنف الذي يتعرض له الرجال والأطفال، قد تبدو الإحصاءات المتوفرة عن النساء أكثر من تلك المتوفرة عن الرجال.

يركز هذا الفصل على قضية العنف الأسري وليس جميع أشكال العنف الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات في الحيز العام والحيز الخاص، علما بأن تناول العنف الأسري لا يتم بمعزل عن فهم علاقات الهيمنة والسيطرة التي تحكم المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك دور الاحتلال وأثر الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد وغيرها من القضايا التي تحدد شكل علاقات النوع الاجتماعي وتؤثر وتتأثر فيها. ورغم الوعي بأهمية جميع هذه الديناميكيات لن يتم التطرق لها هنا إلا بالقدر الذي يتعلق مباشرة بالعنف الأسري، الذي يؤثر على الرجال والنساء وعلى الأطفال الذكور منهم والإناث.

2.6 العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية

تشير مصادر الأمم المتحدة على أن واحدة من كل ثلاث نساء في العالم تتعرض للعنف الجنسي أو الجسدي خلال حياتها، وتصل النسبة إلى 70% في بعض الدول. ويعتبر العنف ضد المرأة السبب الرئيسي للوفاة أو الإعاقة الدائمة للنساء في عمر 15-44². في دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية عام 2005 في عشر دول في العالم اتضح أن أكثر من 50% من النساء في كل من بنغلاديش، والبيرو، وأثيوبيا، وتنزانيا تعرضن للعنف من قبل الشركاء المقربين. ووصلت النسبة إلى 71% في أرياف أثيوبيا. فقط في دولة واحدة هي اليابان سجلت النساء نسبة أقل من 20% من التعرض للعنف الأسري. دراسة سابقة لمنظمة الصحة العالمية سجلت أن 30% من النساء في بريطانيا و20% من النساء في الولايات المتحدة الأمريكية تعرضن للعنف الأسري³.

كما تشير المصادر إلى أن واحدة من كل خمس نساء حول العالم تتعرض للعنف الجنسي، ففي كندا تتعرض 11.6% من النساء للعنف الجنسي بعد عمر 15 سنة، وفي استراليا ونيوزيلندا تعرضت ما بين 10-20% من النساء إلى أحد أشكال العنف الجنسي.

في جميع أنحاء العالم تلجأ النساء لعدم التبليغ عن جرائم العنف الأسري، حيث وجدت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية مع 24 ألف امرأة في 10 دول في العالم أن ما بين 55% إلى 95% لا يقمن بالتبليغ عن العنف الذي يتعرضن له⁴.

² http://www.unifem.org/campaigns/vaw/facts_figures.php

³ http://www.unifem.org/campaigns/vaw/facts_figures.php?page=2

⁴ المصدر السابق

في دراسة أجرتها اليونيفيم عام 2006 اتضح أن 89 دولة في العالم تمتلك تشريعات ضد العنف ضد المرأة، وأن هناك 60 دولة عندها قانون خاص بتجريم العنف الأسري، وهذا تطور واضح عن دراسة أجرتها اليونيفيم عام 2003 ووجدت فيها أن 45 دولة فقط عندها تشريعات ضد العنف⁵.

3.6 انتشار العنف الأسري وارتباطه بالخصائص الشخصية

تشير نتائج مسح العنف (جدول 1.6) إلى أن 61.7% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية تعرضن للعنف النفسي مرة واحدة على الأقل في العام 2005، بينما تعرض 25.6% من الرجال للعنف النفسي في نفس الفترة. وفي حين تعرضت 23.3% من النساء في الأراضي الفلسطينية للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل خلال العام 2005، تعرض 4.2% من الرجال للعنف الجسدي في نفس الفترة. لم تشر نتائج المسح إلى تعرض الرجال لأي من أشكال العنف الجنسي (علما بأن هذا الاعتقاد ليس بالضرورة صحيحاً) أشارت نتائج المسح إلى تعرض 10.9% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنف الجنسي مرة واحدة على الأقل خلال العام 2005. هذه النتائج تنذر بانتشار المشكلة الاجتماعية، وأن فلسطين تقع ضمن الدول التي فيها انتشار متوسط للعنف الأسري، حيث أشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن دراسة أجريت على 10 دول في العالم إلى انتشار العنف الجسدي والجنسي بنسب تتراوح بين 15% في اليابان و71% في أثيوبيا، كما أن 73% من النساء في المغرب على سبيل المثال تعرضن للعنف الأسري على أيدي الرجال في الأسرة. يلاحظ أن أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشاراً هي تلك الأشكال التي تمس ثقة المرأة بنفسها وتعزز دونيتها في المجتمع، وهي الأشكال الأخطر بسبب آثارها طويلة المدى وبسبب كونها تمهد لأشكال أخرى من العنف الجسدي والجنسي.

تقع فلسطين ضمن الدول التي تعاني من انتشار متوسط للعنف فواحدة من كل أربع نساء فلسطينيات سبق لهن الزواج تعرضن للعنف الجسدي

بشكل عام تتعرض النساء للعنف أكثر من الرجال في المجتمع الفلسطيني، تظهر نتائج المسح مفاجأة من حيث تعرض النساء غير المتزوجات لدرجة أكبر من العنف الجسدي مع مقارنة اللواتي سبق لهن الزواج حيث تتعرض واحدة من كل أربع نساء غير متزوجات (فوق 18 سنة) لشكل من أشكال العنف الجسدي، وأن نسبة العنف النفسي والجسدي الذي يتعرضن له أعلى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة حيث تتعرض 55.6% من النساء غير المتزوجات للعنف النفسي في الضفة الغربية مقابل 46.9% في قطاع غزة. في نفس الوقت يتعرض الرجال في الضفة الغربية 30.3% لدرجة أعلى من العنف النفسي مقارنة مع رجال قطاع غزة 17.0%.

تعرض النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج للعنف الجسدي بدرجة أكبر من النساء المتزوجات يدق ناقوس الخطر وتحديدًا في ظل تغير اتجاهات العزوبة التي رصدتها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تشير بيانات مسح صحة الأسرة الفلسطيني بالنسبة لاتجاهات العزوبة بين النساء الفلسطينيات (15-49) سنة وخلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2000 - 2006 إلى أن هناك تغيراً قد جرى على نسب العزوبة واتجاهاتها خلال تلك الفترة فقد ارتفعت نسبة العازبات في العمر دون 24 سنة، حيث وصلت للفئة العمرية (15-19) سنة 90.9% في العام 2006 مقارنة بـ

⁵ المصدر السابق

81.6% في العام 2000، كما ارتفعت نسبة العازبات في الفئة العمرية (20-24) سنة لتصل إلى 51.9% للعام 2006 مقارنة بـ 39.9% في عام 2000.

النساء غير المتزوجات يعانين من درجة أعلى قليلاً من العنف الجسدي من النساء اللواتي سبق لهن الزواج

جدول 1.6: نسبة النساء والرجال الذين تعرضوا لأحد أنواع العنف لمرة واحدة على الأقل خلال العام 2005 حسب المنطقة والجنس والحالة الزوجية للنساء ونوع العنف

نوع العنف			المنطقة والجنس
عنف جنسي	عنف جسدي	عنف نفسي	
الأراضي الفلسطينية			
10.9	23.3	61.7	نساء سبق لهن الزواج
--	25.0	52.7	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	4.2	25.6	الرجال المتزوجون
الضفة الغربية			
11.5	23.7	68.8	نساء سبق لهن الزواج
--	25.4	55.6	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	4.3	30.3	الرجال المتزوجون
قطاع غزة			
9.7	22.6	49.7	نساء سبق لهن الزواج
--	24.1	46.9	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	4.0	17.0	الرجال المتزوجون

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006)- النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

* (--) غير متوفر

ملاحظة: أشكال العنف في الجدول أعلاه ضد النساء اللواتي سبق لهن الزواج تمت من خلال الزوج، وكذلك الرجال المتزوجون من قبل زوجاتهم، أما النساء غير المتزوجات فتعرضن للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة.

عند السؤال عن تعرض الأشخاص لأحد أنواع العنف في الفترة التي سبقت 2005، لوحظ بشكل عام ازدياد تقديرات العنف حيث أفادت 66.1% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج بتعرضهن للعنف النفسي مقارنة مع 61.7% في سنة المسح، وتعرضت 33.9% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنف الجسدي مقارنة بـ 23.3% في سنة المسح وتعرضت 15.5% للعنف الجنسي مقارنة بـ 10.9% سنة المسح. تدل هذه المؤشرات على أن العنف الأسري ليس ظاهرة طارئة في المجتمع الفلسطيني.

حان الوقت لتحدي سياسة الصمت التي تحيط بكل ما يتعلق بالعنف الأسري وتعتبره شأنًا داخليًا للأسرة. الحرص على تناول المعلومة ضمن سياق الحذر بسبب طبيعة المجتمع وإطار السرية الذي يغلف جميع ما يتعلق بالحيز الخاص لا ينفي وجود المشكلة والحاجة لمزيد من الدراسة المعمقة حولها.

جدول 2.6: نسبة النساء والرجال الذين تعرضوا لأحد أنواع العنف لمرة واحدة على الأقل خلال الفترة التي سبقت 2005 حسب المنطقة والجنس والحالة الزوجية للنساء وأشكال العنف

نوع العنف			المنطقة والجنس
عنف جنسي	عنف جسدي	عنف نفسي	
			الأراضي الفلسطينية
15.5	33.9	66.1	نساء سبق لهن الزواج
--	29.9	52.6	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	9.5	29.9	الرجال المتزوجون
			الضفة الغربية
16.8	35.1	73.5	نساء سبق لهن الزواج
--	31.0	57.2	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	10.4	35.1	الرجال المتزوجون
			قطاع غزة
13.1	31.7	53.4	نساء سبق لهن الزواج
--	27.7	42.8	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	7.9	20.6	الرجال المتزوجون

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006)- النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

* (--) غير متوفر

ملاحظة: أشكال العنف في الجدول أعلاه ضد النساء اللواتي سبق لهن الزواج تمت من خلال الزوج، وكذلك الرجال المتزوجون من قبل زوجاتهم، أما النساء غير المتزوجات فتعرضن للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة.

4.6 انتشار العنف الأسري حسب الحالة التعليمية

هناك علاقة عكسية بين تعليم النساء وانخراطهن في سوق العمل وبين تعرضهن لأي من أشكال العنف الأسري

تؤثر الحالة التعليمية ايجابيا في الحد من تعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنف في الفترة التي سبقت المسح. ففي حين تعرضت 68.1% من النساء اللواتي حصلن على تعليم ابتدائي للعنف النفسي تقل هذه النسبة لتصبح 61.6% للواتي حصلن على تعليم ثانوي فأكثر. كما تقل نسبة التعرض للعنف الجسدي فهي تنخفض إلى 28.2% بين النساء اللواتي حصلن على تعليم ثانوي فأكثر مقارنة بـ 39.3% من اللواتي حصلن على تعليم ابتدائي فأقل. لم يلاحظ هذا التغيير بنفس الدرجة لدى الرجال الذين لا يبدو أن مستوى التعليم يؤثر على إمكانيات تعرضهم للعنف الأسري، بل ربما يتأثر تعرضهم للعنف بخصائص شخصية أو خصائص تتعلق بشريكة الحياة وليس بمستوى التعليم. ولكن الصورة تبدو معكوسة تماما لدى النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج حيث لا يشكل التعليم الأفضل لهن حماية من العنف الأسري النفسي أو الجسدي ففي حين تعرضت 23.5% من النساء غير المتزوجات لعنف جسدي، تعرض 30.8% منهن للعنف الجسدي رغم حصولهن على تعليم ثانوي فأعلى.

جدول 3.6: نسبة النساء والرجال الذين تعرضوا لأحد أنواع العنف لمرة واحدة على الأقل خلال الفترة التي سبقت 2005 حسب الحالة التعليمية والجنس والحالة الزوجية للنساء وأشكال العنف

نوع العنف			الحالة التعليمية والجنس
عنف جنسي	عنف جسدي	عنف نفسي	
ابتدائي فأقل			
17.9	39.3	68.1	نساء سبق لهن الزواج
--	23.5	43.1	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	9.6	28.9	الرجال المتزوجون
إعدادي			
14.6	33.4	68.6	نساء سبق لهن الزواج
--	35.3	60.0	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	9.7	32.2	الرجال المتزوجون
ثانوي فأكثر			
13.4	28.2	61.6	نساء سبق لهن الزواج
--	30.8	54.0	نساء غير متزوجات (18 سنة فأكثر)
--	9.3	29.2	الرجال المتزوجون

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006)-النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

* (-- غير متوفر)

ملاحظة: أشكال العنف في الجدول أعلاه ضد النساء اللواتي سبق لهن الزواج تمت من خلال الزوج، وكذلك الرجال المتزوجون من قبل زوجاتهم، أما النساء غير المتزوجات فتعرضن للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة.

5.6 انتشار العنف الأسري حسب العمر

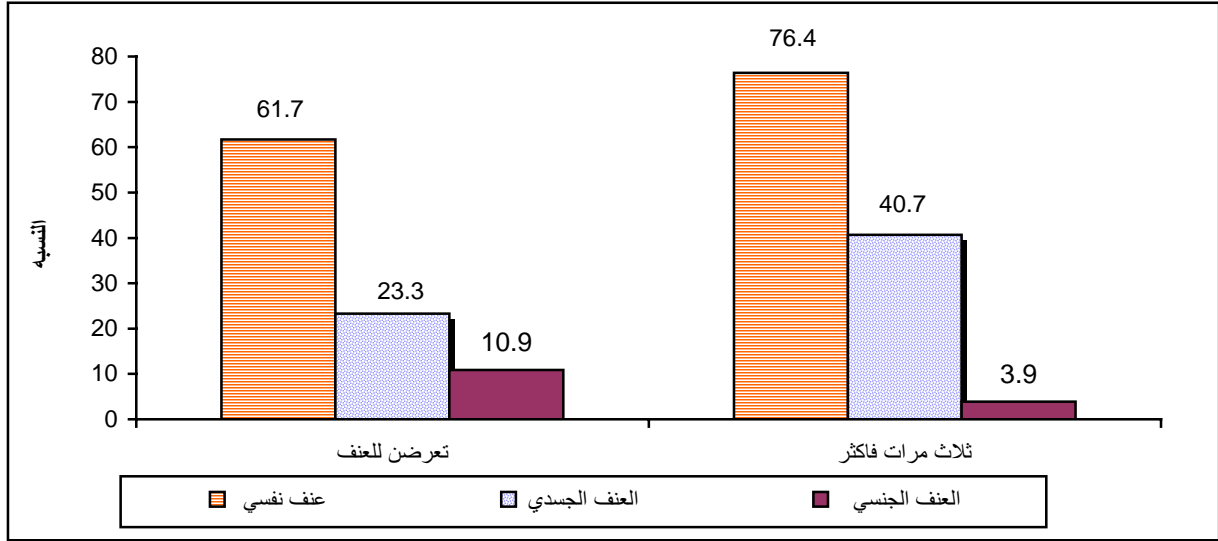
تشير نتائج المسح إلى أن النساء اللواتي سبق لهن الزواج وفي المرحلة الإيجابية (25-34 سنة) أفدن بتعرضهن للعنف النفسي والجسدي والجنسي بنسبة أكبر من النساء في الفئات العمرية الأخرى (69.5%، 37.6% و 16.6% على التوالي) في الفترة التي سبقت 2005. في حالة النساء غير المتزوجات (18 سنة فأكثر) تعتبر المرحلة العمرية (18-20) الأكثر تعرضاً للعنف النفسي والعنف الجسدي (64.5% و 42.1% على التوالي). يتشابه هذا مع الرجال حيث تعتبر المرحلة العمرية (18-24) المرحلة الأكثر تعرضاً للعنف النفسي والعنف الجسدي (49.0% و 35.4% على التوالي). يبدو أن أعباء الحياة الزوجية في بداياتها تشكل بيئة خصبة للعنف الأسري بسبب عدم اتفاق الطرفين على نمط حياة مشترك، كما يبدو أن النساء العازبات يمتلكن مع زيادة العمر درجة أكبر من القدرة على مواجهة العنف داخل الأسرة وتحديه.

تكون النساء اللواتي سبق لهن الزواج أكثر تعرضاً للعنف في المرحلة الإيجابية (25-34 سنة)، بينما تكون النساء الشابات اللواتي لم يتزوجن أكثر عرضة للعنف في عمر (18-20 سنة)

6.6 تكرار حدوث العنف الأسري ضد النساء المتزوجات

في تحليل تكرار حدوث العنف ضد النساء اللواتي سبق لهن الزواج أشارت النتائج إلى أن النساء اللواتي تعرضن لثلاث مرات فأكثر من العنف الجسدي بلغت نسبتهن 40.7%، وأن أكثر من ثلثي النساء تعرضن لأكثر من ثلاث مرات لعنف نفسي من قبل الزوج خلال العام 2005، وان 4.0% فقط من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لثلاث مرات أو أكثر من العنف الجنسي من قبل الزوج خلال العام 2005.

شكل 1.6: نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف من قبل الزوج لمرة واحدة على الأقل خلال الفترة التي سبقت 2005 في الأراضي الفلسطينية وتكرار حدوث العنف



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006)- النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

7.6 أشكال أخرى من الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة⁶

لم يتطرق مسح العنف الأسري للاعتداءات الجنسية بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي داخل الأسرة (سفاح القربي) وغيرها من أشكال الاعتداءات الجنسية، علماً بأن مثل هذه القضايا من الصعب الكشف عنها من خلال مسح ميداني. في دراسة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في جميع الجلسات البؤرية التي تناولت الموضوع تم ذكر حالة اغتصاب أو أكثر يعرفها المشاركون حدثت في محيطهم المحلي ولذكور وإناث على حد سواء، وداخل وخارج الأسرة، مما يؤكد أن الجريمة تتواجد في المجتمع الفلسطيني، وأن هناك ضرورة ملحة للاهتمام بأركانها المختلفة. لم يميز المشاركون بين الاغتصاب داخل أو خارج الأسرة مما يؤكد على أن جريمة الاغتصاب مرفوضة بغض النظر عن مكانها أو عن صلة القرابة أو العلاقة بين الجاني والضحية، علماً بأن دراسات مختلفة أكدت أنه في معظم الحالات يكون الجاني على علاقة ما أو معرفة بالضحية (صوت ضحايا العنف المؤجل، 2003)

سُئلت 1153 فتاة عن تجاربهن مع الأشكال المختلفة للعنف خلال العام السابق لمسح تم تنفيذه في العام 1995 في الضفة الغربية، أقرت 7.4% من الفتيات بتعرضهن للمضايقات الجنسية من قبل أحد إخوتهن مرة واحدة على الأقل، بينما وصل ذلك إلى حد محاولة الاغتصاب لما نسبته 5.2% منهن، فيما وقع الاغتصاب فعلاً من قبل الأب وليس أحد الأخوة على ما نسبته 4.3% من المبحوثات. وعند سؤال المبحوثات عن معرفتهن عن أخريات مررن بتجارب مماثلة أجابت 20.6% منهن بمعرفتهن بفتاة كانت قد تعرضت لمضايقات جنسية من قبل أحد الأخوة، و13.2% بمعرفة فتاة تعرضت للاغتصاب من قبل الأب (الحاج يحيى وآخرون، 1995).

من خلال الأمثلة التي ذكرها المشاركون يتضح انتشار جريمة اغتصاب الأولاد الذكور، والأهم من ذلك تهاون المجتمع في التعامل مع هذه القضية، وعدم اعتبارها مس بشرف العائلة، وبالتالي التهاون في التبليغ عنها أو المطالبة بعقوبة

⁶ينصح بالتعامل بحذر مع المعلومات الواردة في هذا الجزء والجزء الذي يليه، فبسبب حساسية هذه المواضيع وصعوبة الحصول على معلومات دقيقة أو مفصلة، تم الاعتماد على تقديرات مؤسسات نسوية وحقوقية مختلفة وعلى معلومات كيفية تتعلق بهذه القضايا. يمكن اعتبار هذه الأرقام مؤشراً على وجود الحالات وليس تقديراً لمدى انتشارها.

قاسية لمرتكبها. عندما سئلت المجموعات المختلفة عن كيفية التعامل مع اغتصاب طفل ذكر داخل الأسرة كان التوجه الأكبر يميل نحو معاقبة الفاعل من قبل الأسرة، ثم نحو "الحل العشائري" للقضية ولكن عندما سئلت المجموعات عن عقاب كيفية التعامل مع اغتصاب طفلة أنثى داخل الأسرة جاء الرد أكثر عنفا حيث "إعدام المعتدي" مما يوحي بان المجتمع يعتبر جريمة اغتصاب الأنثى أكثر أهمية، على اعتبار أنها تمس "شرف العائلة" وفي الحلول المقترحة ورد "إحضار شهادة من طبيب يكشف حجم الضرر الذي أصاب الطفلة ويجب تقطيب غشاء البكارة للفتاة، أي أقوم بالعلاج العضوي، ومن ثم أقوم بعلاج نفسي للفتاة" (محامية من مجموعة بؤرية في غزة) ولم ترد أي ملاحظات عن حاجة الطفل الذكر لرعاية طبية من أي نوع. هذا الربط الساذج بين غشاء البكارة و"شرف العائلة" أو شرف الفتاة يتحكم في الكثير من الأفكار المسبقة حول التعامل مع العنف الجنسي. (زرقي-القران، 2005)

توصلت دراسة أشرف عليها مركز بيسان أن أغلبية الرجال والكثير من النساء ينظرون إلى العلاقة الجنسية باعتبارها من حقوق الرجل المشرعة (من وجهة نظره) دينيا واجتماعيا. وهو فهم يعززه - وفق الدراسة - النسب العالية من النساء اللواتي اعترفن بأن أزواجهن مارسوا الجنس معهن دون رضاهن مرة أو أكثر خلال العام الذي سبق البحث. فقد ظهر من نتائج مسح أجراهما المركز أن نسبة النساء اللواتي ذكرن أن أزواجهن مارسوا الجنس معهن بدون موافقتهن مرة واحدة على الأقل خلال عام تزيد عن ربع النساء (وصلت إلى 27.0% في المسح الأول، وإلى 30.0% في المسح الثاني)، أما نسبة النساء التي حاول أزواجهن ممارسة الجنس معهن دون رضاهن فبلغت 31.0% في المسح الأول وبلغت (30.0%) في المسح الثاني.

8.6 قتل النساء

ما زالت قضية قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة⁷ من القضايا الشائكة التي لا توجد إحصاءات رسمية موثوقة حولها. أشارت نتائج دراسة أجريت نشرت في العام 2001 (شلوب-كوفوركيان، 2001) إلى أن حالات الوفاة المسجلة في ملفات المدعي العام كانت 60 حالة في العام 1996، و74 حالة في عام 1997، و 100 حالة في عام 1998. تضمنت أسباب الوفاة المسجلة لهذه الحالات التسمم والحرق والسقوط من مكان مرتفع وأسباب غير متعمدة والتكهرب والانتحار. وأشارت مصادر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى رصد مقتل 28 امرأة على خلفية ما يسمى بشرف العائلة خلال العامين 2006 و2007 منهن 22 امرأة في قطاع غزة. ويشدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على خطورة تكرار جرائم قتل النساء، وذلك بسبب الحصانة الممنوحة للقذلة من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحقهم، حيث لا تتجاوز العقوبة القصوى ثلاث سنوات مدنية أي ما يقارب 24 شهرا. تشير جونسون (2008) إلى ضرورة التعاطي بحذر مع قضايا قتل النساء والتي على الرغم من خطورتها، لا يمكن تعميمها كنمط سائد في التعامل مع النساء الفلسطينيات ويجب دراسة كل قضية ضمن ظروفها الخاصة.

⁷ مفهوم "شرف العائلة" هو أحد المفاهيم الاجتماعية التي تؤكد أبوية المجتمع العربي ودونية المرأة فيه، وهو كجميع القيم الاجتماعية يحدد كل مجتمع معناه بما يتفق مع مصلحته التي تتغير بتغير ميزان القوى فيه. فالقوى الغالبة في المجتمع أو الطبقة الأقوى هي التي تحدد هذا المعنى بما يتفق مع مصلحتها ومن هنا توجد ازدواجية في مفهوم الشرف، حيث يقصر المفهوم على جسد المرأة وغشاء البكارة. حيث يصبح شرف المرأة ملكا للرجل ولا تلعب المرأة فيه إلا دور الوسيط الصامت، فيصبح الرجل مسئولا عن سلوك المرأة واحتشامها. فالتقاليد والعادات الاجتماعية أدت إلى عزل المرأة جسديا ومكانيا في المنزل وفرض عليها الاحتشام من أجل حماية شرف الرجل، فالمرأة الشريفة امتداد للرجل الشريف. ومن هنا يكون جسد المرأة هو المحور الرئيسي في هذه المعادلة للحفاظ على الشرف لأنه وسيلة لإنجاب أعضاء جدد للعائلة واستمراريتها. فاعتبر جسد المرأة ملكا لزوجها والحفاظ عليه هو الوسيلة الوحيدة لضمان عدم اختراق الحدود بين العائلات، والحفاظ على العائلة كوحدة للتكوين الاجتماعي، فالعائلة عامة والرجال خاصة هم المسؤولون عن شرف المرأة (المصدر الرقيب، قتل النساء على خلفية شرف العائلة).

أشارت دراسة أخرى أجراها منتدى المؤسسات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة (أبو نحلة، 2007) إلى وجود 48 حالة قتل لفتيات ونساء في الفترة ما بين 2004-2006 وكانت أصغر الحالات في سن 12 سنة وأكبرها في سن 85 سنة. من هذه الحالات وتقت 32 حالة رسمياً على أنها "قتل على خلفية الشرف".

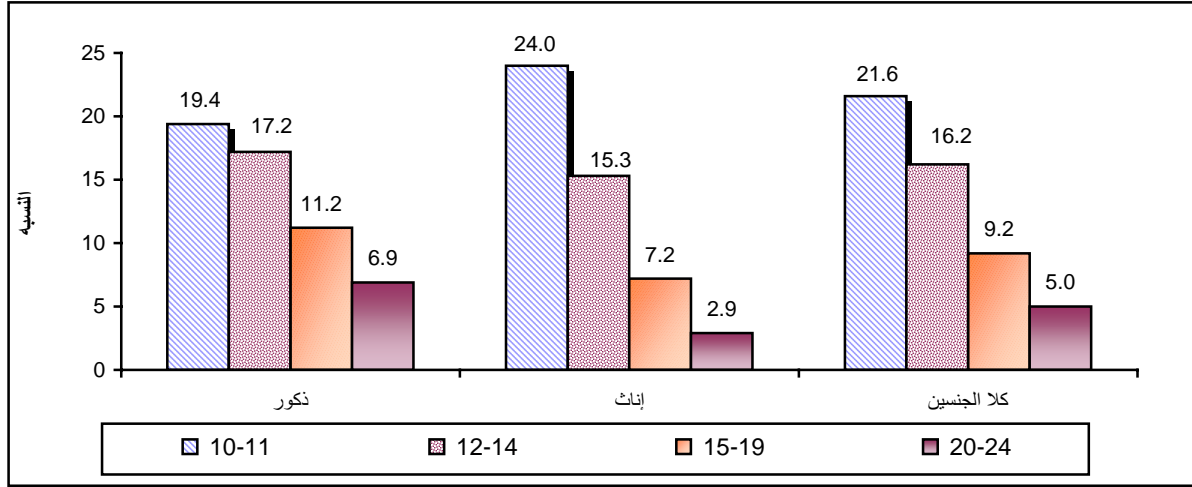
من بين 32 ضحية موثقة رسمياً يوجد 14 غير متزوجات، و8 متزوجات، و6 مطلقات، و2 أرامل، ولم توثق الحالة الزوجية لحالتين من قطاع غزة مما يشير إلى النظرة للمرأة العزباء بأنها تمثل تهديداً للنظام الاجتماعي علماً بأن نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تشير إلى أن 39.3% من النساء الفلسطينيات في العمر 15 سنة فأكثر عازبات. جاء نصف الضحايا من الضفة الغربية ونصفهم من قطاع غزة كما جاءت 15 من أصل 32 حالة من القرى وجاءت 9 من المخيمات و8 من المدن. كما تشير بيانات جمعيتها الهيئة المستقلة لحقوق المواطن إلى مقتل 14 امرأة خلال العام 2007 على خلفية ما يسمى جرائم الشرف منهن 8 حالات في الضفة الغربية و6 حالات في قطاع غزة.

يشير التحليل الأولي لهذه الحالات إلى تدني المستوى التعليمي للضحايا (فقط واحدة من 32 حصلت على درجة الدبلوم)، وعلى عدم انخراطهن في سوق العمل (فقط 4 من الضحايا عملن بأجر)، كما أتت أغلب الضحايا من أسر أكبر حجماً من متوسط الأسرة الفلسطينية. كما يظهر من البيانات أن مرتكبي الجريمة من الأخوة في 17 حالة من الـ 32 حالة، ومن الآباء في 5 حالات، ومن الأخوة مع أقرباء من جهة الأب في ثلاث حالات، ومن الأب مع أقرباء من جهة الأب في حالتين، وأقرباء من جهة الأب في ثلاث حالات، وشخص غير معروف في حالة واحدة. هناك حاجة لجهة رسمية محددة تتابع وتوثق هذه الحالات كخطوة أولى تجاه التصدي لها.

9.6 الشباب الفلسطيني والعنف

في مسح نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سُئل ما مجموعه 4289 شاباً وشابة (10-24 سنة) عما إذا كانوا قد تعرضوا للعنف الجسدي خلال الشهر السابق للمسح. وقد سجلت الإجابات نسباً تظهر وجود علاقة عكسية بين العمر والتعرض للعنف الجسدي، حيث قلّت هذه النسب مع التقدم في العمر وذلك لكلا الجنسين، فيما برزت الفوارق النوع اجتماعية الأكثر اتساعاً ضمن الفئة العمرية 10-11 سنة بقيمة مقدارها 4.6% لصالح الرجال. وتنعكس الصورة بشكل تدريجي للفئات العمرية التالية لهذه الفئة (الرفاعي، 2007).

شكل 2.6: نسبة الشباب وتعرضهم للعنف الجسدي خلال الشهر السابق⁸ للمسح حسب الفئة العمرية والجنس للعام 2003



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح الشباب 2003- النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

سجلت الضفة الغربية نسبة لتعرض الشباب للعنف الجسدي أعلى بقليل من تلك التي سجلها قطاع غزة (12.1%)، كما وتبدو الفروقات النوع اجتماعية في الضفة حيث بلغت نسبة التعرض للعنف فيها 14.3% بين الرجال مقارنة ب 9.8% بين النساء أكثر اتساعاً منها في قطاع غزة حيث بلغت نسبة التعرض بين الرجال 10.4% مقارنة ب 12.4% بين النساء، مما يشير إلى انعكاس صورة تعرض كل من الجنسين للعنف في كلا المنطقتين بشكل كانت فيه النساء في الضفة أحسن حالاً من نظيرتهن في القطاع.

تعرض الأطفال والشباب للعنف يزيد من احتمالات قبولهم للعنف "كممارسة اجتماعية مقبولة" وبالتالي يزيد من صعوبة كسر حلقة العنف المستمر بين الأجيال

جدول 4.6: النسبة المئوية للشباب وتعرضهم للعنف الجسدي خلال الشهر السابق للمسح حسب المنطقة والجنس للعام 2003

المنطقة	تعرض للعنف الجسدي	
	رجال	نساء
الضفة الغربية	14.3	9.8
قطاع غزة	10.4	12.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح الشباب 2003- النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

10.6 العنف ضد الأطفال

تشير نتائج مسح العنف الأسري 2006/2005 إلى أن ما يقارب واحداً من كل طفلين من عمر 5 سنوات إلى 17 سنة تعرضوا لأحد أشكال العنف، وتزيد هذه النسبة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة وفي الريف عنها في الحضر والمخيم (جدول 5.6) كما تظهر النتائج أنه كلما كان عمر الطفل أصغر كان عرضة للعنف أكثر وأن الأطفال من سن 5-9 سنوات هم الأكثر تعرضاً للعنف في الأراضي الفلسطينية.

⁸ تم تنفيذ المسح ميدانياً في الفترة من 2003/8/2-2003/9/20

جدول 5.6: نسبة الأمهات اللواتي تعرض أحد أطفالهن لأحد أشكال العنف وفق رأي الأم حسب المنطقة ونوع التجمع وعمر الطفل خلال عام 2005

عمر الطفل			المنطقة ونوع التجمع
17-15	14-10	9-5	
			المنطقة
38.2	51.6	57.1	الأراضي الفلسطينية
41.9	53.7	58.0	الضفة الغربية
32.2	48.3	55.7	قطاع غزة
			نوع التجمع
38.1	49.1	56.6	حضر
43.1	59.2	60.2	ريف
27.8	47.5	53.6	مخيم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006)- النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

في دراسة حول الاستغلال الجنسي للأطفال وآثاره في المجتمع الفلسطيني على عينة مكونة من 652 طالباً وطالبة من الجامعات الفلسطينية تبين أن 30.5% تعرضوا للاعتداء الجنسي مرة واحدة على الأقل في سن ما قبل 12 سنة (5.7% منهم تعرضوا للاستغلال الجنسي من قبل أحد أفراد العائلة، و 11.6% تعرضوا للاستغلال الجنسي من قبل أحد الأقارب، وحوالي 13.2% من قبل غرباء). كما أشارت الدراسة إلى أن 20% من المبحوثين تعرضوا لأحد أشكال الاعتداءات الجنسية في سن ما بين 12-16 سنة. وبيّنت الدراسة عدم وجود فروق ما بين الجنسين فيما يتعلق بتعرض الذكور والإناث للاعتداء الجنسي داخل المجتمع الفلسطيني. (حاج يحيى وطميش، 2001)

11.6 الفقر والعنف

تميل الدراسات المحلية المتوفرة للاعتقاد بأن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والعنف الأسري، فعدم قدرة الأسرة على توفير الحاجات الرئيسية لأبنائها، وانهيار صورة الرجل رب الأسرة والمعيد الوحيد لها، وانتشار البطالة والفقر يزيد من الضغوطات النفسية التي تؤثر عادة على النساء والفتيات باتجاهين: فمن ناحية يتم خفض النفقات المتعلقة بالحاجات الأساسية للنساء بما في ذلك صحتهن الإنجابية، ومن ناحية أخرى تزداد أشكال العنف الأسري وتكون ضحاياه بالأساس النساء والفتيات. شكلت الأسر التي ترأسها إناث حوالي 8% من الأسر الفلسطينية عام 2006، إلا أنها تشكل ما نسبته 9% من الفقراء. كما تظهر مؤشرات الفقر لعام 2006 أن الأسر التي ترأسها إناث أكثر عرضة للفقر (65.2%) وفقاً لبيانات الدخل مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور (56.0%) تشير نتائج مسح العنف الأسري إلى ازدياد تعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج للعنف نتيجة لبطالة الزوج بسبب ممارسات الاحتلال.

جدول 6.6: نسب النساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب تعرضهن لأي نوع من العنف لفقدان الزوج عمله بسبب ممارسات الاحتلال خلال عام 2005

نوع العنف	الزوج فقد عمله نتيجة لإجراءات الاحتلال	
	لا	نعم
عنف جسدي	21.4	30.5
عنف نفسي	59.6	70.2
عنف جنسي	10.0	14.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح العنف الأسري (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006)- النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

في دراسة أجريت في قطاع غزة حول العلاقة بين الفقر والعنف الأسري عبرت النساء عن العلاقة الواضحة بين الفقر والبطالة، وازدياد العنف الأسري، فقد أثر الحصار على العلاقات الأسرية، وخلق نوعاً من الجفاء والمشاكل بين الأزواج، فقد ذكرت اغلب النساء أن أزواجهن في فترة الحصار صاروا أكثر عصبية ويثورون لأتفه الأسباب والأزواج المدخنون ازداد تدخينهم بسبب سوء الأوضاع النفسية، بالإضافة إلى أن الرجال لم يستطيعوا الخروج من المنزل بسبب سوء الوضع المالي مما خلق جواً من التوتر. امرأة من غزة تقول:

"جوزي تغيير. قلّة المصاري معه وتحويشة عمره الي تبعترت خلته يعمل الف حساب لكل قرش بينصرف. صار يشترى الأكل على الضروري طبعاً الكمية اقل". التوقعات المجتمعية هي أن المرأة عليها أن تتحمل وأن تساند الرجل والعكس غير متوقع. ناشطة نسوية من رفح تقول: "الست بتتحمل العبء الأكبر وكمان تتحمل غضب الرجل وأنه الراجل ما يشتغل وظروف اقتصاديه صعبه فتكون هي بالبلدى مفشه اله او لازم تتحمل كل حاجة يعنى حتى لو ضربها وبهدلها لازم تتحمل لأنه هو بمر بظروف نفسه صعبه بس ولا رجل يتحمل الست مع انه الظروف صعبه عليها، وأنه قديش بتكيف أمورها فهذا ما بنلاقهوش عنا أو حتى يقدرها مما يضاعف الآثار النفسية على النساء." (رزق-القران وآخرون، 2007)

في دراسة أخرى أجرتها جمعية الدراسات النسوية التتموية الفلسطينية أعربت 61.0% من النساء عن اعتقادهن بأن معدل العنف داخل أسرهن قد ازداد في فترة الحصار، وأعربت 60.2% من النساء عن اعتقادهن بأن العنف ضد الأطفال قد ازداد في فترة الحصار، وقالت 28.3% إن أسرهن اضطررن لتزويج إحدى فتياتهن مبكراً⁹.

12.6 العنف السياسي وأثره على العنف الأسري

أثر الضرر الذي لحق ببنية المجتمع الفلسطيني نتيجة للاحتلال الإسرائيلي تأثيراً عميقاً على النساء اللواتي تعرضن لضغوط متزايدة وأعمال عنف في العائلة والمجتمع وواجهن مطالب متزايدة كمقدمات للرعاية ومعيّلات، بينما في الوقت ذاته قيدت حريتهن في الحركة والعمل، وتحملن وزر غضب أقربائهن الرجال وإحباطهم والذين يشعرون بالإذلال لأنهم لا يستطيعون أداء دورهم التقليدي كمعيّلين، (منظمة العفو الدولية، 2005).

⁹شبكة معا الإخبارية 12-9-2008

بسبب القيود على الحركة ارتفع عدد الحوامل (15-49) اللاتي لم يتلقين أية رعاية صحية قبل الولادة من 4.4% عام 2000 إلى 19.6% عام 2001 وانخفضت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف عاملين صحيين مؤهلين من 97.4% عام 2000 إلى 67.0% عام 2002 وارتفعت نسبة الولادات المنزلية خلال الفترة نفسها من 3.0% إلى 30.0% عام 2002. (بليتس، 2006)

هناك آثار مباشرة وغير مباشرة للعنف السياسي وقمع الاحتلال على زيادة انتشار العنف الأسري، فمن ناحية تتأثر الأسر مباشرة بسبب انتشار الفقر والحصار والبطالة ومن ناحية أخرى تتأثر بسبب المحاولات المنظمة للاحتلال لإضعاف أي بنى مؤسسية فلسطينية يمكنها أن تساهم في التصدي للعنف الأسري بما في ذلك المجلس التشريعي والجهاز التنفيذي والجهاز القضائي.

وفقاً للإحصائيات المتوفرة لدى وزارة شؤون الأسرى والمحررين فقد بلغ عدد الأسرى والأسيرات في السجون الإسرائيلية حتى تاريخ 2008/2/24 (11,700) أسير منهم 105 أسيرات، ويشكلن أقل من 1% من إجمالي عدد الأسرى، منهن (94) أسيرة من المحافظات الشمالية والقدس، و(4) أسيرات من المحافظات الجنوبية، وحول طبيعة اعتقالهن (50) أسيرة محكومة و (42) أسيرة موقوفة و(6) أسيرات رهن الاعتقال الإداري. ومن بين الأسيرات ست أسيرات لم تتجاوز أعمارهن الـ 18 عاماً، ويعتبر عام 2007 من أكثر الأعوام التي تم فيها اعتقال أسيرات حيث اعتقل الاحتلال (75) أسيرة خلال ذلك العام. وأظهرت البيانات انه منذ بدء الانتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 2008/3/8 سقطت 145 امرأة شهيدة.

في دراسة حول العنف ضد المرأة أجريت في قطاع غزة بشكل عام عبرت النساء عن اعتقادهن بأن أحداث الانتفاضة ساهمت في زيادة العنف الموجه ضدهن، حيث تعتقد 71.0% من نساء العينة تقريباً أن نسبة العنف الجسدي ضد المرأة زادت بسبب الاعتداءات الإسرائيلية منذ عام 2000، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 80.0% تقريباً في حالات العنف النفسي والمعنوي وإلى 58.0% في حالات التحرش الجنسي و54% في حالات العنف الجنسي كالاعتصاب. تعتقد نسبة تصل إلى 70.0% أن أحداث الانتفاضة زادت من حالات تزويج الفتيات في سن صغيرة وأيدت 73.0% من النساء مقولة أن أحداث الانتفاضة زادت من عنف الرجل وعدوانيته ضد المرأة، وهي نسب تعكس الواقع ولكنها أيضاً تعكس مخاوف النساء من ارتفاع معدلات العنف ضدهن (رزق-القرزاز وآخرين، 2005).

جدول 7.6: التوزيع النسبي للنساء الغزيات اللواتي يعتقدن بأن العنف ضد المرأة زاد بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2005

النسبة			يقال انه بسبب الاجتياح والاعتداءات الإسرائيلية منذ عام 2000
لا رأي	لا	نعم	
5.2	24.0	70.8	زادت نسبة العنف الجسدي ضد المرأة
2.4	17.3	80.3	العنف النفسي والمعنوي (يعني بهدلة، تهديد، تعذيبها بشيء بدها اشي وبحرموها منه، إذلال)
9.2	32.8	58.0	التحرش الجنسي (تسميع حكي جنسي، ملاحقة، اتصالات مشبوهة بالتلفون)
8.8	36.9	54.3	العنف الجنسي كالاغتصاب

المصدر: مركز شؤون المرأة. مسح العنف ضد المرأة في قطاع غزة (2005)،

13.6 الجهات التي تتوجه لها النساء المعنفات

تظهر نتائج مسح العنف الأسري أن النساء اللواتي سبق لهن الزواج وأُفدن بتعرضهن لأحد أنواع العنف يقمن بالتحدث مع الزوج والطلب منه وقف العنف في 42.9% من الحالات، ومن يقمن بترك البيت والذهاب لبيت الوالد أو أحد الأخوة لأيام معدودة في 30.4% من الحالات، عدم ترك البيت وإعلام أحد الوالدين بالأمر في 26.0% من الحالات، ما لا يزيد عن 1.7% يذهبن لمركز للنساء المعنفات أو لمؤسسة نسوية لطلب الاستشارة، ولكن 3.0% قد يتصلن بالهاتف أو يتحدثن لأحد الزملاء أو الزميلات بهدف الاستشارة و 1.7% قد يستخدمن أسلوب الذهاب إلى مكتب الشرطة لتقديم شكوى ضد الزوج أو لطلب الاستشارة والحماية.

الغالبية العظمى من النساء الفلسطينيات تبقى التعامل مع قضايا العنف الأسري في إطار العلاقة الزوجية نفسها، فالأسرة لا تزال الملاذ الأول للأفراد وقت المشاكل وليس المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

14.6 خاتمة

يعاني المجتمع الفلسطيني مثله مثل العديد من المجتمعات في العالم من وجود مشكلة العنف الأسري، وتضرر النساء والفتيات بدرجة أكبر من الرجال والصبيان من آثار هذا العنف وتداعياته. الانجاز الذي تحقق بالمسح الوطني الأول للعنف الأسري في فلسطين، والذي ساهم في رسم معالم عامة لمدى انتشار المشكلة ونوعية المتضررين منها يجب أن يتبعه جهد أكبر في الفهم المعمق لهذه المشكلة الاجتماعية، وفي اكتشاف جوانب أخرى تتعلق بأنماط العنف ونوعية من يمارسه مما سوف يساهم في صياغة استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف الأسري والمساهمة في الوصول لأسرة آمنة لجميع أفرادها.

يتأثر انتشار العنف الأسري سلباً بانتشار الفقر والبطالة وبإجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعية والتي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في عسكرة المجتمع، واستخدام العنف كوسيلة لحل الخلافات. ولكن وفي نفس الوقت توجد علاقة عكسية بين العنف الأسري وبين انتشار التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل، واستتباب الأمن الداخلي، ووجود قوانين وتشريعات موحدة وعادلة، ونظام قضائي فعال وجهاز تنفيذي قوي وعادل، وخدمات وقائية وعلاجية متاحة وفعالة.

15.6 التوصيات

- إن إنهاء الاحتلال وممارساته القمعية يشكل الخطوة الأولى تجاه التصدي لجميع أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني، فبدون إنهاء الاحتلال لن تتشكل سلطة قادرة على إدارة نظام تشريعي وقضائي وتنفيذي مناصر لحقوق النساء، كما أن آليات إنتاج العنف ستستمر وستكون النساء والفتيات والأطفال دوماً أول الضحايا.
- توفير تدابير قانونية فعالة تتضمن عقوبات جزائية وعلاجاً مدنياً ولا بد من الضغط من أجل سن قوانين تحمي النساء من العنف الأسري، حيث أن القوانين السائدة حالياً لا تمنح النساء الفلسطينيات الحماية الكافية من العنف.
- اتخاذ عقوبات رادعة لجرائم العنف الأسري، وتحديد جرائم القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة، والتعامل معها كجريمة قتل عمد، مع مراعاة أحكام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومنع التستر وراء هذه الجرائم للاستفادة من الأحكام المخففة.
- توفير تدابير وقائية تتضمن برامج تثقيفية وتوعوية تساهم في تغيير المواقف المجتمعية من العنف، ووعي النساء أنفسهن بكيفية التصدي له.
- العمل مع وتوعية الجهات المتخصصة بتطبيق وتنفيذ أحكام القانون وبالأخص، العاملين/ات في مراكز الشرطة والنيابة العامة، والجهاز القضائي، لأن كثيراً من الحالات التي تتعرض لها النساء وبالأخص الاعتداء الجنسي داخل الأسرة، يتم اعتبارها على أنها قضية زنا، وهنا تعاقب المرأة وتنتقل من ضحية إلى مجرمة وتسجن.
- بدون توفر خدمات حماية تساهم في حماية الضحايا وتقديم العلاج والمشورة وإعادة التأهيل، سوف يظل العنف الأسري يدور في حلقة مفرغة، وسوف يستمر إنتاج أجيال جديدة تتعرض للعنف الأسري وتعاني منه وتمارسه. هذه الخدمات يجب أن تكون بالدرجة الأولى مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية، وألا يتم الاعتماد على المشاريع محدودة التمويل التي تقدمها المؤسسات الأهلية.
- توفير المزيد من الدراسات المعمقة حول أشكال العنف الأسري ومدى انتشاره وآليات التدخل للحد منه، وأن تتاح هذه المعلومات لأصحاب القرار لوضع استراتيجيات وطنية للحد من مشكلة العنف الأسري.
- توفير بيوت آمنة للنساء اللواتي تعرضن للعنف وتوفير المعلومات وإمكانيات الوصول إلى هذه البيوت خاصة في الأماكن البعيدة عن المدن.
- من الضروري أن تقوم المؤسسات النسوية وبخاصة التي تعنى بقضايا العنف بفحص وتقييم أسباب عزوف النساء عن طلب المساعدة، منها وإمكانيات إتاحة خدماتها بشكل عملي للنساء، وتطوير آليات ناجعة للوصول إلى جمهور النساء.

المراجع

- أبو نحلة، لميس (2007). جرائم قتل النساء في فلسطين في الفترة بين 2004-2007. منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة. رام الله-فلسطين.
- ناصر، رندة وآخرون (2006). العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية: دراسة تحليلية. معهد دراسات المرأة جامعة بيرزيت، بيرزيت- فلسطين.
- بليتس، أميليا، (2006). العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي في فلسطين: حالة دراسية، مفتاح: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله- فلسطين.
- رزق-القزاز، هديل (1)، 2005 التوجهات الاجتماعية حول جريمة الاغتصاب داخل وخارج الأسرة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. رام الله- فلسطين.
- رزق-القزاز، هديل (2)، 2005. القابضات على الجمر: دراسة في العنف الأسري ضد المرأة في قطاع غزة من منظور نسوي. مركز شؤون المرأة، غزة- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2003). مسح الشباب. رام الله- فلسطين
- شلهوب-كيفوركينان، نادرة. (2001). قتل النساء في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليل واستقصاء. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. القدس-فلسطين.
- مركز شؤون المرأة. (2001). العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة. غزة- فلسطين.
- المصري، إبراهيم. (2000). العنف ضد المرأة: دراسة تحليلية. جمعية المرأة العاملة الفلسطينية. رام الله- فلسطين.
- الحاج يحيى، محمد. (1999). إيذاء وضرب الزوجة في الضفة الغربية وقطاع غزة: نتائج مسحين وطنيين. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله- فلسطين.
- الحاج يحيى، محمد و أبو دحو، جميلة وكتاب ، أيلين. (1995). المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الأسري: تحليل آراء الفتيات الفلسطينيات تجاه بعض قضايا العنف الأسري. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله- فلسطين.
- **Johnson, Penny (2008).** “Personal Security, Violence and Women and Girls’ Opportunities for Economic and Social Participation”, unpublished paper, Institute of Women Studies, Birzeit University, Birzeit-Palestine.

ملاحق

ملحق التعليم

جدول 1: معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الجنس، 2002-2007

الجنس	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رجال	95.7	96.3	96.5	96.9	97.1	97.2
نساء	86.4	87.4	88.0	88.9	89.8	90.5
كلا الجنسين	92.9	93.5	93.9	91.0	91.9	93.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة. رام الله - فلسطين.

جدول 2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب العمر والجنس والمنطقة، 2007

العمر	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين
19-15	99.2	99.2	99.2	99.2	99.1	99.2	99.2	99.2	99.2
24-20	99.1	98.9	99.0	98.7	98.5	99.0	99.1	98.8	98.9
34-25	99.0	98.7	98.9	98.6	98.3	98.9	99.0	98.6	98.8
44-35	99.1	96.2	97.7	98.0	97.1	98.8	99.0	96.5	97.8
+45	90.3	63.2	76.3	76.8	64.5	90.0	90.2	63.6	47.6
المجموع	97.2	90.0	93.7	91.2	97.3	94.3	97.2	90.5	93.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة. رام الله - فلسطين.

جدول 3: أعداد طلبة المدارس بالمدارس حسب المرحلة والجنس، 2001/2002-2006/2007

السنوات	المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
2002/2001	435,957	427,773	863,730	40,080	43,489	83,569
2003/2002	450,961	440,838	891,799	44,201	48,108	92,309
2004/2003	463,806	453,031	916,837	48,684	51,922	100,606
2005/2004	471,720	459,540	931,260	54,318	58,357	112,675
2006/2005	476,557	468,156	944,713	58,471	64,305	122,776
2007/2006	481,888	472,989	954,877	61,377	69,020	130,397
2008/2007	483,069	474,762	957,831	65,690	74,436	140,126

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. قاعدة بيانات مسح التعليم - وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين.

جدول 4: نسب الرسوب والتسرب حسب المنطقة والمرحلة والجنس 2007/2006

التسرب			الرسوب			المرحلة	المنطقة
المجموع	طالبات	طلاب	المجموع	طالبات	طلاب		
0.9	0.5	1.3	3.3	2.5	4.1	الأساسي	الأراضي الفلسطينية
3.4	3.8	3.0	0.9	0.7	1.0	الثانوي	
1.2	1.0	1.5	3.0	2.3	3.8	المجموع	
0.8	0.6	1.1	1.5	1.3	1.6	الأساسي	الضفة الغربية
2.9	2.9	3.0	0.8	0.7	0.9	الثانوي	
1.1	0.9	1.3	1.4	1.3	1.5	المجموع	
1.0	0.5	1.5	6.0	4.2	7.8	الأساسي	قطاع غزة
4.1	5.0	3.1	5.4	0.7	1.2	الثانوي	
1.4	1.1	1.7	0.8	3.7	7.0	المجموع	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات غير منشورة.

جدول 5: توزيع الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي حسب المنطقة والجنس 2007/2006

الأراضي الفلسطينية			قطاع غزة		الضفة الغربية		المؤسسة التعليمية
المجموع	طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة	
93,922	43,487	50,435	21,723	26,402	21,764	24,033	الجامعات التقليدية
57,177	25,328	31,849	8,534	4,761	16,794	27,088	القدس المفتوحة
7,033	3,219	3,814	1,788	1,370	1,431	2,444	الكليات الجامعية
11,241	6,319	4,922	3,490	2,956	2,829	1,966	الكليات المتوسطة
169,373	78,353	91,020	35,535	35,489	42,818	55,531	المجموع

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2007. الدليل الإحصائي السنوي 2007/2006 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني

ملحق الحياة العامة

جدول 1: نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء كنسبة مئوية من المجموع لعام 2006

نسبة النساء	الدولة
6.2	الجزائر
0	البحرين
3	جزر القمر
10.8	جيبوتي
2	مصر
25.5	العراق
5.5	الأردن
1.5	الكويت
4.7	لبنان
4.7	ليبيا
10.8	المغرب
2.4	عمان
0	قطر
0	السعودية
7.8	الصومال
14.7	السودان
12	سوريا
22.8	تونس
0	الإمارات
0.3	اليمن

المصدر: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(29&sgid=5&gid=141http://www.pogar.org/arabic/countries/indicator.asp?ind=